

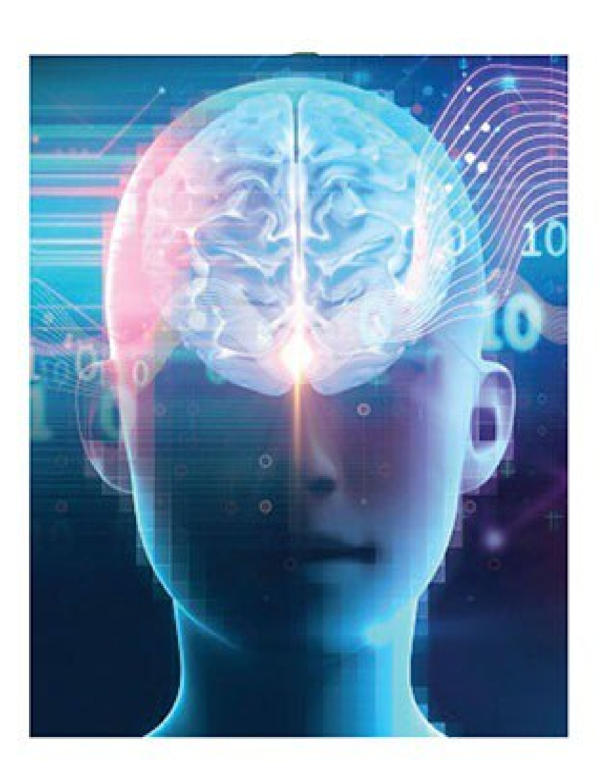
القراءة للجميع 14
رقم الإصدار 770 | 2020



التنشئة والثقافة السياسية

أ. د أمين عواد المشاقبة

أ. دينا صبيح شقير



فلسفة ومعارف عامة

التنشئة والثقافة السياسية

التنشئة والثقافة السياسية

أ.د. أمين عواد المشاقبة

أ. دينا صبيح شقير

عمّان

٢٠٢٠

البرنامج الوطني للقراءة

مكتبة الأسرة الأردنية

سلسة تصدرها وزارة الثقافة الأردنية، أطلقت لأول مرة في عام (2007)، وتم تطويرها في عام (2020) ضمن البرنامج الوطني للقراءة.

وتهدف (مكتبة الأسرة الأردنية) إلى نشر المعرفة وإثراء مصادر الثقافة وتنمية التفكير الناقد ورفع مستوى الوعي لدى الأسرة الأردنية من خلال توفير الكتاب بجودة عالية وبأسعار رمزية.

تضم السلسلة ستة حقول أساسية: دراسات أردنية، تراث عربي وإسلامي، آداب وفنون، فلسفة ومعارف عامة، علوم وتكنولوجيا، والأطفال.

مكتبة الأسرة الأردنية/ مهرجان القراءة للجميع الدورة (2020/14)

عنوان الكتاب : التنشئة والثقافة السياسية

المؤلف : أ.د. أمين عواد مشاقبة، أ. دينا صبيح شقير

الناشر: وزارة الثقافة

شارع صبحي القطب، المتفرع من شارع وصفي التل، بناية 20

هاتف: 5696218 / 5699054

فاكس: 5696598

ص.ب.6140 - عمان - الأردن Email : info@culture.gov.jo

• رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2020/10/4236)

• (ردمك) ISBN 978-9957-94-610-4

الطباعة : مطبعة حلاوة النموذجية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
• **مقدّمة عامة**	٧
• **الفصل الأول: التنشئة السياسية**	١١
• المبحث الأول- مفهوم التنشئة السياسية	١٧
- المطلب الأول- خصائص عملية التنشئة السياسية	١٩
- المطلب الثاني- أهمية التنشئة السياسية	٢٠
- المطلب الثالث- مؤسسات التنشئة السياسية	٢٠
- المطلب الرابع- دور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية في مكافحة التطرف	٤٠
• المبحث الثاني- الموضوعات التي تتضمنها عملية التنشئة السياسية	٥٩
- المطلب الأول- الهوية الوطنية	٦٢
- المطلب الثاني- المواطنة	٦٦
- المطلب الثالث- الانتماء	٧٠
- المطلب الرابع- الولاء	٧٢
• المبحث الثالث- الاتجاهات السياسية	٧٥
- المطلب الأول- مفهوم الاتجاهات السياسية	٧٦
- المطلب الثاني- مكوّنات وطرق قياس الاتجاهات السياسية	٧٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الثقافة السياسية	**٨١**
• المبحث الأول- ماهيّة الثقافة السياسية	٨٥
المطلب الأول- مفهوم الثقافة السياسية	٨٥
المطلب الثاني- أهمية الثقافة السياسية	٨٩
المطلب الثالث- مكوّنات الثقافة السياسية	٩٢
المطلب الرابع- رموز الثقافة السياسية	٩٩
المطلب الخامس- الثقافات السياسية الفرعية	١٠١
• المبحث الثاني- أبعاد الثقافة السياسية وأنماطها	١٠٧
المطلب الأول- أبعاد الثقافة السياسية	١٠٧
المطلب الثاني- أنماط الثقافة السياسية	١١٠
الفصل الثالث: المشاركة السياسية	**١١٧**
• المبحث الأول- مفهوم المشاركة السياسية وخصائصها	١٢٣
المطلب الأول- أهمية المشاركة السياسية	١٢٤
المطلب الثاني- مستويات المشاركة السياسية	١٢٦
• المبحث الثاني- علاقة التنشئة السياسية والثقافة السياسية بالمشاركة السياسية	١٢٩
• خاتمة	**١٣٥**
• قائمة المراجع	**١٣٩**

مقدّمة

تهدف عملية التنشئة السياسية إلى تلقين القيم والمباديء والاتجاهات السياسية، وهـذه العملية هي أسـاس علم الثقافة السياسية ومفهومها في المجتمعات الإنسانية، وهي عملية مستمرّة، حيث أنها تبدأ مع الفرد منذ ولادته وخلال مرحلة الطفولة حتى الوفاة، وتحدد هذه العملية محتوى ومضمون الثقافة السياسية لدى أفراد أي مجتمع، حيث يشمل مفهوم الثقافة السياسية نظرة الأفراد لنظامهم السياسي بصورة كلية وكذلك آراءهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم السياسية، وهذا ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بهذه العملية ومؤسساتها؛ حيث أنها الضامن لاستقرار النظام السياسي وديمومته.

وتهدف عملية التنشئة السياسية إلى بناء الموقف والسلوك السياسي الذي يتشكّل من خلال المعارف والقيم والعادات والمعتقدات، وهو ما يُطلق عليه الاتجاهات السياسية والتي تضم مجموعة مترابطة من الآراء والأفكار والمشاعر والإدراكـات إزاء الموضوعات السياسية، والأحـداث، والوقائع، والقضايا، والمؤسسات المرتبطة بواقع مجتمعٍ ما.

وتُعتبر الاتجاهات السياسية مُكتسبة التكوين، وليست فطريّة المنشأ ولا متوارثة عبر الأجيال المتتالية، بل إنها تتكون بواسطة عمليات التعليم بطرقها المختلفة والخبرة والممارسة، مما يجعلها مصاحبة وملازمة لعمليات التنشئة السياسية خطوة بخطوة.

يتناول هذا الكتاب موضوعـاً هامّاً في مجال علم السياسة المقارنة، وهو عملية التنشئة السياسية في إطارها النظري التي لها أثر بالغ على الصعيد العملي، حيث أن هذه العملية مسؤولة عن نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلقها، وتغييرها، كما أن الهدف الرئيس من هذه العملية هو بناء ثقافة سياسية متوازنة ومشتركة بين المكوّنات الاجتماعية في الدولة من أجل زيادة التكامل الاجتماعي، مما يقود إلى زيادة مستوى شرعية النظام السياسي فيها، والمحافظة على استمراريّته.

تطرّق الفصل الأول من هذا الكتاب عمليّة التنشئة السياسية من حيث مفهومها، وخصائصها، وأهميّتها، وكذلك أهم المؤسسات ذات الدور الفعّال في عملية التنشئة السياسية كالأسرة، والمدرسة، والجامعات، وجماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على اختلافها، وحصرنا الموضوعات التي تتضمنها عملية التنشئة السياسية ومن أهمها الولاء، والانتماء، والهوية الوطنية، والمواطنة، وأخيراً تناولنا الدور الهام المناط بتلك المؤسسات فيما يتعلق بموضوع مكافحة الفكر المتطرف، إذ إن التوظيف السليم لأدوار تلك المؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى بناء مجتمع واعٍ وسليم ينصهر أفراده في بوتقة المواطنة الصالحة.

أما الفصل الثاني، فقد عالج الثقافة السياسية في إطارها النظري، والتي تتمحور حول القيم والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيّات والمعارف السياسية لأفراد أي مجتمع، وقد طرحنا في هذا الفصل مفهوم الثقافة السياسية وأهميّتها، ومكوّناتها، ورموزها، وأبعادها، وأنماطها، والثقافات الفرعية التي

ممكن أن تنشأ عنها في المجتمعات ذات التركيبة الاجتماعية غير المتماسكة أو الفسيفسائية، والتي تتشكل من مذاهب وطوائف وعرقيّات مختلفة.

وتناول الفصل الثالث مفهوم المشاركة السياسية، وخصائصها، وأهميّتها، ومستوياتها، وبيّنا في الجزء الأخير من هذا الفصل العلاقة التلازمية بين كل من عملية التنشئة السياسية والثقافة السياسية بالمشاركة السياسية.

إن هذه المحاولة المتواضعة هدفها إثراء الفهم والإدراك السياسي للأبعاد التي عالجها الكتاب لدى العامّة قبل الخاصة، ودارسي العلوم السياسية والمهتمّين في إبراز الأطر النظرية لهذه المفاهيم ذات الأهمية البالغة في الحياة السياسية للشعوب والدول.

وقد جاءت هذه الطبعة المزيدة والمنقحة تأكيداً على أهمية هذا الموضوع، وتلافياً لأي نقص تواجد في الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق

الكاتبان

الفصل الأول

التنشئة السياسية

Political Socialization

تمهيد

تحتلُ التنشئة السياسية كموضوع دراسـة مكانةً متميزةً في حقل اهتمام علم الاجتماع السياسي؛ نظراً لأنها إحدى موضوعات التقاء علم الاجتماع بالسياسة، فالسياسة هي تفاعل انساني Human Interaction وليست فقط مجرد أشخاص حاكمين ومحكومين، بل حركة من التفاعل المستمر، كما أنها أيضـًا ثقافة تصهر الحكّام والمحكومين في بوتقتها، وتنظّم أسس توزيع القوة داخل المجتمع، وعلاقات الصراع والتعاون بينهما.

وتُعتبر عملية التنشئة السياسية من العوامل الأساسية في تشكيل توجهات المجتمع الثقافية والسياسية من خلال حركة التفاعل بين الأفراد من جهة، وبين مؤسسات المجتمع من جهة أخرى، إذ إنها تشكّل حجر الأساس في عملية بناء الاتجاهات، والمواقف، والمعتقدات لدى أجيال من المواطنين الذين سيكونون العقل المفكر واليد المنتجة والمبتكرة في المجتمع.

إن دراسة التنشئة السياسية لا تُعتبر موضوعـًا جديداً في علم السياسية، حيث كان التركيز على أهميتها منذ القدم[1]، فقد ربط (كونفوشيوس) بين تجربة الطفولة وسلوك البالغين بتأكيده على أن النظام في الحياة السياسية يعتمد بشكل

---

(١) سلطان، القرعان، (٢٠٠٠)، العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص٣٠ .

كبير على حياة العائلة المنظّمة تنظيماً جيداً[1]، أما (أفلاطون) فقد بيّن أنه من أجل إنتاج المواطن الصالح فإنه من الضروري وضع آليات متكاملة للسيطرة الاجتماعية من أجل استقرار دولته المثالية، وتمثّلت هذه الآليات بالمنهاج التربوي والتعليمي الذي يجب أن يتلقاه المواطنون في جمهوريته[2]، ثم أصبح موضوع التنشئة السياسية يُدرّس ضمن مجاليْ علم النفس الاجتماعي وعلم الإنسان، وفي نهاية خمسينات القرن العشرين الميلادي أصبح الباحثون السياسيون يربطون- بطريقة منظّمة- بين عمليات التنشئة السياسية ونظريات الحياة السياسية متأثرين بالثورة السلوكية واستخدام طرق الاستبيان وأدوات المسح[3]، وحديثاً أصبح التركيز على البحث في مجال السلوك السياسي كنتيجة من نتائج التنشئة السياسية[4].

وتُعتبر عملية التنشئة السياسية جزءاً من عملية كبرى يتعرّض لها الإنسان في حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، وبرأينا أنه من الضروري التمهيد بالحديث عن التنشئة الاجتماعية قبل البدء بالحديث عن التنشئة السياسية؛ نظراً لوجود ثلاثة عناصر للتنشئة الاجتماعية ستساهم في مقاربة دراستنا للتنشئة السياسية، ذلك أن النسق السياسي الذي يدور الحديث حوله عن التنشئة السياسية هو جزء من النسق الاجتماعي العام.

وقبل التطرق لهذه العناصر الثلاثة لا بد من إيراد بعض التعريفات للتنشئة الاجتماعية، فهي في أبسط معانيها تتضمن كيف يتكون الإنسان الاجتماعي،

---

(١) رعد، سالم، (٢٠٠٠)، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك السياسي دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة، (ط١)، دار وائل للنشر، عمان، ص٢٦.

(٢) غانم، صالح، (١٩٨٨)، الفكر السياسي القديم والوسيط، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد. ص٦٧.

(٣) رعد، سالم، مرجع سابق، ص٣٥.

(٤) أمين، المشاقبة، (١٩٩٣)، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج٩، (ع١)، ص٩٠.

أو بصورة أخرى كيف يكتسب الإنسان خصائص وثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه لا لغيره، ويندمج فيه ويتمايز عن غيره من أفراد المجتمعات الأخرى، وقد عرّف غي روشيه Guy Rochih التنشئة الاجتماعية بكونها «السيرورة التي يكتسب الشخص عن طريقها ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية – الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش»[٥].

وبالعودة لعناصر التنشئة الاجتماعية فهي كما أوردها غي روشيه في كتابه علم الاجتماع – الفعل العام[٦] :

أولاً– اكتساب الثقافة، وهذه هي الخاصية الأساسية والهدف الأول لأي تنشئة اجتماعية، فالتنشئة تعني اكتساب كل ما يعطي للثقافة مدلولها المتميز من معارف وقيم ورموز وأنماط وسلوك وتفكير، فانتماء الشخصلجماعةٍ ما، يحدّد انطلاقاً من اكتسابه لهذه العناصر المشكّلة لثقافة الجماعة، ونجاح أو عدم نجاح أية تنشئة اجتماعية يتحدد في قدرتها على غرز هذه القيم والسلوك في شخصية الفرد.

ثانياً – تكامل الثقافة في الشخصية، حيث لا يكفي أن يكتسب الشخص ثقافة المجتمع، بل عليه أن يتمثل تمثلاً كاملاً لهذه الثقافة، فتتماهى شخصيته مع ثقافة المجتمع، أي أن تصبح عناصر المجتمع والثقافة جزءاً متمّماً في بناء الشخصية النفسية.

(٥) غي، روشيه، (١٩٨٨)، مدخل علم الاجتماع العام – الفعل الاجتماعي، (ط ١)، (ترجمة: مصطفى دندشلي)، بيروت، ص٤٦١.

(٦) غي، روشيه، المرجع السابق، ص٤٦٦.

ثالثاً – التكيّف مع البيئة الاجتماعية، حيث أنه بتحقق تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية نستطيع القول أن التنشئة الاجتماعية قد حققت أهدافها واكتملت حلقاتها. ويتضمن التكيف أن يشعر الفرد بالانتماء الحقيقي للجماعة، وأن بينه وبينها قواسم مشتركة، وأنه لا يشعر بالاغتراب عنها.

المبحث الأول

مفهوم التنشئة السياسية

Political Socialization

تتعدّد تعريفات التنشئة السياسية وتتنوّع انعكاساً للأبعاد الأيديولوجية والثقافية لدى من عرّفها، وتعبيراً عن تنوع أشكال التنشئة عبر المجتمعات، فاعتبار عملية التنشئة تعليماً وتلقيناً رسميّاً وغير رسمي يتضمّن معنى الجبر والإكراه، أما اعتبارها اكتساباً فهو يتضمن معنى الحرية في الاختيار - برغم أنه يتضمن تلقيناً إجبارياً في بعض الأحيان ولكنه لا ينفي أشكال أخرى من اكتساب الثقافة السياسية.

وتُعتبر دراسة هربرت هايمان Herpart Hayman التي قام بها عام (١٩٥٩) من الدراسات المهمّة والجادة حول هذا الموضوع، حيث عرّف عملية التنشئة السياسية بأنها: «تعلّم الفرد لأنماط سلوكية اجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع، وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع»[١]، بينما ربط جبرائيل ألموند Gabrial Almond وجي بنجهام

(1) Herpart، Hayman، (1959)، Political Socialization: Study in the Psycology Political Behavior

باول الابن G. Bingham Powell Jr. تعريفهما للتنشئة السياسية بالوظيفة التي تؤديها هذه العملية للنظام السياسي كـأداة لترسيخ قيم ومواقف لدى الأفراد، وعرّفاها بأنها: «عملية استقرار الثقافة السياسية، ومحصلتها النهائية هي مجموعة من الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات والمشاعر تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة، وهي عملية اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم المختلفة المتوقّعة منه»[1]، وهي العملية التي يتم من خلالها اكتساب القيم والمعتقدات والسلوك والتوجهات والرموز في الحياة السياسية، وهدف هذه العملية هو إعداد الفرد لتأدية وظائفه السياسية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه تبعـًا للثقافة السياسية السائدة والفرعية إذا كان ينتمي إلى فئة لديها ثقافة سياسية فرعية[2]، وهي كذلك العملية التي يكتسب من خلالها الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومعتقداته السياسية، ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الأيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية، وتعرّف عملية التنشئة السياسية كذلك بأنها: «التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطّط وغير المخطّط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية، أو العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، مشاعره، وتقييماته البيئية والمحيط السياسي وتضطلع بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وهي الأسرة، المدرسة، جماعات الرفاق، المؤسسات الأعلامية (الإعلام بكافة وسائله)، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني»[3].

---

(١) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، السياسات المقارنة في وقتنا المعاصر، (ترجمة: هشام عبدالله)، الأهلية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، ص٦٠.

(٢) نبيل، الصالح، (١٩٩٧)، الثقافة السياسية، (ط١)، سلسلة مبادئ الديمراطية، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديقراطية (مواطن)، رام الله، ص١٣.

(٣) أمين، مشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، المؤلف، عمان، ص٣٦.

وعملية التنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها القيم والتوجهات والمعلومات والحقائق والأفكار والمعتقدات السياسية، وأن هذه العملية تنتقل من جيل إلى جيل، وترتبط بمفاهيم مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة والمشاركة السياسية، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام السياسي وبقائه، وتتم هذه العملية من خلال مجموعة من المؤسسات مثل الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام وجماعات الرفاق ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية.

المطلب الأول- خصائص عملية التنشئة السياسية

من خلال ما قُدّم من تعريفات سابقة، تتضح الخصائص المميزة لعملية التنشئة السياسية، فهي:

١. عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

٢. عملية مستمرّة يتعرّض لها الفرد طوال فترة حياته.

٣. عملية تقوم بنقل الثقافة السياسية عبر الأجيال.

٤. تختلف عملية التنشئة السياسية من مجتمع لآخر، وتختلف أحيانا بنفس المجتمع، وهو ما يؤدي إلى نشوء الثقافات السياسية الفرعية، وتتأثر هذه العملية بالعلاقات الاجتماعية السائدة، وبالبنى الاجتماعية والسياسية، ودرجة الاحتكاك اليومي بالأمور السياسية المتاحة للفرد، ومدى مشاركته فيها أو فرص مشاهدته للأحداث الهامة.

المطلب الثاني- أهمية التنشئة السياسية

تركز التنشئة السياسية على كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى آخر، وهي تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق التوجهات والقيم السياسية الشائعة والمستقرة في المجتمع، كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد وتعزيز قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتهجها في الحياة السياسية، وتكمن أهمية التنشئة السياسية بربطها العلاقة بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية، والتعرف على النظام السياسي وأهدافه، وشرح مفاهيم سياسية كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم، والمحافظة على أمن المجتمع السياسي واستقراره وديمومته وبالتالي استقرار العلاقة بين الشعب والدولة.

ومن الممكن أن تمتد وظائف عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية إلى خارج حدود الدولة الواحدة حينما تقوم بتنشئة الأفراد على القيم التي تشجّع على التعايش مع الشعوب الأخرى[١].

المطلب الثالث- مؤسسات التنشئة السياسية

تتم عملية التنشئة السياسية بصورتين في الوقت نفسه وبشكل يومي إحداها تلقائية مباشرة يتم من خلالها نقل محتوى سياسي محدّد للأفراد بهدف تكوين توجهاتهم السياسية، وهي تبدأ من يوم ولادة الفرد وتستمر إلى يوم وفاته، إلا أن أهميتها تكون كبيرة وواضحة في مراحل الصبا والشباب، والأخرى غير مباشرة أو خفيّة الوظيفة السياسية، وسبب تسميتها بذلك لأنها لا تضع النشاط السياسي كهدف رئيسي لها ولا تعلنه مباشرة، فوظيفتها العلنية والأساسية

(١) رعد، سالم، مرجع سابق، ص٤٧.

هي وظيفة اجتماعية، إلا أنها بطريقة غير مباشرة تتحول إلى مؤسسات ذات وظائف سياسية، وتؤثر في تطور التوجهات السياسية لدى الفرد[1]، ومن هذه المؤسسات: الأسرة والمؤسسات التعليمية، وجماعات الرفاق، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، وسيتم تناول تلك المؤسسات بالتفصيل كما يلي:

أ- الأسرة:

تعد الأسرة النواة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وفيها يبدأ اتصاله بالعالم المحيط به، ويبلور لنفسه تصوّرات وينّمي أحاسيس يكون للأسرة الدور الأكبر في تشكلها، حيث يتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر.

وتأتي خبرة الأهل من المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي لهم، مثلاً كم من الوقت يعطي الأهل لأبنائهم لمعرفة همومهم ومشاكلهم، وما هي البيئة التي يعيش فيها الأهل ومكان سكنهم، ونوعية المدارس التي يرتادونها، وتلعب الأم الدور الأول في ذلك خصوصاً على مستوى القيم والعادات، ثم يأتي دور الأب ليؤثر على الطفل في مستويات أخرى بما فيها التنشئة السياسية.

وتُعتبر الأسرة النواة الهامة في أي مجتمع، وتلعب دوراً كبيراً في التوعية والتنوير وإكساب الأفراد روح المسؤولية وتدريبهم على احترام القانون وتعويدهم على التعاون واحترام الرأي الآخر وعلى العمل الجماعي وتنمية

(١) أمين، المشاقبة، (٢٠١٠)، التربية الوطنية في الأردن، ط(٨)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص٣١.

روح التكافل، وتعود أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية إلى مجموعة من العوامل، منها سهولة وصولها إلى الأشخاص المراد تنشئتهم عن طريق عملية مستمرّة تتم بصيغة تلقائية انسيابية غير محدّدة بأوقات أو أماكن معيّنة مثل باقي مؤسسات التتنشئة الاجتماعية والسياسية، كما أن الفرد يقضي بداية حياته مع الأسرة ويكون أكثر تقبّلاً واستجابةً لها، مما يعطي الأسرة أهمية كبيرة في هذه العملية، والأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلّم فيها الطفل كل القيم والمعايير وتبقى غارسة فيه مثل حب الوطن وغيرها من قضايا أساسية، ومن أبرز تأثيرات الأسرة في التنشئة السياسية تشكيل توجّهات الطفل نحو السلطة؛ فالعائلة تتخذ قرارات جماعية قد تكون بالنسبة للطفل قرارات سلطوية قد تؤدي إلى معاقبته في حال عدم إطاعته لها[١].

وقد تزيد المشاركة المبكرة في عملية صناعة القرارات العائلية من إحساس الطفل بالأهلية السياسية Political Competence التي تتمثل في رغبة الأفراد واتجاههم نحو المشاركة من خلال الأنشطة وممارسة الحياة السياسية[٢]، وتزوّدهم بمهارات التعامل السياسي، وتجعلهم أكثر استعداداً للمشاركة بفعالية في النظام السياسي حتى يصبح بالغـاً، ولهذا السبب فإن درجة قبول الطفل للانصياع للقرارات يمكن أن تساعد على توحيد أدائه المستقبلي كتابع سياسي[٣].

ومن الممكن أن ينخفض أثر الأسرة في التنشئة السياسية إما لعدم اهتمام الوالدين بالسياسة والقضايا السياسية بشكل عام، أو لعدم رغبة الوالدين بنقل توجهاتهم السياسية إلى أبنائهم، أو لعدم اتفاق الوالدين على توجّهات سياسية

(١) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٦١.
(٢) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٨.
(٣) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٨.

معينة، أو نتيجةً لسوء العلاقة بين الوالدين وأبنائهم مع الإشارة إلى أن الفرد يصبح أكثر استقلالية عندما يتقدم بالعمر مما يضعف دور الأسرة في التأثير على تنشئته السياسية[١].

وهكذا، فإن الطفولة التي يقضيها الفرد في أسرته يكون لها انعكاس على شخصيته المستقلة وتصرفاته السياسية مستقبلاً، فلا يستطيع أن ينسلخ عن ما تلقاه من قيم واتجاهات من طرف أفراد أسرته، بل يوظفها ويقارنها بمصادر أخرى، فالظواهر النفسية التي تبرز أمزجة سياسية مختلفة (ديمقراطية، ديكتاتورية، تسلطية) ناشئة عن بنى اجتماعية تتعلق أساساً بعلاقة الآباء بالأبناء[٢].

ونخلص إلى القول بأن التنشئة الأولى للطفل في نطاق الأسرة تلعب دوراً مهماً في غرز قيم وأحاسيس نفسية واخلاقية تلعب فيما بعد دوراً في تحديد سلوكه السياسي، بل يمكن القول بأنه نتيجة التنشئة السياسية في آخر المطاف تعتمد على التوافق بين ما يتلقّاه الطفل في المنزل وبين ما يراه أو يسمعه بواسطة وسائل التنشئة الأخرى.

ب- المؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة)

١. المدرسة:

إن المدرسة هي المؤسسة الرسمية التي يقضي فيها الطفل اثني عشر عاماً من عمره، ويتلخص دورها في عملية التنشئة السياسية من خلال عرض النشيد الوطني في طابور الصباح، وإجراء انتخابات مجلس طلبة، وتدريس مناهج

(١) رعد، سالم، مرجع سابق، ص٧٣- ص٧٤.
(٢) حليم، بركات، (١٩٨٦)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٢٠.

التربية الوطنية التي تُستمد من الأصول الاجتماعية الثقافية لمجتمع ما، ومن العلوم الأخرى كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ، حيث يتمحور الهدف العام من تدريس هذه المواد في مجموعة من الأبعاد التي تتمثل في ترسيخ الولاء والانتماء[1]، والاعتزاز بالوطن أرضاً وشعباً ونظاماً، وتأهيل الطلبة للقيام بأدوارهم المختلفة كمواطنين داعمين ومشاركين في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، وإكساب الطلبة مرجعية معرفية مفاهيمية قيمية مهارية تمكّنهم من الالتزام بالمواطنة والولاء والقيم الديمقراطية، وتلقين الأطفال حب الوطن، وعمل احتفالات وطنية، ويسهم التعليم في تربية النشئ عن طريق خمس آليات، هي: المناهج المدرسية، دور المعلم، الإدارة المدرسية، الأنشطة اللامنهجية[2].

وتضطلع المدرسة بدورها في عملية التنشئة السياسية من خلال عدّة طرق، منها: المناهج، وطبيعة النظام المدرسي، والتثقيف السياسي، والنشاطات اللامنهجية، فأما التثقيف السياسي فيتم من خلال مقرّرات معينة تؤكد على الولاء القومي كمواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، وأما ما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي فيُلاحظ أن للمدرّس وعلاقته بالتلميذ تأثيراً في هذا الخصوص، فكلما كان المدرّس مؤمناً بقيم النظام السياسي كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس الطلاب، والعكس صحيح.

وإذا كانت علاقة المدرّس بالتلميذ ذات طبيعة سلطوية أحياناً، يصبح من المنتظر أن يتعمق الشعور بالسلبية واللامبالاة في نفس التلميذ، ويمكن أن

---

(١) رشيد، مبيض، (٢٠٠٣)، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مفاهيم ومصطلحات، ط(٢)، دار القلم العربي، حلب، ص٣٥٥.

(٢) مجدي، تركس، (٢٠٠٧)، تنمية الثقافة السياسية للمرأة بصعيد مصر، المؤتمر العام المقام في جامعة أسيوط، أبريل ٢٠٠٧، البرنامج التنموي للمرأة والطفل بسوهاج بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور فاونديشن، سوهاج، ص١٤.

يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بين المدرّس والتلميذ، وأما ما يتعلق بالنشاطات اللامنهجية والتي تُعتبر إنعاش للعملية التدريسية فهي كسر لجمود الطلاب داخل الغرفة الصفية، كما أن لها دوراً في تنمية المواهب والإبداعات لديهم، وتنمّي النشاطات اللامنهجية قيم التعاون والمحبة والتسامح والتي تظهر من خلال تشارك الطلبة مع بعضهم في النشاط، مما يخلق بينهم أموراً مشتركة، وتضفي النشاطات اللامنهجية جواً اجتماعياً من خلال العمل الجماعي، حيث تخلق التنافس الشريف بين الطلاب عند قيامهم بعمل معين، فيبدأ الطلبة بالتنافس على من يستطيع إنجاز مهمته أو نشاطه على أحسن وجه حتى يكون الأفضل.

وينعكس تفعيل النشاطات اللامنهجية داخل المدارس بصورة إيجابية على علاقة الطلبة بالمجتمع، حيث تفرز جيلاً من الطلبة الذين يمتلكون المواهب المتنوّعة، ويكونون قادرين على إشغال فراغهم بصورة إيجابية، وتنمي النشاطات اللامنهجية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، ناهيك عن أهمية النشاطات اللامنهجية ذات العلاقة برموز الدولة وتاريخها السياسي وأحداثها إلى غير ذلك.

٢. الجامعة:

يمارس التعليم الجامعي دوره في عملية التنشئة السياسية من خلال الندوات والنشاط الطلابي، إضافةً إلى المناهج الدراسية والبرامج المعدّة لتحفيز النشاط السياسي للطلاب، وتأتي أهمية الجامعات في مجال التنشئة السياسية بما تملكه من إمكانات وكفاءات على مستوى عالٍ من التخصص، ومن استعداد للتأثير في المجتمع المحلي، ويبرز دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية بإعدادها

كوادر متميزة ترفد الوطن بالكفاءات، وبترسيخ القناعات الإيجابية المكتسبة لدى الأفراد[1].

وتنعكس التنشئة السياسية مباشرةً على السلوك السياسي لطلبة الجامعات إما إيجابـاً أو سلبـاً، حيث يكون طلبة الجامعات محمّلين بتراكم معرفي حصيلة ما سمعوه وقرأوه في المدارس وخارجها، وقد يبدأ الطلبة بممارسة نشاط سياسي يهدف إلى تمرير بعض المطالب الخاصة بهم، كالمطالبة بإصلاح النظام الجامعي، أو منح حقوق أكثر لهم، وقد يتجاوز هذا النشاط السياسي في بعض الأحيان هذه المطالب ويمس السياسة العامة للدولة كالمطالبة بالديمقراطية أو مساندة قضايا مختلف بشأنها على الصعيد المحلي، ونظراً لأهمية قطاع طلبة الجامعات وما يتمتعون به من روح حماسية اندفاعية فقد تلجأ الأحزاب السياسية إلى استقطابهم لصفها واستعمالهم كأدوات نضالية للتأثير على منافسيهم أو على النظام السياسي، وفي العديد من الجامعات هناك مناهج ومقرّرات دراسية متخصصة في التربية الوطنية والمواطنة والتربية الديمقراطية والعلوم العسكرية وحقوق الإنسان والنظام السياسي للدولة وغيرها، والتي تساهم مساهمةً مباشرةً في بناء القيم والمعتقدات لدى الطلبة والدارسين.

ج- جماعات الرفاق Peer Groups:

تُعتبر جماعات الرفاق بناء اجتماعي غير رسمي يضمّ عدداً من الأفراد يجمعهم تقارب السن أو قرب محل الإقامة أو وحدة الوضع الطبقي أو وحدة المكان الذي يرتادونه كالمدرسة أو النادي أو مكان العمل. وعادةً ما تقوم

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٧٩)، الثقافة السياسية المتغيّرة في قرية مصريّة، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص٢٦.

العلاقات بينهم على أساس التكافؤ، كما يحدث بينهم تفاعل شخصي مباشر[1].

ولجماعات الرفاق تأثير كبير في عملية التنشئة السياسية، وقد يفوق تأثير الأسرة خاصة إذا كانت الأسرة محافظة، وتزداد عمليات التأثير من جماعات الرفاق بازدياد سنوات المرحلة العمرية خاصةً في مرحلة المراهقة؛ لأن الفرد يكون أكثر تمسكًا وتعاونًا وتاثراً والتزامًا برأي المجموعة، وأكثر وعيًا بالأمور السياسية، ويتضح تأثير جماعات الرفاق في عملية التنشئة السياسية على الفرد من حيث سعيه إلى تقبل الجماعة له بفعل حاجته للانتماء، أو لتقوية ذاته أو للشعور بالاحترام، وحينما تكون هذه الجماعة ذات سلوك عدواني أو عنيف ضد شخص أو جماعة ما فإن الفرد الساعي إليها يتخذ توجهها نفسه والا فإنه سيُستبعد منها، وتعود أهمية جماعات الرفاق في عمليات التنشئة السياسية إلى الوقت الطويل الذي يقضيه الرفاق مع بعضهم البعض سواء في المدرسة أو الجامعة أو أي أماكن اخرى.

وتبرز أهمية جماعات الرفاق بشكل أكبر عندما تكون توجهاتها مخالفة لتوجهات الفرد، وعندما لم يكن قد استوعب معتقدات والديه بشكل كامل مع وجود إمكانية لزيادة نموّ معتقداته[2]، وترتبط أهمية جماعات الرفاق في عملية التتنشئة الاجتماعية والسياسية بمدى اهتمامها بالسياسة، ودرجة ارتباط الفرد بهذه الجماعات.

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين تحليل نظري دراسة ميدانية في قرية مصرية، (ط١)، دار ابن خلدون، بيروت، ص٣٥.

(٢) ثروت، مكي (٢٠٠٥)، الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، (ط١)، عالم الكتاب، القاهرة، ص٧٦.

د- وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والانترنت:

يُعرّف الإعلام بأنه عملية استطلاع وتفاعل مع البيئة المتاحة للاتصال، وهو نشر الأخبار والحقائق والآراء التي يتم التعبير عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إطار معيّن من خلال أدوات ووسائل محدّدة بهدف إتاحة الفرصة للأفراد للوقوف على الأخبار والحقائق والأفكار والآراء ليكون قادراً على تكوين فكره الخاص به الذي يمكّنه من اتخاذ الموقف الذي يراه ملائماً[١].

وتُعتبر وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من أهم وسائل التنشئة السياسية وأكثرها خطورة؛ نظراً لأنها في متناول جميع الأفراد، كما أن البرامج المقدمة تؤثر بشكل كبير في الأفراد، وكثيراً ما يتقبلونها بعفوية تامة، ومن هنا تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تشكيل اتجاهات الأفراد وآرائهم ومواقفهم تجاه قضايا معينة.

وقد أكدّت العديد من الدراسات أن وسائل الإعلام هي من أهم القنوات التي تسهم في تشكيل الصور الذهنية في حياة الأفراد المعاصرة بسبب انتشارها الواسع[٢]، وتُعدّ وسائل الإعلام من بين أهم الوسائل التي تتدفق المعلومات من خلالها بين الحاكم والمحكوم، وقد احتلت مكانة بارزة في عملية التنشئة السياسية من خلال تجميع المطالب والمواقف والآراء المتداولة في أوساط الرأي العام والجماعات الاجتماعية، وهو ما يشكّل مدخلات النظام السياسي، ولوسائل الإعلام دور آخر في كونها وسيلة يستخدمها النظام السياسي لتمرير

---

(١) ثروت، مكي، نفس المرجع، ص٢١.

(٢) على سبيل المثال، انظر: محمد، الموسى و صمد، الساموك و انتصار، ابراهيم، (٢٠١١)، الإعلام الجديد وتطور الأداء والوسيلة والوظيفة، سلسلة مكتبة الإعلام للمجتمع جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر: بغداد، ص٧٧.

رسائله للرأي العام[1]، حيث أنه المحرك والمحدد لما يتم بثه فيها بطريقة تختلف من نظام سياسي لآخر، حيث تعتمد الحكومة أسلوب الدعاية والتأكيد على سماع المواطنين لمعلومات محدّدة الأهداف، وقد أشار ألموند إلى أن وسائل الإعلام الموجهة يمكن أن تكون أداة قوية في تشكيل المعتقدات السياسية بالرغم من أن المواطنين سرعان ما يتجاهلون الأخبار التي تتناقض مع ما خبروه بأنفسهم[2]، وقد أكد (هربرت شيللر) Herbert Schiller على ذلك أيضاً من خلال دراسة أجراها حول تأثير جهاز التلفاز في تشكيل المعتقدات السياسية، حيث اعتبره أقوى وأهم وسيلة إعلامية تقوم بهذا الدور، كما أن التلفاز أيضاً يمثل أداة رئيسية لتعميم قيم النظام السياسي على المواطنين[3].

وتؤثر وسائل الإعلام أيضاً على نمط تفكير الأفراد، وتلعب دوراً هاماً في بث التوجهات، وتقوم بإعطاء معلومات محدّدة وفورية عن الأحداث السياسية في العالم[4]، وهناك دور آخر لوسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية يتمثل في نشر القيم السياسية وتعرّض معظم أفراد المجتمع لما تبثه من برامج في جميع أنحاء الدولة، فبينما يبدو الفرد مختاراً في التعرض لأدوات الإعلام فإنه يخضع في الواقع وبصورة تكاد تكون إجبارية - لبرامج مخططة من جانب السلطة السياسية تستهدف من ورائها غرس القيم التي ترغب فيها، ومن الأدوار الأخرى لوسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية غرس الشعور بالانتماء إلى أمة أو قومية معيّنة، وغرس الرغبة في التغيير وزيادة تطلعات الجماهير من خلال تعلّم طرق جديدة للتفكير والسلوك والتركيز على المستقبل لتحقيق الطموح

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٥٤.
(٢) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٦٧.
(٣) هربرت، شيللر، (١٩٨٦)، المتلاعبون بالعقول، (ترجمة: عبدالسلام رضوان)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص١٣.
(٤) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٦٦.

وتحسين مستوى المعيشة، وتشجيع الجماهير على المشاركة السياسية من خلال نقل اهتماماتهم ومطالبهم إلى القيادة ونقل تعليمات القيادة إلى الجماهير، إضافةً إلى وظيفة المساندة السياسية للنظام السياسي لتحقيق استقراره وإضفاء الشرعية السياسية له[1].

ويتمثل تأثير وسائل الإعلام في التنشئة السياسية في إدراك الأفراد لمغزى المعلومات التي تقدّمها لهم وسائل الإعلام، فإن هذه المعلومات قد تغيّر من عوامل المعرفة لديهم مثل الآراء والاحتياجات والاتجاهات والمعتقدات، وقد تحدث هذه المتغيرات بدورها تغييرات في سلوك الأفراد المتلقين، وتُعتبر وسائل الإعلام وبخاصة الفضائية منها من الوسائل الفاعلة في بناء القضايا السياسية المهمة؛ إذ تقوم بفتح قنواتها أمام المسرح السياسي للمناقشة، وغالباً ما يتحدث الأفراد بانسجام مع الخطوط التي ترسمها هذه الفضائيات، حيث أنه يوجد لكل فرد اتجاهات نحو العديد من الأشياء، وقد تكون هذه الاتجاهات إيجابية أو سلبية نحو النظام السياسي، وبناءاً على ذلك يجب على الجهات الرسمية والمهتمة بالشأن السياسي العمل على استغلال كافة وسائل الإعلام استغلالاً صحيحاً في عملية التنشئة السياسية من خلال تسخير كافة الأدوات المتوفرة في تشكيل الرأي العام تجاه مختلف قضايا المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام لا تؤثر بنفس الطريقة في كل الأفراد، وإنما ترتبط بعدة متغيرات خاصة بمتلقي الرسالة الإعلامية كمتغير السن، حيث يفضّل صغار السن المواد الترفيهية ولا يبدون اهتماماً بالشؤون العامة، إضافةً إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وميولهم ومواقفهم السياسية، ودرجة تعرّضهم لوسائل الإعلام، والشروط التي تتم فيها عملية التلقي،

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٥٩ – ص٦٠.

ومتغيرات أخرى خاصة بتلك الرسائل، ونتيجة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العقود الثلاثة الماضية أصبحت وسائل الإعلام الحديثة مثل الانترنت، والفضائيات، وشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ذات تأثير هام جدّاً في حياة الأفراد، فالتطور التكنولوجي قد أثّر في حجم تدفّق المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أصنافًا للجمهور المتلقي لوسائل الإعلام، وهي[1]:

١. **الجمهور السلبي**: وهو ذلك الصنف الذي لا يتعرض لوسائل الإعلام إلا نادراً إما لأنه لا يثق بمضامينها أو لأن لديه مصادر أخرى لمعلوماته عن الوضع العام، ويميل هذا النمط من الجمهور إلى المشاهدة وليس إلى القراءة، متفرج لكنه لا يميل إلى التفكير. ولهذا ترضيه الصورة السطحية للمجتمع دون حاجة إلى التفسير أو فهم الأحداث والآراء، ومن الطبيعي أن هذا النوع من الجمهور لا يميل كثيراً لوسائل الإعلام أو مفرداتها التي تحاول أن تدفعه إلى المشاركة أو التفكير أو إبداء الآراء.

٢. **الجمهور الأمّي**: وينتشر هذا الصنف في الأرياف والمناطق البعيدة، ويتصف بعدم امتلاكه القدرة على القراءة والكتابة مما يجعله يميل أكثر إلى الوسائل السمعية البصرية أكثر من الوسائل الإعلامية المقروءة. ويعتقد هذا الصنف من الجمهور أن رأيه لايفيد في شيء ولايمكنه إحداث التغيير، وأن تأثيره ضعيف أو لا تأثير له في القرارات الرئيسية من أي نوع، وبأن وسائل الإعلام ليست مصدراً أساسيًا لمعلوماته عن محيطه، لذلك فهو يُخضع ما يتلقاه

(١) يوسف، تمار، (٢٠١٢)، الاتصال والإعلام السياسي الثقافة السياسية بين وسائل الإعلام والجمهور، (ط١)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص١٣٠- ص١٣١.

منها إلى جماعته الأولية أو لقائد الرأي حتى يمكنه الحكم على ما تعرض إليه.

٣. **الجمهور المتفاعل**: هو ذلك النمط من الجمهور الذي يتعرض باستمرار إلى وسائل الإعلام يستقي منها معلوماته عن المحيط (الداخلي، والخارجي)، ويزوّد معارفه منها وتشكل بالنسبة لمناقشاته مصدراً رئيسياً يريد من خلال ذلك التميز عن الآخرين والحفاظ على مكانته الاجتماعية في التأثير على الآخرين وفرض الرأي، كما تمكّنه وسائل الإعلام من تقوية روابط الطبقية والرمزية مع الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها.

ويمكن أن ينقسم هذا النوع من الجمهور إلى عدة أنواع فرعية منها المتفاعل الإيجابي والمتفاعل السلبي، فالجمهور المتفاعل الإيجابي هو الجمهور الذي يُخضع مضامين وسائل الإعلام التي يتعرض لها إلى النقد وإبداء الرأي والمشاركة في المناقشات العامة، وقد يكون هذا النمط من الجمهور من ذوي الثقافة السياسية الواسعة والمستوى العلمي العالي اللذين يؤهلانه لصنع القرار الإعلامي والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية وعرض أفكارهم التي تتسم بالتنوع في المصادر وربط الأشياء فيما بينها، أما الجمهور المتفاعل السلبي فهو ذلك النوع من الأفراد الذي يعتمد على وسائل الإعلام فقط للتسلية، وتكون علاقته معها إيجابية لكنها لا تتعدى مجال مناقشة مضمون هذه الوسائل مع الأفراد الآخرين.

وبالنسبة للمواضيع المدروسة على مستوى الرأي العام والتي لها أثر في التنشئة السياسية فإنها تقسم إلى قسمين، هما [١]:

---

(١) بسيوني، حمادة، (١٩٩٦)، وسائل الإعلام والسياسة دراسة في ترتيب الأولويات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص٤٠- ص٤٢.

أولاً- المواضيع المباشرة: وهي المواضيع التي تختص بالقضايا التي يعايشها الفرد وتتوفر لديه خبرة شخصية ومباشرة بشأنها، ويميل الأشخاص في هذه المواضيع إلى التعرض للمعلومات التي تتماشى مع مواقفهم، ويتجنبون التعرض لتلك المعلومات التي لا تتوافق مع هذه المواقف.

ثانياً- المواضيع غير المباشرة: وهي المواضيع التي تختص بالقضايا التي لا يعايشها الفرد، ولاتتوفر لديه خبرة شخصية ومباشرة بشأنها، ومثال عليها قضايا السياسة الخارجية أو الدبلوماسية بصفة عامة وقضايا مؤسسات الدولة، ويُعتبر هذا النوع من القضايا الأكثر تأثيراً لوسائل الإعلام؛ حيث أثبتت الدراسات أن الفرد لا يتأثر بقضية معينة بمجرد تعرضه لها في مضمون وسائل الإعلام بسبب أن عملية التأثير تأخذ في غالب الأحيان وقتاً طويلاً بعد مرورها على مجموعة من المستويات تشكّل في مجملها النسق الاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وبهذا فإن التأثير المطلق لوسائل الإعلام في الفرد فيما يخص المواضيع المباشرة غير وارد، بينما يتجه الفرد في المواضيع غير المباشرة إلى ما تبثه وسائل الإعلام من معلومات.

هـ- الأحزاب السياسية Political Parties:

إن الحزب هو تنظيم سياسي يضمّ مجموعة من الأفراد لديهم فكر سياسي معين ويسعون للوصول إلى السلطة، وهو ذلك التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية للتنافس على المناصب الانتخابية، وهو تنظيم سياسي يقوم على أيديولوجية سياسية وله أفكار وبرامج، ويضم عدداً من المنتسبين إليه والمؤيدين له، ويسعى للوصول إلى السلطة السياسية، ويعتمد على وجود

أفكار سياسية، وبرامج للسياسات العامة، والانتشار على مختلف المستويات، والاستمرارية، والمشاركة السياسية، وبناء التأييد الشعبي له[1]، وقد ارتبط تطوّر الأحزاب السياسية مع تطوّر البرلمانات في العالم، ومع تطوّر الديمقراطية كنهج للحياة السياسية المعاصرة.

ويُعتبر الحزب السياسي من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، وقد اعتبره الكثير من المنظرين السياسيين إحدى ركائز القوى المنظمة، وكذلك ركيزة الاتصال المنظم بين القمة والقاعدة[2]، حيث أنه لا ديمقراطية دون تنظيم.

ويتمثل دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من خلال قيامها على أفكار أيديولوجية أو برامج تسعى لنشرها من خلال الندوات والمؤتمرات، مما يؤدي إلى نشر هذه الأفكار، وجلب المزيد من المتعاضدين معه والمؤيدين له، وتسهم الأحزاب السياسية أيضـًا في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام، وتقوم بعملية التثقيف السياسي والتعبئة السياسية Political Mobilization لأعضائها[3]، ويُقصد بعملية التعبئة السياسية بأنها عملية تكتيل وحشد المساندة للنظام السياسي وقيادته وأيديولوجيته وممارساته وسياسته، أي حشد التأييد والمساندة للنظام السياسي القائم بوسائل متعددة[4].

وقد تكون نشاطات التأهيل الحزبية في الأنظمة التنافسية في بعض الأحيان سببـًا من أسباب التفريق والشقاق؛ ففي نطاق سعي الحزب السياسي لكسب

---

(١) أمين، المشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المصطلحات والمفاهيم السياسية، مرجع سابق، ص٤١.
(٢) يوسف، تمار، مرجع سابق، ص٤٩.
(٣) حسن، نافعة و جلال، معوّض و حمدي، عبدالرحمن، (٢٠٠٢)، مقدمة في علم السياسة، الجزء الأول، ص٣٢٤.
(٤) أمين، المشاقبة،(٢٠١٥)، الوجيز في المصطلحات والمفاهيم السياسية، مرجع سابق، ص٣٥.

التأييد قد يلجأ قادة الأحزاب إلى إثارة الفروق الطبقية أو اللغوية أو الدينية أو أية فوارق عرقية أخرى، وتنبيه المواطنين إلى تلك الفروقات[١].

وبحسب (ألموند) فإن تأثير الأحزاب السياسية في عمليات التنشئة السياسية يتأثر بالخصائص الداخلية للحزب نفسه، والبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة، ومدى ارتباط الفرد بالأيديولوجية السياسية للحزب نفسه، وطبيعة المجتمع ومدى تماسك قيادته[٢].

وبصورة عامة، فإنه يمكن القول أن الأحزاب السياسية تساهم في عملية التنشئة السياسية من خلال:

١. التأثير في الرأي العام.

٢. تكوين الثقافة السياسية.

٣. التربية السياسية.

٤. الاندماج الاجتماعي.

و- المؤسسات الدينية Relegious Institutions:

ويُقصد بها المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة، وما يرتبط بها من مؤسسات أو أشخاص يوظّفون الدين لتلقين أفكار سياسية عامة لأفراد المجتمع، وتنتشر هذه المؤسسات خصوصاً في العديد من الدول التي لا تأخذ بالعلمانية، ولم تصل لحل إشكاليّة الدين والدولة.

---

(١) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٦٧.
(٢) جابرئيل، ألموند و جي، بنجهام (باول الابن)، (١٩٩٨)، نفس المرجع، ص١٣١.

وفي السنوات الأخيرة نجد ذلك في العديد من الدول المتقدّمة، ومدى التأثير لتلك المؤسسات، حيث يلعب الدين في هذه الدول دوراً كبيراً في حياة الناس، فالذين يوظّفون الدين يعملون على نقل مجموعة من القيم السياسية من جيل إلى جيل أو يعملون على إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم أو تجريده منها.

ويختلف أثر المؤسسات الدينية في عمليات التنشئة السياسية بحسب موقفها من السلطة السياسية؛ فالمؤسسة الدينية الرسمية تدعو إلى ترسيخ ثقافة السياسية التي يتبناها النظام السياسي، بينما تسعى المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة قد تتناقض مع القيم الرسمية بما يشكل خطورة على استمرار واستقرار النظام السياسي وبقائه(١)، وقد تتخذ المؤسسات الدينية لنفسها شكل منظمات سياسية مباشرة كالأحزاب، أو شكل جمعيات خيرية أو جمعيات للوعظ والإرشاد، أو مجرد دور عبادة، ومن الجدير بالذكر أن دور الدين لا يقتصر على المؤسسات الدينية المتخصصة، بل إنه يمارس الدين دوره في هذا السياق منذ الطفولة داخل العائلة وفي المدرسة من خلال الدروس الدينية وفي وسائل الإعلام من خلال البرامج الدينية الموجّهة وفي الاجتماعات الحزبية وغيرها، كما تمارس المؤسسات الدينية دوراً في عملية التنشئة السياسية من خلال المنشورات التي توزعها والندوات التي يقيمها رجال دين أو رجال محسوبين على المؤسسة الدينية، إلا أن أهم دور للمؤسسات الدينية في عملية التنشئة السياسية هو البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تبثها فضائيات مملوكة لها.

---

(١) عبدالمنعم، المشاط، (١٩٩٢)، التربية والسياسة، (ط١)، دار سعاد الصباح، القاهرة، ص١١٣- ص١١٥.

ز- مؤسسات المجتمع المدني Civil Social Institutions:

وهي المؤسسات التي تدور في فلك الدولة والعائلة والسوق، وتكون بعيدة عن سيطرة الحكومة، أي مستقلّة عنها وغير ربحية، وهي نوع من المؤسسات التي تنشأ نتيجة تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية ومحورها المركزي أنماط متباينة من التضامنات الخاصة[١]، وهي تلك البنى الاجتماعية التطوعية المنظّمة التي تعبِّر عن مكوّنات اجتماعية ونشاطات عامّة أو محدودة بغية تحقيق أغراض سياسية عامة أو مصلحية (مهنية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو حقوقية)، ولا يُشترط أن يكون العمل السياسي محور اهتمامها الأساسي[٢].

وتُعرّف مؤسسات المجتمع المدني بأنها عبارة عن تنظيمات غير حكومية (أهلية) تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة، والسوق، وتنشأ بالإرادة الحرّة الطوعية لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر معيّنة ملتزمة بقيم التراضي والتسامح والإرادة السلمية ومستقلة عن السلطة السياسية (الحكومة)، وتُقاس هذه التنظيمات بمدى استقلاليّتها عن السلطة السياسية[٣]، أما تعريف البنك الدولي لمؤسسات المجتمع المدني فيشير إلى مجموعة واسعة من النطاق من المنظمات غير الحكومية (NGO) والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامّة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية[٤].

---

(١) فيصل، سالم، (١٩٨١)، التنشئة السياسية والاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت، ص٨٧.

(٢) عبدالمجيد، الهزايمة و محمد، الشرعة، (٢٠٠٦)، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن دراسة إحصائية تحليلية، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٣٣، (ع٣)، الجامعة الأردنية، ص٤٨٥.

(٣) أمين، مشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص٨٠.

(4) www.web.worldbank.org

ويستند تكوين منظمات المجتمع المدني كمؤسسات إلى عدد من الأسس، أهمها[1]:

١. **الأسـاس الاقتصادي**: ويُقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يسمح بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية بعيداً عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص؛ لأن التدخل في هذا الميدان يقلّص من إمكانية تكوين مجتمع مدني مستقل عن الدولة.

٢. **الأساس السياسي**: بمعنى الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سليمة ومنظّمة.

٣. **الأساس الأيديولوجي**: ويشمل مجموعة القيم والأفكار والأيديولوجيات التي تؤمن بها القوى الاجتماعية سواء أكانت متوافقة مع أيديولوجية الدولة أم متعارضة معها.

٤. **الأساس القانوني**: ويُراد به النظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين عن الحقوق والحريات بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو المذهبي.

وتقوم فكرة المجتمع المدني على انتظام الأفراد في مؤسسات أو هيئات فاعلة ومؤثرة مستقلة عن الإشراف المباشر للدولة، بحيث تشكّل المجال العام ما بين الدولة والأفراد، وتترك لهم حرية تنظيم أنفسهم بشكل مستقل، وعليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني متنوّعة ومتعدّدة في أنواعها وأهدافها، ومنها:

---

(١) حسنين، ابراهيم، (١٩٩٢)، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، مؤتمر المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٩.

الهيئات الخيرية والتعاونية، والنقابات المهنية على مختلف أنواعها وقطاعاتها، والنقابات العمالية، والاتحادات، والروابط والهيئات الثقافية، والجمعيات الأهلية والخيرية، والأندية الرياضية والشبابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات التعاونية، ونوادي هيئات التدريس في الجامعات، والحركات الاجتماعية، والغرف الصناعية والتجارية، وجماعات رجال الأعمال، وغير ذلك من مؤسسات مجتمع مدني[1].

وتساهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية من خلال ما يلي[2]:

أ- قيامها بالبرامج والنشاطات الهادفة إلى صقل شخصية المواطن وإثارة اهتمامه بقضايا الشأن العام.

ب- التنظيم الجماعي الذي توفره هذه المؤسسات للعمل.

ج- سلوكها الأخلاقي المتصل بقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والاعتراف بحق الآخرين في حماية مصالحهم وتحقيقها، والالتزام بإدارة الخلاف بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة وبقيم الاحترام والتسامح.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني تحريك شريحة واسعة من المواطنين لأجل قضية معينة، وتراقب أداء الحكومة وتقدم مساعدات تقنية بالنظر إلى خبرة أعضائها في الحقول التي تهتم بها هذه المنظمات، كما أن لها قدرة كبيرة على توزيع المعلومات وتحديد أماكن الموارد في بلدها، وتدعم منظمات

---

(١) عبدالغفار، شاكر، (٢٠٠٤)، نشأة وتطوّر المجتمع المدني، الحوار المتمدّن، ع(٩٨٥)، ٢٠٠٤/١٠/١٣.

(٢) نادين، الفرنجي، (٢٠١٢)، مثلث النهضة التنمية والتربية والحكم الصالح تركيز في الحالة اللبنانية، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، ص٦٤.

المجتمع المدني دور الأحزاب السياسية في زيادة كل من المشاركة السياسية والكفاءة السياسية ومهارات المواطن الديمقراطي[1].

إن جميع مؤسسات التنشئة السياسية التي ذكرت سابقاً لها دور حيوي في تكوين وترسيخ الثقافة السياسية، إلا أنها لو خرجت عن مسارها الصحيح فسيكون لها أثر سلبي وبشكل واضح وملموس في تشويه الثقافة السياسية، مما سينعكس على اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي القائم والعملية السياسية ودورهم فيها.

المطلب الرابع- دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية في مكافحة التطرف

إن التطرف هو ظاهرة فكرية متشابكة ومعقّدة ناتجة عن عدة أسباب نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية تحسم خلافاتها بإقصاء الآخر، وتتبلور على أرض الواقع من خلال ممارسات العنف والقتل.

ومن العوامل التي تزيد من حدّة التطرف معاملة التطرف بتطرفٍ آخر مضادّ، ومواجهة إرهاب الأفراد والجماعات بإرهاب الحكومة، والاكتفاء بالوسائل الأمنية وغض النظر عن جذور المشكلة، مما يساهم في تعزيز ظاهرة التطرف في الواقع الاجتماعي[2].

ويدلّل المفهوم اللغوي للتطرّف على حدّ الشيء وطرفه، وعدم الثبات على

(١) شادية، عبدالله، (٢٠٠٤)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ص٤٣.

(٢) صالح، الطيار، (٢٠١٣)، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، باريس: مركز الدراسات الأوروبية، ص٦٧.

الأمر، والابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف، وتجاوُز الحدّ والبُعد عمّا عليه الجماعة، وتجاوز الاعتدال في العقيدة والفكر والسلوك[1].

أما التطرف كفعل، فيعني تجاوز حدّ الاعتدال والحدود المعقولة في الأفكار والمبالغة فيها، والتطرف كمصطلح يعني المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية، وهو أسلوب خطير مدمّر للفرد والجماعة، والغلوّ هو أعلى مراتب الإفراط في الشيء، أما التطرف الذي يعني الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلوّ، لكن الغلوّ أخص منه في الزيادة والمجاوزة[2].

وبشكلٍ عام، فإنه يمكن القول بأن التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبنّي قيم ومعايير مخالفة لها، أو اتخاذ الفرد (أو الجماعة) موقفاً متشدّداً تجاه فكر أو أيديولوجيا سياسية أو عقيدة دينية.

وهناك جملة من الأسباب والعوامل التي تقود للتطرف، ومن أهمها ما يلي[3]:

أ- الظلم والتهميش والإقصاء والاستبداد.

ب- الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ج- التخلف والجهل والأميّة والفقر والفساد.

د- الاستبداد بشقّيه الداخلي والخارجي، والذي يقود في النهاية إلى استخدام العنف والإرهاب.

---

(١) محمد، بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، (٢٠٠٨)، تاج العروس من جواهر القاموس، (ط٢)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت.

(٢) مجموعة مؤلفين، (٢٠٠٤)، المعجم الوسيط، (ط٤)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص٥٥٥.

(٣) حسين، الغامدي، (٢٠٠١)، تشكّل أزمة هوية الأنا لدى عيّنة من الجانحين وغير الجانحين بالمنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع(٣٠)، مج٥، الرياض، ص٦٠-ص٦١.

ويمكن التعرف على مظاهر التطرف من خلال ما يلي[1]:

١. التعصب للرأي تعصباً لا يعترف برأي الآخرين، ورفض رأي الآخرين، ويؤشر ذلك إلى جمود المتعصب مما لايسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ولايعطي لنفسه الدور في محاورة الآخرين، فالمتطرف يرى نفسه دائماً على حق، وأنه محتكر للحقيقة.

٢. التشدّد والغلوّ في الرأي، ومحاسبة الآخرين على الجزئيات والفروع والحكم على الآخرين أحياناً بالكفر أو الإلحاد.

٣. سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم بنظرة تشاؤمية لا ترى أفعالهم الحسنة، فالأصل هو الاتّهام والإدانة والازدراء بالآخرين.

٤. الوصول إلى نقطة المدى الأخير في التطرف من خلال استباحة دماء وأموال وأعراض الآخرين بحكم الخروج عن الدين أو المذهب أو اتّهامهم بالكفر والإلحاد.

وعليه، فإن التطرف حالة من الجمود والتحجر والانغلاق العقلي وتعطيل القدرات الذهنية عن الإبداع والابتكار وعن إيجاد الحلول للمشاكل، ورفض الآخر، وعدم قبول التعددية الفكرية أو السياسية واحتكار الحقيقة، وإن انتشار التطرف سيكون مهدّداً للمجتمع (الدولة) بالتفكك والانهيار[2].

ومن هنا يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية في مكافحة هذه المظاهر وتحصين أفراد المجتمع منها، حيث أن هناك وظائف مختلفة للعديد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية في مكافحة الفكر المتطرف، ومنها:

---

(1) www.almaany.com.

(٢) علي، الشبل، (٢٠٠٥)، الغلو في الدين معناه تاريخ أسبابه، مجلة البحوث الإسلامية، ع(٧٤)، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ص٢٢٨.

أولاً- دور الأسرة في مكافحة الفكر المتطرف

إن الهدف العام من التنشئة الأسرية بكافة طرقها وأساليبها هو غرس القيم والأفكار، وبناء الشخصية، وتطوير وزيادة وعي الأفراد ومهاراتهم لمواكبة ما يدور حولهم لبناء منظومة فكرية آمنة تقوم على الاعتدال والتوازن، وتجعلهم مدركين للمهام والواجبات التي تناط بهم، قادرين على استيعاب طبيعة المرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها العالم، ووجود الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة، مسلّحين بمنظومة القيم الاجتماعية والسياسية الإيجابية التي تمكّنهم من درء المخاطر ومواجهة الصعاب، ومستعدين لما ينتظرهم من أعمال وتضحيات تجاه الوطن تضمن مسيرة المجتمع نحو تحقيق أهدافه العليا[1].

وللأسرة دور فعّال في ترسيخ وتعزيز القيم لتكريس حب الوطن، وبناء المواطنة القائمة على منظومة الحقوق والواجبات، ويمكن تعزيز ذلك من خلال جملة من الوسائل، هي[2]:

١. الحديث المباشر مع الأبناء حول مقوّمات المواطنة الصالحة وحب الوطن والانتماء له، وفتح قنوات الحوار الإيجابي مع الأبناء والاطّلاع على مشاكلهم ومناقشتها وإيجاد الحلول والتوجيهات المناسبة دون فرضها والعمل على إيجاد الجو الأسري السليم الذي تملؤه العاطفة الأبوية الإيجابية التي تساعد في نموّ مشاعر الانتماء لدى الطفل، وتعمل على تكوين شخصيته.

وهنا نقتدي بالرسول صلى الله عليه وسلم عندما كان يقوم بمداعبة أحفاده وأطفال الصحابة والعطف عليهم، حيث روى البراء بن عازب رضي الله عنه

(١) دعبس، محمد، (١٩٩٤)، الإرهاب بين التجريم والمرض: رؤية في أنثربولوجيا الجريمة، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص٥١.

(٢) العناني، ختام و طربية، محمد، (٢٠٠٧)، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص٢٢.

قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً الحسن بن علي على عاتقه وهو يقول: «اللهم إني أحبه فأحبّه».

إن انحلال الأسرة وتفكّكها يؤدي إلى تبلور مشكلات متعدّدة بكافة أبعادها العاطفية، الصحية، السلوكية، والاجتماعية، حيث تشير الدراسات والإحصائيات أن نسبة كبيرة من الأفراد يقومون بسلوكيات منحرفة من سرقة وتعاطي مخدرات هم أبناء أسر تعاني من تفكّك في داخلها، أو أسر فقدت الأسس السليمة لتربية الأبناء، أو تقصير من قبل الآباء والأمهات في إكساب أبنائهم القيم والسلوكيات الإيجابية والبعد عن الممارسات الخاطئة والسلبية[1].

٢. العدل والمساواة بين الأبناء، حيث يُعتبر العدل والمساواة بين الأبناء في المعاملة عامل أساسي ومؤثر في شخصيّة الفرد، فإذا شعر أحد أفراد الأسرة بأن شقيقه سواء كان ذكر أو أنثى يتلقى تمييزاً أو اهتماماً من الوالدين أكثر منه فإن ذلك يؤثر في بناء شخصيته ويولّد لديه الكره للآخر، لذا يجب عدم التمييز بين الأبناء في كافة أمور الحياة سواء المادية أو المعنوية خصوصاً التمييز بين الذكور والإناث، وعلى الأسرة انتهاج الأسلوب الأمثل في التعامل مع الأبناء سواسية، واحترام وتقدير بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم، وغرس قيم المحبة والإخاء بينهم دون تمييز بصقل شخصيتهم على قيم نبيلة تجعل منهم مواطنين صالحين نافعين قادرين على عكس القيم في تعاملهم مع الآخرين.

والتربية الإسلامية تدعو الأسرة إلى المساواة بين أبنائها في المعاملة دون تمييز، وهذا يشمل المساواة في الحب، والعطية، وفي طلب العلم والمعاملة، فقد

---

(١) خالد، باحجرز، (٢٠١٥)، دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد الإرهاب والتطرف من منظور التربية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الأمر يزداد سوءاً إذا ارتبط مع عدم العدل إهمال للطفل، ونبذه في المأكل والمشرب والملبس والرعاية، ومداومة التهديد له، وإذلاله بالنقد واللوم، وتقليل شأنه، وجرح شعوره، ومعاملته بقسوة وصرامة، والتربية الإسلامية حريصة على العدل بين الذريّة والأبناء؛ لأنها حريصة على تربية أفراد يتمتعون بدرجة عالية من التوازن في الانفعال، الذي يؤدي بدوره إلى تكوين شخصية سويّة ومتوازنة ومكيّفة قادرة على العيش في أي بيئة[١].

٣. حسن اختيار الأصدقاء، حيث أن لهم تأثير عميق على شخصية الفرد، لأن القيم والأخلاق تنتقل من شخصية إلى أخرى، لذلك ينبغي أن يُحرص على اختيار الرفيق الخيّر وترك السيئ، لأن الله عزّ وجلّ حذّر من مصاحبة السيئين، حيث يترتّب على تلك المصاحبة عقوبات ربّانية، وقد أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم الأهمية التربوية الناجمة عن اختيار الأصدقاء، فبيّن أن الصديق لامحالة مؤثر على صديقه، حيث قال فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: "المرء على دين خلّه فلينظر أحدكم من يخالل»، وقال صلى الله عليه وسلم"مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً خبيثة».

٤. مراقبة الأبناء في مع من يتحدثون ويعاشرون وأين يذهبون، وإذا كانت الصحبة خيّرة تكون موفّقة وسليمة، ثم يأتي دور الأهل في تصويب أي اعوجاج قد يحدث بطريقة النصح والإرشاد، وإبداء المشورة، وهناك مثل شائع يقول: "الصاحب ساحب».

---

(١) خالد، باحجرز، المرجع السابق.

٥. مصاحبة الأبناء، حيث ينبغي أن يُعامل الابن معاملة تتناسب والمرحلة التي يمر فيها ابتداءاً من المراحل العمرية الأولى ومرورا بالمراحل الأخرى، حتى يصل إلى مرحلة المراهقة التي تعد بحق من أخطر المراحل؛ لأن فيها تغييرات كبيرة تحصل للفرد من جسمية ونفسية وغيرها، وبما أن المراهقة على هذه الدرجة من الخطورة فقد رأت إحدى الدراسات العلمية ضرورة أن يساعد الوالدان أبناءهم على تخطّيها من خلال تغيير سياسة النظر إليهم على أنهم أطفال، ومساعدتهم في اختيار نوعيّة أصدقائهم في جو هادئ يسوده الود والاحترام، كما تحذر الدراسات من معاملة الفرد في هذه المرحلة بالخشونة والغلظة، لأن الأساليب العنيفة تنفر وتفسد أكثر مما تصلح، ويروى في هذا السياق قول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه مفاده: "يرخى الصبي سبعـًا، ويستخدم سبعـًا، وينتهي طوله في ثلاث وعشرين، وعقله في خمس وثلاثين، وما كان بعد ذلك فبالتجارب»[١].

ثانياً- دور المؤسسات التعليمية في مكافحة الفكر المتطرف

١- المدرسة

تعمل المدرسة على تنمية القيم في عقول الطلبة خاصة وأن منظومة القيم هي المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد، وهي التي تبيّن طبيعة سلوك الفرد باعتبارها مصدراً للحكم على أفعاله، وهي الإطار الضامن لتحقيق تماسك المجتمع[٢].

ومن خلال المدرسة تنشر الدولة قيمها ومبادئها واتجاهاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية، وتعمل على تمكين المدرسة وتعزيز دورها وإضفاء

(١) دعبس، محمد، مرجع سابق، ص٧٥.
(٢) العناني، ختام و طربية، محمد، مرجع سابق، ص٣٧.

الشرعية على كل وسائلها من مناهج وطرق التدريس، وتعمل المدرسة على تعزيز قيم المواطنة التي تدخل ضمن مبادئ حقوق الإنسان، حيث أن عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية على هذه القيم ليست عملية تلقين، بل هي عملية تهدف إلى تأسيس وزرع هذه القيم، والتي هي ذات صلة بواقع الطلبة اليومي، ويتم إدراكها في مرحلة لاحقة من أعمارهم على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي[١].

ومن المهام التي يجب أن تسعى المدرسة لإنجازها في إطار مكافحة الفكر المتطرف لدى الطلاب الآتي[٢]:

أ- إظهار الرموز الوطنية وتعزيز البعد الشعوري (الرمزي) لدى الطلبة مثل: تحية العلم، وترديد النشيد الوطني، وتمجيد أبطال الوطن، وتعزيز احترام الدستور والقوانين النافذة.

ب- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والدينية والتركيز على مشاركة الطلاب وفعاليتهم في النشاطات اللامنهجية.

ج- تعليم الطلبة احترام السلطة وإطاعة القانون واتباع النظام من خلال مشاركتهم في لجان حفظ النظام المدرسي، وتعزيز العمل الجماعي كفريق واحد يتنافس منافسة شريفة لطيفة.

د- قبول رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية من خلال الانتخابات المدرسية والاتحادات الطلابية.

---

(١) أحمد، علوي، (٢٠٠٥)، دور المدرسة الأساسي في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، مركز البحوث والتطوير، اليمن.

(٢) دعبس، محمد، مرجع سابق، ص٧٨.

ه- إتاحة تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع في المدرسة، واحترام مبادئ الدستور في الدولة.

و-احترام شخصية المتعلم والاعتراف بأن له قيمة في ذاته، أي احترام كرامة الإنسان كفرد والابتعاد عن الأفكار المتطرفة.

ز- تهيئة الفرصة أمام الطالب إلى أقصى حد يؤهل استعداداته وقدراته.

ح- تدريب الطلاب على العمل المشترك وعلى التضامن والتعاون فيما بينهم، وإعلاء روح الحوار والمناقشة العلمية والأدبية وترسيخ قيم الاعتدال والابتعاد عن التطرف.

ط- حثّ الطلاب على تطبيق قيم الديمقراطية في تنظيم حياتهم المشتركة ونشاطاتهم المختلفة.

ي- إفساح المجال أمام الطلاب لممارسة المسؤولية المشتركة عن طريق المشروعات الجماعية والتشاركية في الإنجاز.

ك- الأخذ بمبدأ العدالة والمساواة وتطبيقهما في حياة الطلاب والمدرسين ونشاطاتهم داخل المدرسة واحترام الأبعاد القانونية في التعامل.

ل- تعزيز روح المبادرة لدى الطلاب وتقوية الاتجاه النقدي وإذكاء روح الحوار فيما بينهم.

م-إبراز الثقافة الوطنية التي تبرز حرية المواطن وحقه في ممارسة حقوقه السياسية والمدنية، وتعزيز قيم المواطنة على الأساس القانوني.

ن- الخروج عن ثقافة التلقين في أسلوب التعامل داخل المدرسة إلى ثقافة الأسلوب الحواري الذي يحقق فيه الطالب ذاته ويقوم على حرية الرأي

ويؤكد على أهمية الحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البنّاء من قبل الطلاب والمعلمين.

٢- الجامعة

تُعتبر الجامعات المؤسسات الفاعلة في بناء الوعي السياسي والفكري لطلبتها، وهي من أهم المؤسسات المؤثرة في إحداث التغيير المنشود في السلوك الجماعي أو الفردي للطلبة، والذين ترتكز عليهم عملية التطور والارتقاء والنهوض بأفراد الأمة وتعزيز التقدم في المجالات الأخرى، ويزداد دور الجامعات مع التقدم التقني وثورة المعلومات من خلال التراكم المعرفي والعلمي الذي طال مختلف نواحي الحياة من خلال زيادة الوعي بأهمية التقدم العلمي والأكاديمي، وتعزيز قيم الاعتدال والتوازن النفسي للطلبة وإعلاء قيم الحوار الإيجابي وحل المشكلات باستخدام العقل بعيداً عن أي شكل من أشكال العنف[١].

ومن هنا يبرز دور الجامعات في مجال التوعية الفكرية والأمنية من خلال إعداد الكوادر اللازمة لرفد الوطن بخريجين ذوي كفاءة عالية باستطاعتهم تلبية مختلف احتياجات ومتطلبات مجتمعاتهم، وبالتالي تنمية وترسيخ الوعي لدى شرائح المجتمع من خلال خريجي الجامعات بأسلوب علمي واقعي بعيد عن العاطفة والخيال[٢].

---

(١) العناني، ختام و طربية، محمد، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) فياض، يحيى، (٢٠٠٨)، ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص١٣.

ويتمثل دور الجامعات في مكافحة التطرف فيما يلي[1]:

١. تطوير إمكانات الطلبة واحتياجاتهم العلمية والتقنية بما يتناسب مع تطورات العصر والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

٢. التعريف بالأبعاد الرمزية للدولة، مثل: الأعياد الوطنية، والمناسبات القومية، ورموز الدولة المختلفة، والقيادات الوطنية التي شكلت دوراً مهمًا في بناء الدولة.

٣. تعزيز وتقوية قيم المواطنة على أطر قانونية استناداً على مبدأيْ الحق والواجب، وترسيخ قيم الولاء للنظام السياسي والانتماء الوطني للدولة بكل مكوناتها.

٤. تدعيم مفاهيم القانون والعدل والمساواة بين الطلبة وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولتهم وتعريفهم بمخاطر الظلم والتطرف وتذليل العقبات التي تواجههم أثناء ممارسة الديمقراطية من الناحية الفكرية والعملية.

٥. الوقوف على المشكلات والقضايا التي تواجه الدولة فيما يتعلق بالتطرف، ونبذ تلك القضايا وتكليف الطلبة بإجراء البحوث والدراسات للوقوف على تلك القضايا والتوصل إلى حلول إيجابية لمواجهتها.

٦. دعم الوعي الثقافي والفكري بين الطلبة والتركيز على التشاركية والتماسك الاجتماعي بينهم.

٧. تمكين الطلبة من المشاركة في الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والثقافية، وحثّهم على المشاركة في الأدوار السياسية مثل مجالس الطلبة والانتخابات

(١) دعبس، محمد، مرجع سابق، ص١٠٣

الطلابية والجمعيات.

٨. غرس قيم التسامح بين الطلبة وبثّ روح المساواة وتقبّل الآخر وتقبّل النقد البنّاء وتعزيز ثقافة الحوار.

٩. إشراك الطلبة في المؤتمرات والندوات التوعوية التي تبيّن خطر التطرف على الفرد والمجتمع.

١٠. التركيز على الجانب التكنولوجي في مكافحة التطرف من خلال التعريف بطرق استغلال الشباب عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي والانترنت.

١١. استغلال طاقات وإبداعات الطلبة من خلال دمجهم وإشراكهم في برامج تستغل فيها تلك الطاقات.

ثالثاً- دور المؤسسات الدينية في مكافحة الفكر المتطرف

إن الأوطان تحتاج لوجود المواطن الصالح الذي يقدر قيمة وطنه، وينتمي إليه ويعتزّ به، ويعرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات متبادلة بينه وبين مجتمعه على أساس مبدأ المواطنة، وللمسجد دور كبير في تنمية عامل المواطنة وتوعية المجتمع، فالأئمة والخطباء هم من يوجّهون الناس لحب الدين والانتماء والولاء للوطن، ويعلمونهم كيفية الانتماء إليه ومناصرته، والمسجد كان دائماً وما زال له السبق في تعزيز قيم التربية الوطنية لدى الأفراد، وتصحيح المفاهيم حولها، وحثّ الناس على التمسك بها، وللمسجد دور عظيم في تحقيق التوازن للمجتمع المسلم، واحترام الديانات السماوية الأخرى، وبناء التكامل الاجتماعي، فالمسجد هو المكان الذي يؤمّه الأفراد في اليوم خمس مرات ليؤدوا فيه الصلاة، ويتلقوا فيه النصح والتوجيه والإرشاد، ويتعلموا فيه

كثيراً من السلوكيات والأخلاق الإسلامية[1].

ويمكن تلخيص أدوار المسجد في مكافحة الفكر المتطرف بالنقاط التالية[2]:

١. العمل على نشر الفكر الوسطي المعتدل، واعتماده منهج حياة، والسعي إلى أن تكون الوسطية والاعتدال ثقافة عامة وليست ثقافة متخصصة.

٢. ترسيخ واستنهاض مشاعر الولاء والانتماء الوطني والترابط بين جميع فئات وشرائح المجتمع دون تمييز أو تحيّز.

٣. توعية المجتمع بأضرار وعواقب التعصب المذهبي وأخذ العبرة من المجتمعات التي تعاني من هذه الآفات الفكرية التي تفتك بنسيجها الوطني.

٤. توجيه طاقات الشباب واستثمارها لصالح الوطن والحرص على مشاركتهم لرصد رؤاهم تجاه حب الوطن.

٥. الالتزام بالإسلام كمنهج حياة، وتقديم نموذج حقيقي للتدين، واحترام الأديان السماوية الأخرى.

٦. تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة والتسامح مع الاختلاف، وتقبّل الطرف الآخر واحترام رأيه بغضّ النظر عن مذهبه وجنسه وفكره، بمعنى احترام التعددية في كل أشكالها وأنواعها.

٧. حثّ الشباب بأن يكونوا مواطنين صالحين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية، وحبّهم وولائهم لوطنهم، ولأولياء أمورهم، وعلمائهم باستخدام العقل

---

(١) عبدالله، الطيار، (٢٠١٣)، المسجد وأثره في تنمية المواطنة الصالحة، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

(٢) فياض، يحيى، مرجع سابق، ص٢٥.

والمنطق، وإطلاق العنان للفكر المتنوّر السليم الذي يسهم في بناء حالة من التحضر تخدم المجتمع برمّته.

٨. التحذير من معاداة أولياء الأمور والعلماء، والخروج عن جماعة المسلمين، والالتزام بالاعتدال والتوازن الفكري في إبراز وجهات النظر، والابتعاد عن التعصب والانغلاق، أو إطلاق الفكر المتزمّت والأحكام المسبقة دون دراسة أو تمحيص وإعلاء العقلانية والرشادة في كل سلوك انساني.

رابعاً- دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفكر المتطرف

إن للأحزاب السياسية المعتدلة والسلمية دوراً مهماً في دعم الدولة في مكافحة الفكر المتطرف من خلال الاستناد إلى مبادئ وأفكار سياسية متوازنة تقوم على مبادئ وقيم تؤمن بالعدل والمساواة واحترام الآخر، وهذا يؤدي إلى إيجاد عن طريق تهيئة آليّات لمشاركة سياسية وحزبية فعّالة وبخاصة لفئة الشباب، حيث أنه كلما كانت الحياة الحزبية سليمة بوجود مشاركة سياسية حقيقية، وقنوات للشباب للتعبير عن آرائهم عن طريق حوار حقيقي كلما ابتعد الشباب عن التطرف[١].

ويتوجب على رؤساء الأحزاب السياسية قيادة حملات توعوية وتنويرية لمحاربة التطرف، وتنظيم ندوات للشباب لنشر الوعي الثقافي لمواجهة أي أفكار متطرفة دخيلة على المجتمع، بالإضافة إلى مخاطبة الأحزاب الأخرى حول العالم لنقل وتبادل وجهات النظر والخبرات بموضوع التطرف والأفكار المتطرفة[٢].

---

(١) دعبس، محمد، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) العناني، ختام و طربية، محمد، مرجع سابق.

كما أن الأحزاب السياسية التي تمتلك صحف وقنوات إعلامية خاصة بها يجب أن تخصص بعض موادها الإعلامية لمحاربة الفكر المتطرف في الجانب الفكري والتنظيمي[1].

خامساً- دور وسائل الإعلام في مكافحة الفكر المتطرف

تؤدي وسائل الإعلام الرسمية باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة دوراً هاماً في مكافحة الفكر المتطرف، من خلال ما تقدمه من مادةٍ إعلامية وأخبار، فهي بذلك تُعتبر وسيطاً مهماً في نشر مضمون إعلامي يدحض ثقافة التطرف.

وفي المقابل، فإن هناك وسائل إعلام تنتهج منهج التطرف، وتستهتر بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، وتقوم بزرع الفتن وإثارتها، ولا تستند إلى التفسير والتحليل في تعاملها مع الحقائق، ولا تتحرّى من الأخبار التي تنشرها، ولا تراعي الحالة النفسية وظروف الزمان والمكان لدى المتلقي[2].

وتُعتبر شبكة الإنترنت من الوسائل قوية الأثر في خدمة التطرف من خلال ما تنشر من أفكار وتصريحات وأحكام بين الأطراف المتفاعلين معها في أنحاء العالم، فهي عالم افتراضي مفتوح على مصراعيه، وتزداد أعداد المنضمين إليها يوماً بعد يوم[3].

وفي ضوء تزايد الاهتمام بقضايا الشباب وتنشئتهم الاجتماعية بهدف الحفاظ على هويتهم الوطنية وتحصينهم من الفكر المتطرف، ووجود الإعلام الإلكتروني المفتوح وغير الخاضع للرقابة، وما يتعرض له الأفراد من مواد

(١) فياض، يحيى، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) الشنقيطي، محمد، (١٩٩٨)، الإعلام الإسلامي، الرياض: دار عالم الكتب، ص١٦٠.

(٣) بن ورقلة، نادية، (٢٠١٣)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي الاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، ع(١١)، ص١٧.

إعلاميةٍ تبثها وسائل الإعلام على اختلافها، فإنه يجب تفعيل الأدوار الهامة المناطة بوسائل الإعلام في مجابهة الفكر المتطرف، ومن أبرز تلك الأدوار ما يلي[1]:

- الإسهام المباشر والفاعل في التوعية والتثقيف، وإدامة الحوار، كآلية لبناء الموقف، بالثقة، والشراكة.
- إبراز المسؤولية الاجتماعية، وأولوية الثقافة كسلوك وهوية في الأداء الإعلامي، ورفع التباين في قضايا الخلاف والاختلاف بين الجماعات والأفراد إلى مستوى النقاش، بمرجعياته القانونية والثقافية، بكل شفافيّة ووضوح يرقى إلى إرثها الذي يمتاز بالغنى والتنوّع الخلاّق.
- إبراز الخطاب الديني الذي يعكس الصورة الحقيقية للإسلام المتسامح والمنفتح على الحضارات والثقافات الأخرى بشكل يؤكد على القيم الإسلامية المتمثلة بالاعتدال والتسامح ونبذ العنف والتطرف.
- تعزيز مسيرة حوار الأديان والثقافات والحضارات، بعيداً عن التعصب والانغلاق، وبروح من التسامح وقبول الآخر.
- نبذ العنف والتطرف، ونشر ثقافة التسامح الديني بين أبناء المجتمع، والمساهمة في التقريب بين المذاهب، وتعزيز مسيرة حوار الأديان والثقافات والحضارات، بعيداً عن التعصب والتطرّف، وبروح من التسامح وقبول الآخر.
- العمل على إشاعة ثقافة مجتمعية سياسية ومدنية ديمقراطية، فحيثما تضعف هذه الثقافة تزدهر ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة، ودعت إلى

(١) الخطة الوطنية لمكافحة الفكر المتطرف، (٢٠١٤)، عمان.

تأصيل قيم التسامح والتعددية وثقافة احترام حقوق الإنسان وقبول الآخر وترسيخها من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية.

- تسليط الضوء على الابعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها لظاهرة التطرف من قبل خبراء في علوم النفس والاجتماع والتربية والاقتصاد وغيرهم، والتركيز على مخاطر التطرف وانعكاساته على المجتمع ودوره في إحداث اختلالات في المجتمعات والبنى الرئيسية فيها.

سادساً- دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة التطرف

إن من أهم السمات التي تمتاز بها هذه المؤسسات القدرة على التكيف، إذ أنها تمتلك القدرة القانونية والتنظيمية بشكل يمكّنها من التكيّف مع المتغيرات في البيئة التي تعمل بها، كذلك الاستقلال بالرأي والقرار عن السلطة السياسية، وهي ليست تابعة لجهة حكومية ولا تكون خاضعة لغيرها من المنظمات والمؤسسات، ناهيك عن التجانس، حيث تعمل وفق منظومة متكاملة وبرامج مدروسة وبشكلٍ توافقي يؤدي إلى تجنُّب أية صراعات واختلافات داخل المؤسسة[1].

ويمكن النظر إلى هذه المؤسسات على أنها تعبير عن رسالة اجتماعية سياسية من القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية والتعاضد المتبادل الهادف لبناء الأسس والبنى التحتية لمجتمع مدني متحضّر يقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعّالة والمشاركة القائمة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام وقبول الاختلاف والتنوّع، مما يقود إلى تحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البنى

(١) جاسم، الصغير، مجتمع مدني وسمات مؤسسات المجتمع المدني، جريدة الاتحاد، www.alittihad.com

والبيئة الاجتماعية لصالح التعددية والعلنية والاعتدال والتسامح والتعامل السلمي[1].

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهي إحدى الوسائل الرئيسية في هذا المجال، ويمكن لنا إيجاز الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والغلو من خلال مايلي:

- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع، حيث أن هذه المنظمات ليست تطرفية أو موجّهة، والأصل فيها الحياد والحيادية في العمل والإجراءات المتعلقة بتلك المنظمات، وتشكّل أداة رقابية على سلطات الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ومن المعروف أن كل منظمة لها جملة من القواعد (النظام الداخلي) بخصوص الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الفرد المنضوي تحت مظلتها كعضو فيها، وبعض المنظمات تلزم الأعضاء بالقواعد والأسس وأحياناً تكون شرطاً لقبولهم في العضوية.

- عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، حيث أن هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من القيم والمبادئ بين الأفراد الأعضاء وغير الأعضاء من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها، ناهيك عن خلق القيم المثالية والانتماء والولاء والتعاون والتضامن والقدرة على تحمّل المسؤولية وتنقل هذه القيم لبقيّة أفراد المجتمع بوسائل متعدّدة، وتسعى هذه المنظمات إلى تعزيز روح المبادرة بين الأفراد، مما يقود إلى طرح وابتكار مقترحات خلاّقة تعزّز بناء قدرات المجتمع بصورة كليّة[2].

---

(١) عبدالغفار، شاكر، (٢٠٠٤)، نشأة وتطوّر المجتمع المدني، الحوار المتمدّن، ع(٩٨٥)، ٢٠٠٤/١٠/١٣.
(٢) جاسم، الصغير، مرجع سابق.

• إضافةً إلى قدرة هذه المؤسسات على احترام حرية الفرد والمجموعات، إذ لا يتغوّل عليها أحد بسبب معتقده، أو مذهبه، وهذا معيار أساسي في تكوين منظمات المجتمع المدني، حيث تعمل على حماية الفرد ومعتقده وتمثل مظلة قانونية للجميع، وهي أيضاً حامية للآخر لا مكان فيها للعنصرية، والتطرف، والغلو، ولا مكان فيها للإقصاء والتهميش للآخرين، ويُضاف إلى ذلك احترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية قولاً وفعلاً من حيث دعم وتعزيز حقوق الفرد الأساسية والسياسية والثقافية والاقتصادية بغضّ النظر عن جنسه، أو عرقه، أو دينه، أو معتقده السياسي، أو مذهبه، فهي تلعب دوراً أساسياً في حماية الحريات العامة وحقوق المواطنين وبالتالي لامجال فيها للتطرف والغلو لأن من أهم أساسيّاتها هو معيار الاعتدال والتوازن، وتساهم أيضاً في عملية نشر الوعي والثقافة المتوازنة المعتدلة من أجل ضمان حريات وحقوق المواطنين وإعلاء مبادئ المساواة وإرساء العدل في الواجبات، وهذا بحدّ ذاته يكفل للدولة والوطن مستويات عالية من الأمن والاستقرار.

إن وجود مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني فاعلة تساهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعميق مستويات الديمقراطية وتعميق المشاركة المجتمعية على أسس قانونية ومشروعة، وهذا بحّد ذاته دور مهم في عملية التنشئة التي تقوم بها هذه المؤسسات في بناء مجتمع واعٍ سياسياً وديمقراطياً، إذ يمارس فيه كل فرد حقوقه وحرياته دون الاعتداء على الآخرين والكيان السياسي للدولة[1].

(١) فياض، يحيى، مرجع سابق، ص٦٢.

المبحث الثاني

الموضوعات التي تتضمّنها عملية التنشئة السياسية

تمهيد

بيّنا فيما سبق أن أهمية التنشئة السياسية نابعة من ما تغرسه من قيم ومفاهيم سياسية في نفوس الأفراد كالشرعية والولاء والانتماء والمواطنة وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ويتم كل ذلك من خلال التربية الوطنية التي تُعدّ بُعداً من أبعاد التنشئة السياسية بمعناها العام، ويُطلق على التربية الوطنية تسميات كثيرة كالتربية السياسية والتربية المدنية والتربية الاجتماعية؛ كون مكوّنات أنماطها واحدة لكن كل واحدة منها تركّز على مكوّن معيّن أكثر من غيره، وتعرّف التربية الوطنية بأنها مجموعة من الخبرات والمهارات والقيم المباشرة وغير المباشرة ذات الطابع الوطني والسياسي التي يقدمها المجتمع لأفراده من خلال مؤسساته الرسمية وغير الرسمية لمساعدتهم على إدراك مكوّنات وعناصر كيانهم السياسي وإدراك مكانتهم الاجتماعية ووعيهم بدورهم الاجتماعي والسياسي، والمساهمة في توجيه أمور المجتمع والسلطة وقيامهم بواجباتهم وتمسكهم بحقوقهم[1].

ويجمع التربويون على أن الهدف العام للتربية الوطنية يتمثل في إعداد المواطن الصالح أو الإنسان الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه

(١) أمين، المشاقبة، (٢٠١٠)، التربية الوطنية في الأردن، مرجع سابق، ص٢٥.

مجتمعه، وأنها تُعد الإنسان للعيش في الوطن وتكيفه تكيفاً سليماً مع نظم وقواعد وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه وتقديم واجباته نحوه، وعليه فإن التربية الوطنية تربية خاصة بوطن محدّد تستمد أصولها من ثقافة الأمة وتراثها الاجتماعي ومقومات العصر الذي يعيش فيه الإنسان.

وتهدف التربية الوطنية إلى تقوية شعور الإنسان المتعلم بالانتماء لوطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه، وبناء الشخصية الوطنية وإقامة علاقة وطيدة بينها وبين المجتمع، وتساهم كذلك في بناء شخصية الأفراد ليتمكنوا من تأدية أدوارهم في النظام السياسي من خلال اكتسابهم المفاهيم والقيم والمعارف، ومن خلال المشاركة المطلوبة لأخذ القرارات والمشاركة في البناء الاجتماعي والسياسي.

وبرأينا أنه لابدّ من ضرورة التركيز على مقدار أو حجم المعلومات السياسية المتحصلة من هذه التربية الوطنية؛ لأنها هي التي تحدّد توقعات مشاركتة الأفراد السياسية، حيث أنه كلما زادت معرفة الأفراد بالسياسة والقضايا العامة والحكومة تزداد ثقتهم بالنظام السياسي، مما يحقّق نفعاً لهم من حيث بروز دورهم كمشاركين سياسيين من جهة، ويحقق للنظام السياسي منفعة استقراره وبقائه من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، نتناول موضوع الوعي السياسي Political Consciousness الذي يُعرّف بأنه الفهم العام للمناخ السياسي وما يحركه من تجاذبات ومخططات من الفاعلين السياسيين داخل النظام السياسي أو خارجه، وهو مجموعة القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحلّلها ويحكم عليها

ويحدّد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها[1]، وهو مدى معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم وفهمهم لما يجري حولهم من أحداث ووقائع[2].

إن الوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقصادية التي تحيط به ومعرفة مشكلات العصر المختلفة ومعرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار محلياً وعالمياً، وللوعي السياسي متطلبات منها التعليم، والخبرة، والحرية الإعلامية التي تتضمن حق الفرد في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر بحريّة[3].

وقد أشارت الدراسات إلى أن عملية اكتساب الوعي السياسي يمكن أن تكون من خلال الطرق الرئيسية التالية[4]:

١. التوجيه السياسي المباشر من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية أو عن طريق البيانات السياسية التي ترسمها الحكومة أو القادة السياسيون والمفكرون.

٢. الخبرة السياسية المكتسبة من خلال المشاركة السياسية.

٣. الوعي الناتج عن التعلم الذاتي كقراءة الكتب السياسية والمجلات والصحف والأبحاث السياسية.

---

(١) وطفة، أسعد، (٢٠٠٣)، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، مجلة عالم الفكر: الكويت، (ع٣)، مج ٣١، يناير-مارس ٢٠٠٣، ص٧٠.

(٢) جلال، معوّض، (١٩٨٣)، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (ع٤)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ص٧٠.

(٣) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٧٦.

(٤) وطفة، أسعد، مرجع سابق، ص٧٦.

٤. الوعي السياسي المكتسب عن طريق أسلوب التلمذة السياسية في المدارس والجامعات ومن خلال الأيديولوجيات السياسية المختلفة.

وترتبط التربية الوطنية بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تهدف لتنميتها لدى الأفراد، والتي سنتناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول- الهوية الوطنية National Identiity

إن الهوية الوطنية هي مجموعة الخصائص والسمات التي تتشكل عبر التاريخ، والتي تميّز أبناء وطن معين عن أبناء الأوطان الأخرى، وتصبح لصيقة بشعب من الشعوب وتميزه عن غيره، وهي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثّل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عن من سواهم من أفراد الأمم الأخرى[١].

ويعرّف (أليكس مكيشيللي) A. Maceshelly الهوية بأنها «منظومة متكاملة من المعطيات الماديّة والنفسيّة والمعنويّة والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة العناصر الماديّة والتمايز والديمومة والجهد المركزي»[٢].

وعليه، تُحدّد الهوية في ثلاث دوائر، دائرة الفرد ضمن مجموعة واحدة، ودائرة المجموعة ضمن الأمة، ودائرة الأمة المتميّزة بين الأمم الأخرى، هذا وترتبط الهوية بعدد من الخصائص الحضارية المشتركة والتي تساهم في تكوينها، مثل:

(١) احمد، بن نعمان،،(ب.ت)،الهوية الوطنية، شركة الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص٢٣.

(٢) أليكس، ميكشيللي، (١٩٩٣)، الهوية، (ط١)، (ترجمة: علي وطفة)، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ص١٢٩.

الجغرافيا، واللغة، والدين، والتراث، والعادات، والتقاليد، والثقافة العامة، إلى غير ذلك من خصائص.

وتُعرّف الهويّة الوطنيّة بأنها ذلك الشعور الجمعيّ المشترك والشامل لمواطنين دولة ما، وهو الشعور الذي يقرّبهم من بعضهم البعض، ويولّد لديهم إحساساً بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزّز الحاجة المشتركة لديهم للتعايش معاً إلى حد ربطهم بمصير واحد، وهو شعور يولّد في أدنى درجاته الاختلاف عن الهويات الأخرى، ويولّد في أعلى درجاته رابطة أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعدّدت أنواعه سواء كان عرقي أو ديني أو قبلي أو غير ذلك(١).

والهوية الوطنية هي وعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيّز الماديّ والروحي الذي تشغله في البنية الاجتماعية وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدّد توجّهات الناس وأهدافهم التي يضعونها لأنفسهم ولغيرهم، ومن ثم فهي تدفعهم للعمل معاً في إثبات وجودهم، والمحافظة على منجزاتهم، وتحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ(٢).

وهناك عدد من المناسبات التي توقظ الوطنية في الناس، مثل المباريات الرياضية والعالمية، واللقاءات الثقافية، والندوات العالمية، والإنجازات الإنسانية والاجتماعية، وما شابه ذلك، إلا أنه ومن خلال التفاعل اليومي فإنه من الصعب تحديد أهمية الهوية الوطنية(٣).

---

(١) حمزة، الحسن، (٢٠٠٢)، ملاحظات غير حذرة أزمة الهوية في المملكة العربية السعودية، www.gulfissues.com.

(٢) حليم، بركات، (٢٠٠٠)، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٢.

(3) Michael، Billing، (1995)، Banal Nationalism، London، Sage، P.75.

ومن هنا تأتي صعوبة دراسة كيف يشكّل الأفراد الإحساس بهويّتهم الوطنيّة والإحساس بهويات الآخرين، وعليه فإن الدراسات حول الهوية الوطنية يجب أن تنطلق من المجالات التي تكون فيها الهوية الوطنية واضحة ومرئية أو حين تكون مشكلة أو غامضة أو مختلف حولها[1].

وتقوم الهوية الوطنية على مجموعة من الأسس، ومن أهمها أن تكون شاملة لكافة شرائح الشعب، وأن لا تكون نخبوية أو انتقائية، ولا يجب أن تدعو النظرة للهوية الوطنية إلى الاغتراب، بل يجب أن تنادي بضرورة احتواء الماضي وتصحيح المعرفة به والبناء عليه، وعدم الدعوة الى استيراد ثقافة معينة من الخارج، بل المناداة بضرورة هضم أي ثقافات عالمية واردة وتمثيل مضامينها تمثيلاً واعياً.

ونرى بأن الهوية الوطنية المنشودة في أي مجتمع هي أن يعرّف الفرد نفسه بوطنه اولاً، أي أن تكون هويته فوق قومية، وفوق عرقية، وفوق دينية، وفوق مذهبية، فضلاً عن أن تجمع هذه الهوية الوطنية كل هذه الصفات تحت مسمى واحد هو المواطنة، حيث تُعتبر المواطنة مصدر الهوية، فأن يكون الفرد مواطناً فإن ذلك يعني أن يشترك مع الآخرين في دولة ما، ويتمتّع بكافة حقوقه، ويؤدي كافة الواجبات التي عليه.

ومن أجل تعزيز الولاء للهوية الوطنية، يجب أن يعزّز النظام السياسي على الاندماج وليس التماثل، وعدم تجاهل ثقافة الآخرين وقيمهم الروحية، وبعكس ذلك تنشأ أزمة الهوية التي يمكن تعريفها بأنها «حالة من التوتّر الذي ينمّي التمركز على الذات، ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو

(١) غسان، سنو و علي، الطراح، (٢٠٠٢)، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام.دراسات في إجراءات تشكّل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية، دار النهضة، بيروت، ص٦٨.

الطائفي ويقلّل من فرص التسامح والحوار»[1].

وأزمة الهوية أيضاً هي «درجة القلق والاضطراب المختلط، المرتبطة بمحاولة الفرد تحديد معنى لوجوده من خلال اكتشافه ما يناسبه من مبادئ ومعتقدات وأهداف وأدوار وعلاقات اجتماعية ذات معنى أو قيمة على المستوى الشخصي والاجتماعي»[2].

ويتمحور مفهوم أزمة الهوية حول غياب مفهوم المواطنة القانوني للدولة أو الحكومة المركزية في الدولة، وبالتالي انتفاء الولاء سياسياً للدولة، إذ أن الولاء السياسي للفرد في العديد من بلدان العالم النامي ينصب على الولاءات الفرعية مثل، الجماعة العرقية، أو المذهبية، أو العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة حيث تنتشر الولاءات الفرعية الضيقة على حساب الولاء العام للدولة، وتهيمن على سلوكه السياسي ومواقفه وحتى مشاركته السياسية وقد يساهم هذا بعدم تحقيق الانسجام الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية في الدولة أي يغيب التكامل الاجتماعي، الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الصراعات على أسس مذهبية أو عرقية أو قبلية ويؤدي لبروز مظاهر عدم الاستقرار السياسي وحتى الحروب الأهلية أحياناً التي تدفع إلى السعي للانفصال عن جسم الدولة مما يساهم ذلك في تفكيكها وتمزقها[3].

وتبرز خطورة أزمة الهوية في المجتمعات الفسيفسائية التي يتشكّل فيها الشعب من قوميات وأديان ومذاهب وإثنيات متعددة، ولمعالجة أي خطر ممكن أن يتشكّل ويهدّد الهوية الوطنية في هذه المجتمعات يجب على النظام

(١) ابراهيم، الحيدري، (٢٠٠٩)، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكاليّة الهوية في العراق، الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، ٢-٣ أكتوبر ،٢٠٠٩، بغداد، ص٣.

(٢) حسين، الغامدي، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) المشاقبة، أمين، (٢٠٢٠)، نظريات السياسة المقارنة، دار الحامد، عمان، ص ١٢٧.

السياسي فيها أن يعترف بالتعدديّة، ويفعّل تعزيز الهوية الوطنية، إضافة إلى توفير الحماية للمواطن؛ حتى لا يبحث عن هذه الحماية خارج إطار الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي سيؤدي إلى غياب الإجماع الفكري والاجتماعي على هوية وطنية واحدة، وبروز هويات فرعية متعدّدة ومتناحرة.

المطلب الثاني- المواطنة Citizenship

إن المواطنة هي علاقة الفرد بدولته كما يحدّدها قانون الدولة بما تتضمنه من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وهي صفة تطلق على كل مواطن يتمتع بجنسية وحقوق، ويلتزم بالواجبات التي يحدّدها الدستور[1].

ويشير مفهوم المواطنة إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش فيها، ويكنُّ لها انتماءاً وولاءاً عمليًا، وشعوراً وجدانيًا، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته، وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وحق الاعتقاد الفكري والديني، وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشّح للعمل السياسي، أمّا ولاء الفرد للدولة، فيعبّر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع، كدفع الضرائب، ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية.

وتتأثر المواطنة في أي دولة تتأثر بمستوى النضج السياسي لمواطنيها، ودرجة رقيهم الحضاري، والقيم والعقائد السائدة في المجتمع، ويمكن القول بأنه عندما يتحقق انتماء المواطنين جميعًا للوطن يتحقق ولاؤهم ومواطنة كل

(١) علي، الكواري، (٢٠٠١)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٣، (ع٢٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٩٣.

منهم بفضل المشاركة العادلة في اتخاذ القرارات[1]، ومن هنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين قيمة اجتماعية واخلاقية وممارسة سلوكية يعبّر أداؤها عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لمعاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجندر[2].

ويمكن تعريف المواطنة بأنها عضويّة كاملة تنشأ من علاقة بين الفرد والدولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن أراضي الدولة، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولّي المناصب العامة في الدولة[3].

والمواطنة هي منظومة من القيم والمشاعر والانتماءات، تحترم مفهوم التعددية، وتُسقط الفوارق المتصلة بالدين أو الجندر أو الأصل أو الدين بين البشر بلا استثناء، وتشكّل المواطنة فكرة جامعة تضم أبناء الشعب الواحد رغم تنوّع أو تعدد مكوناته الدينية والعرقية[4].

والمواطنة كذلك هي الرباط الذي يربط المواطن بوطنه، ويكسبه الولاء ويفرض عليه الواجبات ويمنحه الحقوق، وهي تمثل الشعور بالارتباط لهذا الوطن أرضاً وشعباً وحضارة[5].

(١) ابراهيم، سعد الدين، (١٩٩٤)، الملل والنحل والأعراف هموم الأقليّات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ص٧٤.

(٢) علي، الكواري، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) حسين، العادلي، (٢٠٠٨)، المواطنة دونما اشتراطات تغدو سجناً لحرية الإدارة، جريدة الصباح البغدادية، ع(١٣١٩)، ١٢فبراير٢٠٠٨، ص١٢.

(٤) علي، الكواري، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥) نوفان، العجارمة، (٢٠١٢)، المواطنة، ندوة المواطنة ومستقبل النظام السياسي في الاردن، حزيران٢٠١٢، مركز الرأي للدراسات، عمّان، ص٦٦.

وتعكس المواطنة نوعاً من العلاقة بين المواطن والدولة أساسها الولاء والانتماء والتكافل الاجتماعي اقتصادياً وسياسياً، وقد رأى حسن منصور في كتابه الانتماء والاغتراب أن المواطنة هي علاقة اجتماعية بين الإنسان والدولة، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق الدستور والقوانين[١].

وتقوم المواطنة على قيم أساسية مثل الانتماء، والـولاء، والمشاركة، والمصلحة العامة Public Interest، وتعني غرس احترام وصيانة المنافع العامة، والحفاظ عليها دون التضحية بطبيعة الحال بالمصلحة الخاصة، مع التأكيد على حقيقة أنه لا يوجد تعارض بينهما[٢].

يتضح أن مفاهيم المواطنة تتمثل بمجموعة من السلوكيات والمواقف والاتجاهات التي تعكس تمثل الفرد لمفاهيم المواطنة مثل الولاء والانتماء، وإدراكه بأن ذلك يترتب عليه القيام بواجبات تعبّر عن ذلك، وأن له حقوق من المفترض أن يحصل عليها.

وتتساوى الحقوق والواجبات لكل المواطنين، كما تتميّز بالشرعية وقبول المواطنين للسلطة وقرارات الحكومة، وحديثاً أصبحت المجتمعات تُعرّف بالدرجة التي تصل إليها في إشاعة الإحساس بالانتماء والمواطنية والالتزام[٣].

وبخصوص الجانب المتعلق بعلاقة المواطن بالدولة، فإن للمواطنة ثلاثة جوانب، الأول قانوني: ويمثل الجنسية التي تُعرّف بأنها رابطة سياسية قانونية تسبغ فيها الدولة على الفرد حمايته مقابل ولاء ذلك الفرد للدولة التي يحمل

---

(١) حسن، منصور، (١٩٨٩)، الانتماء والاغتراب دراسة تحليلية، سلسلة الحضارة والفكر، دار جُرش للنشر والتوزيع، خميس مشيط، ص٢٢.

(٢) السيد، عليوة و منى، محمود، (٢٠٠٠)، المشاركة السياسية، الموسوعة السياسية للشباب، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ص٤٧

(٣) غسان، سنو و علي، الطراح، مرجع سابق، ص٩.

جنسيتها، ويتم منح الجنسية وفق قوانين الدولة، والثاني عاطفي، حيث تتشكّل مشاعر من قبل المواطن ملؤها الولاء والانتماء تجاه الوطن وكافة رموزه ومكوّناته التاريخية والثقافية، والثالث سياسي، وبموجب هذا الجانب تشكل المواطنة رابطاً سياسياً بين المواطن والدولة فحواه تمتّع المواطنين بمجموعة من الحقوق وتحمّلهم مجموعة من الواجبات، فالمواطنون هم فقط من يحق لهم ممارسة الحقوق السياسية، بما فيها الترشيح والانتخاب وتكوين الأحزاب، والمواطنون وحدهم الذين يملكون الحق في مراقبة سلوك الحكام من خلال ما يعرف بـ «رقابة الرأي العام»[1].

وفيما يتعلق بالحقوق المترتبة على المواطنة فتتضمن الحقوق المدنية والسياسية، فالحقوق المدنية هي الحقوق التي ولدت مع الإنسان مثل حق الحياة والاعتقاد والتفكير وبناء الأسرة، وتعني حق كل مواطن في المساواة أمام القانون دون تمييز، وحقه في الحصول على العدالة القانونية، والاعتراف بحريّة الفرد ما لم تتعارض مع القانون ومع حرية الآخرين، مثل حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية التفكير والاعتقاد، والملكية الخاصة، وتشمل أيضاً على الحق في الحياة والحماية، أما الحقوق السياسية فإنها تعني الحق في الاقتراع والانتخاب والترشح، والعمل في الإدارة العامة، والحق في تشكيل الروابط والمؤسسات كالأحزاب السياسية والجمعيات، والعضوية فيها، ومحاولة التأثير في القرار السياسي، وهناك أيضاً الحقوق الاجتماعية والتي تتضمّن الوصول إلى الحد الأدنى من الرّفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتتمثل في العديد من الحقوق مثل الحق في التعليم والصحة والعمل، وعدم التمييز ضد

(١) نسرين، نبيه، (٢٠٠٨)، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، ص٤٠.

المرأة وحقوق الطفل وكبار السن[1].

وأما الواجبات المترتبة على المواطنة، فمنها دفع الضرائب للمساهمة في الدعم الاقتصادي للدولة لتقوم بتقديم خدمات للمواطنين، والالتزام بالقوانين على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكريس الأمن والنظام، وتأدية واجب الخدمة العسكرية، للمساهمة في الدفاع عن الوطن، وأن يكون انتماء الجنود فوق الانتماءات الطائفية والحزبية والعائلية.

المطلب الثالث- الانتماء Affilliation

إن الانتماء هو ذلك الشعور العاطفي بالارتباط بأرض وشعب وحضارة، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بوطنه، ويشعر بالانتساب إليه، ويعتبر نفسه عضواً مقبولاً ومتقبلاً فيه، والانتماء هو شعور فردي بالثقة بأن الإنسان ليس وحيداً أو ضعيفاً، وأنه جزء من جماعة يمكن أن تدافع عنه ضد المجهول سواء كان هذا المجهول قوة معادية، أو ظروف أو أي شيء آخر[2].

ويُعتبر الانتماء أحد دعائم الفرد والمجتمع والأمة، وبدونه لا يمكن للفرد أن يدافع عن وطنه أو يسهم بإخلاص في بنائه (الاعتزاز الوطني)، وبدون مشاعر الانتماء لدى الأفراد تجاه وطنهم لا يمكن لأمة من الأمم أن تنهض أو أن يعتز أفرادها بها ويشعرون بالأمان والاستقرار على أراضيها.

---

(١) كمال، زهيرة، (١٩٩٩)، النوع الاجتماعي والمواطنة دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، (ع٢٧)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ص٤– ٥.

(٢) حسن، منصور، مرجع سابق، ص١٩.

ويبدأ الانتماء تصاعدياً بانتماء الإنسان لنفسه، من خلال سعيه لأن يكون الأفضل بتنمية مهاراته وقدراته، وإثبات نجاحه وتفوقه، ثم بالانتماء إلى أسرته التي تُعتبر وطنه الصغير من خلال الترابط العائلي وتنمية روح المشاركة بودّ وحب وتآلف وتناغم، وبداية الإحساس بالمسؤولية الجماعية، ثم بالانتماء إلى المجتمع الصغير وهو المدرسة والجامعة للطالب، والوظيفة والعمل إلى من تخطّى تلك المرحلة، ويظهر ملمح هذا الانتماء جليّاً في الإحساس بالفخر لانتماء الفرد إلى مدرسة كذا أو جامعة كذا، أو العمل في شركة أو بلد أو وطن ما، والدفاع عن هذا الكيان الذي ينتسب إليه[١].

ويتأثر انتماء الفرد لوطنه بعوامل متعددة منها عمليات التنشئة السياسية التي يتعرّض لها الفرد خلال مراحل نموّه، والتي تنعكس على مستوى معيشته وهامش الحرية الذي يتمتع به.

ومن العوامل التي تؤدي إلى ضعف الانتماء ما يلي[٢]:

- عدم الشعور بالأمان داخل المجتمع.
- عدم الثقة بالأحزاب والتنظيمات السياسية أو بما يقدّمه النظام السياسي من خدمات.
- عدم مشاركة الأفراد في نشاطات وفعاليات التنظيمات أو الأحزاب السياسية كنتيجة لعدم الثقة بها.
- سياسات الإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي.

---

(١) حسن، منصور، نفس المرجع، ص٢٢.

(٢) عطا، شقفة، (٢٠١١)، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، رسالة دكتوراة منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص٤٢.

ونرى هنا بأن الانتماء يتأثر بالعديد من المؤثرات الخارجية التي إما أن تقوم بتقويته أو إضعافه. ومن هذه المؤثرات الخارجية العولمة التي يُعتبر هدفها الجوهري تفتيت ولاء الأفراد وانتماءهم للنظام السياسي، وزيادة معدّلات التشابه بين المجتمعات، ويقابل مفهوم الانتماء مفهوم الاغترابAlienation والـذي يعني شعور الفرد بأنه لا ينتمي إلى مجتمعه، ولا قيمة له فيه، وأن الحكومة لا تهتم بأمره[1].

المطلب الرابع- الولاء Loyalty

ويُقصد به مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الدولة التي ينتمي إليها، وتحديداً في الإطار السياسي، ويتحقق ذلك عندما يشعر الفرد بأنه جزءٌ من النظام الاجتماعي، وأنه يدين بالولاء لهذا النظام حتى يصبح الولاء مشاعر وجدانية عميقة فاعلة ومؤثرة في شخصيته[2]، وهو ذلك الشعور والإحساس بالارتباط بنظام سياسي أو حزب سياسي، حيث يشعر الفرد بولائه لفكر أو حزب أو نظام، ويعتقد أنه يمثله ويتماثل معه[3].

ويعد الولاء أوسع من الانتماء، فالولاء في مفهومه الواسع يتضمن الإنتماء في حين أن الإنتماء لا يتضمن بالضرورة الولاء، وقد يمتزج الولاء والإنتماء حتى يصعب الفصل بينهما، فالولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه[4].

---

(١) الطاهر، موهوب، (٢٠٠١)، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٢٤.

(٢) أحمد، ظاهر، (١٩٨٦)، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ١٤، ع(٣)، ص٢٤.

(٣) أمين، المشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المصطلحات والمفاهيم السياسية، مرجع سابق، ص٩٣.

(٤) صفاء، الشويحات، (٢٠٠٧)، الشباب بين الوطنية والمواطنة، سلسلة التثقيف الشبابي (٨١)، المجلس الأعلى للشباب، عمّان، ص٥٩.

وتوجد العديد من المظاهر العامة للسلوك الدالّ على الولاء الوطني تتمثل بما يلي[1]:

١. تعزيز السلوكيات الإيجابية والمقبولة من قبل المجتمع.

٢. تكريس الانتماء من خلال حب الوطن والدفاع عنه وعدم التردد في خدمته، ويتم ذلك من خلال العمل التطوعي والمشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية تعبيراً عن الولاء للأمة ورعاية الممتلكات العامة والمحافظة عليها واستخدامها بطريقة صحيحة.

٣. القيام بالواجبات التي تقع على الفرد بأمانة والمساهمة في المشروعات الوطنية.

٤. نشر روح التكاتف الاجتماعي والتعاون بين المواطنين لتعميق الإحساس بالمسؤولية العامة ودعم مسيرة التنمية وبناء المجتمع.

٥. احترام القانون والالتزام به.

٦. احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

٧. التعرف إلى التحديات التي تواجه الوطن ومحاولة المساهمة في تقديم الحلول المناسبة لها من خلال العمل على بناء مؤسسات المجتمع والتأكيد على الوحدة الوطنية.

ويؤدي تحمُّل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته إلى إدراكه لمفهوم المواطنة وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من

---

(١) هلال، فتحي، وآخرون، (٢٠٠٠)، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت، ص٦٣.

المسؤوليات، ويأتي دور القانون في ضبط هذه العلاقة، وتساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة وتعمل على خلق الفرد القادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة، فتنشأ المسؤولية الاجتماعية التي هي شعور مشترك بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية، وهي ما يوكل إلى المواطن من مهمات كالحفاظ على مقدّرات الدولة وممتلكاتها العامة، وتحمّل الفرد ما يستطيع من جهد وصعوبات في سبيل الإيفاء بمستلزمات هذه المسؤولية[١].

(١) صفاء، الشويحات، مرجع سابق، ص٣٦.

المبحث الثالث

الاتجاهات السياسية

Political Attitudes

تمهيد

تُعتبر الاتجاهات السياسية إحدى نتائج الثقافة السياسية وعملية التنشئة السياسية؛ حيث تؤدي عملية التنشئة السياسية إلى بناء الموقف والسلوك اللذين يتشكلان من خلال المعارف والقيم والعادات والمعتقدات.

ويعود مصطلح الاتجاهات إلى المصطلح الإنجليزي Attitudes، حيث أشار هربرت سبنسر Herpart Spencer وهو أول من استخدمه في العام ١٨٦٢ في كتابه المبادئ الأولى بقوله «إن وصولنا لأحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه»[١].

(١) عطا، شقفة، مرجع سابق، ص١٣.

المطلب الأول- مفهوم الاتجاهات السياسية

إن الاتجاه هو موقف الشخص إزاء القضايا التي تهمّه بناءاً على خبرات مكتسبة عن طريق التعلم من مواقف الحياة المختلفة في البيئة التي يعيش فيها، وهذه المواقف قد تأخذ شكل الموافقة أو الرفض وذلك من خلال السلوك اللفظي أو العملي[١]، وعرّفه هولتزمان Wayn Holtzman بأنه استعداد تجاه شيء قد يكون فكر أو شخص أو هدف أو موضوع، ويتضمّن ذلك الاستعداد الشعور الذي يحمل الفرد على العمل والتصرف قبل الشخص أو الفكرة[٢].

وقد عرّف سميث بريوستر Smith Brewster الاتجاه بأنه ميل لدى الفرد يدل على أفكار ومشاعر وأفعال[٣]، وبرأينا أن الاتجاه هو ميل للاستجابة بشكل معين تجاه مجموعة خاصة من المثيرات، واستعداد لدى الفرد لتنقيح بعض الرموز أو المواضيع أو الأفكار في محيطه بطريقة إيجابية أو سلبية، ونعتبر أن الرأي يُعتبر تعبير كلامي عن الاتجاه.

ويتم اكتساب الاتجاهات والقيم إما بالتعرض لموضوع الاتجاه أو بالتفاعل مع آخرين يتمسكون بهذا الاتجاه، أو لوجود استعدادات عميقة في الشخصية تتضمن القيم النابعة عن طريق التنشئة في أسرة معينة ونوعية تكوين هذه الأسرة، ولا ينشأ الاتجاه لدى الأفراد من فراغ، إنما يتكون عند الإنسان نتيجةً لخبراته السابقة المكتسبة من تفاعلاته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية مع العناصر البيئية في المواقف المتباينة التي يمر بها، لذلك فإن الاتجاهات الشخصية تُعتبر

---

(١) ضياء الدين، أبو الحب، (١٩٨١)، تربية الكبار وتحديات العصر، مجلة التربية المستمرة، (ع٣)، السنة ٢، مايو ١٩٨١، ص٥.

(2) 1Wayn. Holtzman. (1978). Introduction to Psycology. Harper and Row Publishing INC. London. P.47.

(3) Smith. Brewster. (1973). Political attitudes. In Jeanne Knuston. ED hand book of Political Physiology. P.57.

مكتسبة التكوين، وليست فطرية المنشأ ولا متوارثة عبر الأجيال المتتالية، ومن ثم تُكتسب الاتجاهات وتتكون بواسطة عمليات التعليم بطرقها المختلفة، مما يجعلها مصاحبة وملازمة لعملية التنشئة السياسية خطوةً بخطوة، كما لا تتم عملية اكتساب الاتجاهات وتكوينها بين يوم وليلة، ولكنها تمرّ في مراحل متجددة حتى تكتمل مقوّمات هذا التكوين المتصل في النهاية بالشكل العام الذي يحدّد نوعية سلوكيات الفرد في المواقف والظروف المتشابهة المتعلقة بموضوع معيّن مما يميزها بكونها إيجابية، أو يصفها بأنها سلبية.

ومن أهم خصائص الاتجاه أنه يُعتبر تقييمي- أي يدخل به التفضيل- متعلّم موجّه نحو موضوع أو هدف محدد، ويُعتبر أيضاً محدّد للسلوك. ومعظم الاتجاهات تؤثر على السلوك Influence behavior وهي متعلمة أو مكتسبة Learned.[1]

والاتجاه أيضاً ديناميكي؛ لأنه لايخص إلا صاحبه، فيتبلور ويتكامل باستمرار مع نضوج الفرد فكرياً ونفسياً[2].

وبعد دراستنا للاتجاهات السياسية، يتبيّن لنا أنه لا فرق بين الاتجاه والاتجاه السياسي سوى تخصص الأخير بالمواضيع السياسية، حيث تسعى دراسة الاتجاهات السياسية لتفسير العلاقة بين سمات الشخصية وبين الظاهرة السياسية؛ كون الاتجاه السياسي هو عبارة عن ناتج عملية التفاعل بينهما، وتُعرّف الاتجاهات السياسية Political attitudes بأنها مجموعة مترابطة من الآراء والأفكار والمشاعر والإدراكات إزاء الموضوعات السياسة، والأحداث،

---

(١) أمين، المشاقبة،(١٩٩٣)، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص٨٩.
(٢) حسن، منصور، مرجع سابق، ص٣٣٢.

والوقائع، والقضايا، والمؤسسات المرتبطة بصناعة القرار السياسي[1]، وهي نسق من المؤشرات التي توضّح مساراً معيناً من السلوك السياسي لفرد أو لجماعة.

وقد يكون هذا النسق ذا مرجعية فكرية أو عقائدية أو توجّهاً عملياً يتداخل مع الثقافة السياسية للفرد ويعمل على تأطيرها عبر وسائل التنشئة المختلفة[2]، وبرأينا أن الاتجاهات السياسية هي مواقف الفرد إزاء موضوعات أو قضايا أو ظواهر سياسية معيّنة، وتلعب هذه المواقف دوراً أساسياً في ضبط السلوك وتوجيهه، وتنمو الاتجاهات السياسية لدى الأفراد بطريقة انتقائية، بمعنى أن فعالية المؤثرات الثقافية تتوقف على مدى إدراك الفرد لها وتفسيرها واستخدامها، وهذا هو سبب الاختلاف في الاتجاهات والمعتقدات السياسية داخل النمط الثقافي العام للمجتمع.

ونذكر هنا أهمية الدور الذي تؤديه عملية التنشئة السياسية في تكوين اتجاهات سياسية لدى الأفراد تساعدهم على التكيف مع مشكلات العصر، بالإضافة إلى دورها في تغيير الاتجاهات غير المرغوبة والتي قد تعوّق المجتمع نفسه وتؤثر على تقدّمه، كما أن الاختلافات في الاتجاهات والمعتقدات السياسية بين الأفراد تعكس اختلاف الأنماط الثقافية؛ لأنها في الواقع دالّة للمجتمع وللنمط الثقافي العام السائد فيه والثقافات الفرعية الموجودة ضمن نطاق هذا النمط.

(1) Patrick، Kirka & Lawrence، Samuel،)1972(، The Social Psychology of Political life، Duxbury Press، CA، P.3.

(٢) عبد المجيد، العزام و محمد، الشرعة، مرجع سابق، ص٤٨٤.

المطلب الثاني- مكوّنات وطرق قياس الاتجاهات السياسية

هناك ثلاثة مكونات للاتجاهات السياسية، هي[1]:

أ- **المكوّن المعرفي**: ويضم المعتقدات والآراء والأفكار عن موضوع معيّن، ويشير إلى العمليات العقلية التي ترتبط بنمطية التفكير عند الفرد حول موضوع الاتجاه، والمبنية على ما يعتقده فيه من نظام للقيم، وبما يؤمن به من آراء ووجهات نظر اكتسبها من خلال خبراته السابقة.

ب- **المكوّن الوجداني**: وهو عبارة عن مشاعر الفرد وانفعالاته نحو موضوع الاتجاه.

ج- **المكوّن السلوكي**: ويشير إلى الخطوات الإجرائية التي ترتبط بتصرفات الأفراد في موضوع الاتجاه بما يدل على قبوله أو رفضه.

وهناك طريقتان لقياس الاتجاهات السياسية، هما[2]:

١. الطريقة المباشرة في القياس، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم توجيهها للشخص المراد قياس اتجاهاته، مثل استطلاعات الرأي العام، والدراسات الميدانية، وغيرها.

٢. الطريقة غير المباشرة في القياس، حيث يتم استنتاج الاتجاهات من أدلة أخرى غير الأسئلة المباشرة، فالمقاييس غير المباشرة للاتجاهات صمّمت لتكشف بعض الاتجاهات التي لايكون الشخص على وعي بها، وهي ما تسمى بالاتجاهات الضمنيّة.

---

(1) Kassin، S. and Berhan، S. (1996)، Social Psycology، Third Edition، Hougton Mifflin Company، Boston، P،32.

(2) 1G. Bohner and M. Wanke،(2002)،Attitudes and attitudes change، Hove، UK، Psycology press، P، 19.

وقد بيّن ألموند وفيربا بأنه يمكن معرفة الاتجاهات السياسية للأفراد إذا ما تمت معرفة ما يأتي[1]:

أولاً- ما هي معرفة الفرد حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، وتاريخها وحجمها وموقعها ودستورها وما شابه ذلك، وما هي مشاعره نحو هذه الخصائص النظامية وما هي آراؤه وأحكامه حولها.

ثانياً- ما هي معرفة الفرد بالهياكل والأدوار والنخب السياسية المختلفة والمقترحات السياسية التي تعالج القرارات المتعلقة بالمدخلات، وما هي مشاعره وآراؤه حول هذه البنى والقادة والمقترحات السياسية.

ثالثاً- ما هي معرفة الفرد حول تطبيق سياسة المخرجات والبنى والأفراد والقرارات التي تعالج هذه العمليات.

رابعاً- كيف يدرك الفرد ذلك بصفته عضواً في النظام السياسي، وأي معرفة لديه حول حقوقه والتزاماته واستراتيجيته التي تمكّنه من التأثير على النظام السياسي، وما هي معايير المشاركة أو الإنجاز التي يقرها ويستخدمها في صياغة أحكامه السياسية أو في الوصول إلى آرائه.

---

(1) Almond Gabriel A. & Verba Sidney (1965), The Civic culture, Little Brown and company, Boston, P.16-P.17.

الفصل الثاني

الثقافة السياسية

Political Culture

ذكرنا في الفصل السابق أن العملية المسؤولة عن نقل الثقافة السياسية وتغييرها عبر الأجيال هي عملية التنشئة السياسية، وتناولنا هذه العملية من حيث مفهومها والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في تشكيل ثقافة الأفراد واتجاهاتهم السياسية، وسنتناول في هذا الفصل مفهوم الثقافة السياسية وأهميتها ومكوّناتها وخصائصها ورموزها وأنماطها.

المبحث الأول

ماهية الثقافة السياسية

إن الثقافة Culture مجموعة القيم الروحية والماديّة من عادات وتقاليد وأعـراف، وهي المنتج الحضاري العام لمجتمع ما يستمدّ منها الفرد قيمه وسلوكاته، وهي قيم مشتركة تعطي شرعية للفعل الاجتماعي[١]، وتشمل الثقافة مجموعة من العناصر التي تمارس تأثيرها بوضوح على سلوك الإنسان وتحكم تصرفاته، وهذه العناصر تتخلل معظم صور السلوك الإنساني المتمثلة بالعادات الاجتماعية والتربية والمفاهيم والقيم والأعـراف[٢]، وباعتقادنا أن الثقافة بمعناها العام ما هي إلا مركب من القيم والخبرات والممارسات الاجتماعية التي تراكمت عبر فترة تاريخية طويلة وأثرت في سلوك الأفراد وحياتهم العامة، ولهذه الثقافة أو جزء منها أبعادٌ سياسية بحيث تكوّن ثقافة فرعية يُطلق عليها الثقافة السياسية والتي تؤثر بدورها في السلوك السياسي للأفراد وتكوين اتجاهاتهم السياسية.

المطلب الأول- مفهوم الثقافة السياسية

ويُعتبر (جابرئيل ألموند) أول من صاغ مفهوم الثقافة السياسية في مقال له بعنوان النظم السياسية المقارنة نُشر في مجلة السياسة في المجلد (١٨)

---

(١) أمين، مشاقبة، (١٩٩٣)، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) السيد، شريف، (٢٠٠٢)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٤٧.

عدد (٣) أغسطس عام (١٩٥٦)، حيث ركّز في صياغة هذا المفهوم على أثر المتغيرات الذاتية على السلوك السياسي، وعرّفها بأنها نمط محدّد من التوجيهات/ الاتجاهات إزاء النشاط السياسي[١]، وقد أعاد (ألموند) و(فيربا) Sidney Verba صياغة التعريف وأضافا إليه أنه يشير تحديداً إلى التوجهات / الاتجاهات السياسية إزاء النظام السياسي بأجزائه المختلفة، والاتجاهات إزاء دور الذات في النظام[٢]، ثم وسّع (ألموند) و(جي بينجهام باول (الابن) من نطاق التعريف ليشمل نمط الاتجاهات أو التوجهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي، ووصفاها بأنها العالم الشخصي الذي يكوّن أساساً للأفعال السياسية والذي يعطيها معنى، وتتضمن الثقافة السياسية التوجهات المعرفية والتوجهات العاطفية والتوجهات التقييمية[٣].

قدّم العديد من العلماء تعريفات أخرى للثقافة السياسية لاحقاً، فقد عرّفها لاري دايموند Larry Diamond بأنها معتقدات الناس واتجاهاتهم وأفكارهم ومشاعرهم وتقييماتهم المسبقة إزاء النظام السياسي لبلدهم، ودور الفرد داخله[٤]، أما بالنسبة لتعريف الثقافة السياسية في الدراسات العربية فقد عرّفها كمال المنوفي بأنها تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٥]، وبيّن عبدالغفار رشاد بأن مفهوم الثقافة السياسية يدور حول نسق القيم والمعتقدات السائدة

(1) Gabrial، Almond، (1965)، Comparative Political System، Journal of Politicsm Vol.18، No.3، August 1965، P.395.

(2) Gabriel A.، Almond and Sidney، Verba، IBID، P. 12

(٣) جابرئيل، ألموند و بيجهام، باول (الابن)، (١٩٨٠)، السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد عناني، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ص٤٩.

(4) Larry Diamond (1993)، Political Culture and Democracy in: Larry Diamond Ed Political Culture in developing countries، London، Lynner publishers، P. 8

(٥) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص٢١.

في المجتمع والمتعلقة بالسلطة والحكم وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل النظام السياسي ويؤدي وظائفه من خلالها[١]، والثقافة السياسية أيضاً هي نسق للقيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، حيث أن أي نظام سياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معيّنة – كنسق فرعي من الثقافة العامة– تساعد معرفة مكوّناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكّل وكيف تعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة[٢].

وباعتقادنا أن الثقافة السياسية هي تلك القيم والممارسات السياسية السائدة في مجتمع ما، والتي تشكّل بمجموعها جزءاً من الثقافة العامة السائدة في ذلك المجتمع، والتي تؤثر في التوجهات والسلوكيات السياسية للفرد والجماعة تجاه بعضهم البعض، وتجاه السلطة القائمة ورموز النظام السياسي المحلي والدولي.

ويمكن حصر خصائص الثقافة السياسية بما يلي:

أولاً– تتكوّن الثقافة السياسية من مجموعة القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي والتي تُستخدم لتبرير أهداف القوى السياسية الراغبة في التأثير السياسي ومنح الشرعية لهذه الأهداف.

ثانياً – تُكتسب الثقافة السياسية ويتم تلقينها وتعليمها للأفراد بواسطة مؤسسات التنشئة السياسية على اختلافها[٣].

---

(١) عبدالغفار، رشاد، (١٩٩٤)، الثقافة السياسية العربية دراسة في التحول الديمقراطي، مجلة منبر الحوار، السنة التاسعة، (ع ٢٤)، خريف ١٩٩٤، ص٦٢.

(٢) أمين، المشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص٣٨.

(3) Peter، Merkl، (1970)، Modern Comparative Politics، Rienhart and Winston INC، USA، P، 149.

ثالثاً- لا يمكن تعريف الثقافة السياسية بمعزل عن الثقافة العامة؛ فهي ثقافة فرعية تتأثر سلباً أو إيجاباً بالثقافات الفرعية الأخرى، وهي جزء من الثقافة العامة تشكّل القيم والآراء والمعتقدات والمشاعر والسلوك لدى الأفراد، وتكوّن بالتالي توجهاتهم نحو نظامهم السياسي الذي يضم مؤسساتهم الرسمية وغير الرسمية.

رابعاً- بما أن الثقافة السياسية جزءٌ من الثقافة العامة السائدة في المجتمع فهي متأثرة بشكل يكاد يكون تلقائياً بتوجهات هذه الثقافة العامة وقيمها ومبادئها السائدة.

خامساً- على الرغم من اعتبار الثقافة السياسية فرعاً من فروع الثقافة العامة إلا أنها بدورها تتضمن العديد من الثقافات السياسية الفرعية بداخلها.

سادساً- يتأثر مفهوم الثقافة السياسية بالمفاهيم الأخرى، ويتغير تبعاً للأحداث والظواهر السياسية والثقافية؛ لأنه ينشأ في عالم متكامل من الثقافة العامة[1].

سابعاً- لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتاً مطلقاً لكنها تتعرض للتغير الذي يحدث استجابةً للتحولات التي تطرأ على المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وبدورها تسعى الثقافة السياسية للتكيّف مع تلك الأوضاع الجديدة، ويتوقف حجم ومدى التغير في الثقافة السياسية على عدة عوامل من بينها[2]:

أ- مدى ومعدّل التغيّر في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي.

---

(١) محمود، معياري، (٢٠٠٣)، الثقافة السياسية في فلسطين دراسة ميدانية، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص٣٤.

(٢) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٩.

ج- حجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع.

د- مدى رسوخ قيم الثقافة السياسية في نفوس الأفراد.

ثامناً- يتضمّن مفهوم الثقافة السياسية عدد كبير من الأبعاد؛ لأنه ينطوي على رموز تعبيرية مجردة للتفاعل فيما بينها وتشكل نسقاً خاصاً للسلوك السياسي وتكوّن بالتالي نمط الثقافة السياسية لأي شريحة من شرائح المجتمع أو للمجتمع بشكل عام(١).

والثقافة السياسية غير ممنهجة كونها تشتمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض مع بعضها الآخر، ويعد التنوع في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الأيديولوجية التي تمثل ناتج تكوين نسق فكري عام يفسّر الطبيعة والمجتمع والفرد، ويحدّد موقف فكري معين يربط الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية(٢).

تاسعاً- تلعب الثقافة السياسية دوراً هاماً في العملية السياسية وذلك من خلال إعطائها نظام ومعنى لهذه العملية يحدّد تصرّفات الأفراد تجاه النظام السياسي(٣).

المطلب الثاني- أهمية الثقافة السياسية

حظيت دراسة الثقافة السياسية منذ القدم باهتمام العلماء؛ ففي القرن السادس قبل الميلاد أكّد (كونفوشيوس) في كتبه الثلاثة عقيدة الوسط، والتعليم الأكبر،

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص٦٠.
(٢) أمين، المشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص١٦.
(٣) الطاهر، موهوب، مرجع سابق، ص١٦٣.

والأغاني على ضرورة غرس معاني الحق والعدل والحب في نفوس بني الإنسان منذ الصغر عن طريق التعليم الجاد حتى ينشأ نظام اجتماعي قويم يتسنى معه قيام حكم صالح[1]، وقد أشار (أرسطو) في كتابه السياسة أن لكل مجتمع سياسي أخلاقاً معينة تكفل قيامه واستمراره[2].

وفي مجال الدراسات المقارنة اعتُبر اقتراب الثقافة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسية، حيث تركزت دراسات الثقافة السياسية على القيم الاجتماعية والمعتقدات والأنماط السلوكية في مختلف المناطق الثقافية، واستند ذلك التركيز على أساس أن القيم والمعتقدات هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ونوعية توجهاتهم نحو النظام السياسي[3]، وقد بشّر مفهوم الثقافة السياسية بإمكانات هائلة؛ إذ بدا واعداً بتجاوز كثير من المشكلات المثارة في علم السياسية لا سيما تلك المتعلقة بكيفية تأثير الناس في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم معه على المستويين الكلي (Macro) ويعني تحليل الظاهرة في تكاملها ومجملها، والجزئي (Micro) والذي يقوم على تحليل لمقومات الظاهرة ومن ثم الانتقال من الجزء إلى الكل[4].

ومن العوامل التي عزّزت الاعتماد على اقتراب الثقافة السياسية ما يلي[5]:

١ . أن النظم السياسية في علاقاتها المتشابكة تضم الثقافة السياسية جنباً إلى جنب

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص٥.

(٢) رعد، سالم، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) عبدالرحمن، حمدي، (١٩٩٨)، المنهج في العلوم السياسية: ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، ص١٨٠.

(٤) نصر، عارف، (٢٠٠٦)، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، (ط١)، المركز العلمي للدراسات: عمّان، ص٢٣.

(٥) محمد، محمد، (١٩٨٦)، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهج، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والثلاثون، المؤلف: الاسكندرية، ص٤٠– ص٤٣..

مع جوانب أخرى للنظم، رسمية وغير رسمية. وتعد الثقافة قاسماً مشتركاً يؤثر على هذه الجوانب جميعها، بحيث يصعب على الباحثين العثور على قاسم مشترك آخر عوضا عن الثقافة السياسية وما تمثله من أهمية.

٢. أن الثقافة السياسية في مجتمع ما، تعدّ أحد أبرز الجوانب ذات الأهمية والمغزى الخاص في تفسير وتحليل الحياة السياسية بمكوناتها ومستوياتها المختلفة، ابتداءاً من سلوك الأفراد والجماعات، وصولاً إلى الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة.

٣. يستطيع الباحث من خلال اقتراب الثقافة السياسية تفسير قضايا من قبيل كيفية تأثير خبرة الأفراد في علاقاتهم بالسلطة مثلاً على التفاعلات والحركة السياسية، وكيف يمكن ومدى إمكانية النظام السياسي في تحقيق استمراريته فى البقاء.

وعلى الرغم من عدم قدرة الثقافة السياسية في بعض الأحيان على تفسير قضايا مهمة في المجتمعات الديمقراطية، إلا أنها قادرة على تفسير طريقة اتخاذ القرارات وكيفية عمل المؤسسات بهذه القرارات والطريقة التي يتم فيها تقييم تأثير السياسات العامة على الأفراد والجماعات.

وتُعد الثقافة السياسية عاملاً من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية السياسية؛ حيث أنها تعطي الفرد القدرة على التصرف في أي موقف، كما أنها تهيّء له أساس التفكير والشعور، وتجيبه على كافة التساؤلات بطريقة أو بأخرى، فالثقافة السياسية هي التراث الاجتماعي السياسي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة[١].

(١) السيد، شريف، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٧٠.

وتركّز الثقافة السياسية على المحاور التالية[١]:

أ- اتجاهات ومواقف الأفراد تجاه الأفكار السياسية الموجودة داخل المجتمع.

ب- اتجاهات الأفراد تجاه المؤسسات الموجودة الرسمية وغير الرسمية.

ج- اتجاهات الأفراد حول البناء السياسي ومدخلات النظام ومخرجاته.

د- اتجاهات الأفراد نحو المشاركة السياسية أو عدمها (الفاعلية السياسية).

ه- اتجاهات تقييم أداء النظام السياسي.

و- الاتجاهات حول الآخرين داخل النظام السياسي مثل: الهوية السياسية، الوحدات السياسية، الولاء السياسي، الثقة السياسية (الإيجابية والتعاون).

ز- الاتجاهات حول الأفكار السياسية وطريقة حلها داخل النظام السياسي، ودرجة الرضا السياسي عن تلك الأفكار والطرق المتبعة في طرحها.

المطلب الثالث- مكوّنات الثقافة السياسية

تختلف مكوّنات الثقافة السياسية من مجتمع لآخر، ويعود ذلك الاختلاف لارتباطها بمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل مجتمع، ومن الممكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة على المستوى الرسمي، أو تلك السائدة لدى أفراد المجتمع، ومن هذه المكونات[٢] :

(١) أمين، المشاقبة، (١٩٩٣)، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص٩١.
(٢) السيد، عليوة و منى، محمود، مرجع سابق، ص٤٦- ص٤٨.

أولاً – المرجعيّة Reference

وتعني المرجع الأساسي للعمل السياسي، فالمرجعية هي التي تحدّد الأهداف والرؤى، وتبرّر المواقف والممارسات، وتكسب النظام السياسي الشرعية التي تحقّق له الاستقرار، وفي مقابل ذلك وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام السياسي حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدّد شرعية النظام السياسي وبقائه واستقراره.

ثانياً- التوجّه نحو العمل العام Trend towards Public Work

يُقصد به الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي، وهناك فرق بينه وبين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية على المصلحة العامّة، ويُعتبر التوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية؛ بسبب أن الشعور بالمسؤولية يدفع الأفراد إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء والانتماء للجماعة.

ثالثاً- التوجّه نحو النظام السياسي
Trend towards Political System

تحدّد كل ثقافة سياسية النطاق العام المعقول للعمل السياسى والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية، ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة، كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في

هذا النظام السياسي مثل السن والجندر والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي، بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المُناط بها تحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، فالثقافة السياسية إذن هي التي تدعم النظام، وتحدّد أطره، وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

رابعاً- الإحساس بالهوية Sense of identity

يُعتبر الإحساس بالولاء والانتماء من أهم المعتقدات السياسية؛ كونه يساعد على إضفاء الشرعية للنظام السياسي، ويساعد على بقائه وتخطيه الأزمات والمصاعب التي قد تواجهه، وينمّي الشعور بالواجب الوطني وتقبّل الالتزامات، كما يمكّن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية، وتقبّل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة، ومن أجل معرفة كيف تؤثر الثقافة السياسية في السلوك السياسي في مجتمع ما يجب معرفة كيفية تكوّن الثقافة السياسية ذاتها في ذلك المجتمع، ومعرفة ما هي العوامل المؤثرة في هذا التكوين وصياغة عناصره.

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى تكوين الثقافة السياسية أو تغييرها ما يلي:

١. التأثيرات التاريخية Historical Effects

تعدّ الثقافة تراثـًا من الماضي التاريخي، ويمكن تتبّع عناصرها عبر الزمن، ويستطيع أي نظام سياسي تنمية نمط معين من الثقافة السياسية تخدم أغراضه

وأهدافه وتوجهاته من خلال تسخير الماضي ورموزه[1]، وبناءاً عليه يمكن التأكيد أنه لا تمكن دراسة الثقافة السياسية لمجتمع وشعب معينين دون دراسة هذه الثقافة وتحليلاتها التاريخية[2]، حيث تتولّد ثقافات مختلفة بناءاً على التطور التاريخي للأحداث السياسية والتجارب التاريخية سواءاً بالنسبة للأفراد أو المجتمع ككل[3].

ومن الأمثلة على أثر العوامل التاريخية في تعيير نمط الثقافة السياسية التغير الذي حصل في الأنظمة الشيوعية سابقاً، حيث تم التخلص من سيطرة الحزب الواحد وتم غرس جذور لأسس السوق الحر، والقيام بإجراءات لتعزيز الديمقراطية في معظم هذه الأنظمة السياسية، مما أدى بالتالي إلى نشوء ثقافة سياسية مشاركة فيها.

ويشابه ذلك أيضاً التحول الذي حصل في تايوان وسنغافورة، حيث مارست الحكومات المتعاقبة على مدى ثلاثة عقود ممارسات نحو الديمقراطية مما أدى مع مرور الوقت إلى وصول نخبة منتخبة إلى سدة الحكم عملت على تنمية بلدها من دون الانغماس في التزوير والفساد. وإن حدث وتورّط أحد المسؤولين بالفساد تجري محاكمته ويحاسب[4].

٢. التأثيرات الجغرافية Geographical Effects

تفرض البيئة الطبيعية نمطاً معيناً من التفاعلات التي تؤثر بالضرورة في تشكيل الثقافة السياسية، فقد يختلف مستوى الثقافة السياسية مثلاً لدى أهل

---

(١) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) بلال، العمري، (١٩٩٧)، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية دراسة ميدانية، سلسلة دراسات، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ص٤٥–ص٤٦.

(٣) عبدالعالي، عبدالقادر، (٢٠٠٧)، النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، الجزائر، ص٧٩.

(٤) نادين، الفرنجي، مرجع سابق، ص٧٦.

الريف عن أهل الحضر من حيث مستوى المعرفة السياسية والاهتمام السياسي، وربّما يعود السبب في ذلك إلى البعد عن مركز صنع القرار، وفي دراسة لكمال المنوفي بعنوان الثقافة السياسية المتغيرة في قرية مصرية توصل بها إلى أن الفلاح المصري كان يتجه بولائه نحو عائلته أولاً، ثم إلى قريته ثانياً، مما أضعف شعوره بالمواطنة بما ترتبه من حقوق وواجبات، وأنه يؤثر مصلحته الذاتية على المصلحة العامة، ومصلحة قريته على مصلحة المجتمع القومي، ويهتم بمشاكله الخاصة ومشاكل قريته دون اهتمام يُذكر بالقضايا القومية[١].

وقد بيّن مجيد خدوري أن البدو يتميّزون عن غيرهم بوجود ثقافة سياسية متميزة لديهم من حيث محورية دور القبيلة، وارتباط حركة الفرد السياسية بها، واستناد نشاطه السياسي إلى عاداتها وتقاليدها، وتفوّق الولاء للقبيلة في بعض الأحيان على الولاء للدولة[٢].

٣. التأثيرات الدينية Religious Effects

يبرز أثر العامل الديني في تشكيل الثقافة السياسية وبشكل خاص في بعض الدول التي يعتنق معظم أفرادها الدين الإسلامي؛ حيث يكون مصدر القيم الأساسية فيها انطلاقاً من أنه يتجاوز حد تنظيم كافة جوانب المجتمع بما فيها الجانب السياسي، ويُعتبر الدين الإسلامي في بعض الأحيان مكوّن أساسي لثقافة بعض النظم السياسية، ويُستعمل كأداة للحراك الاجتماعي[٣]، ويتوقف أثر العامل الديني في تكوين الثقافة السياسية لمجتمع ما، على درجة تدخّل الدين في السياسة، ودرجة إيمان الأفراد بهذا الدين[٤].

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص١٥٧– ص١٥٨.

(٢) مجيد، خدوري، (١٩٧٢)، الاتجاهات السياسية في العالم العربي دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، (ط١)، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص٦٧.

(٣) حسن، حنفي (٢٠١١)، الدين والثقافة والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٧٠.

(٤) رعد، سالم، مرجع سابق، ص٨٥.

٤. طبيعة النظام السياسي Nature of Political System

إن طبيعة النظام السياسي تؤثر في نوعية الثقافة السياسية من حيث كونه ديمقراطيـًا أو غير ديمقراطي، أو كان ديكتاتوريـًا، أو فرديـًا أو استبداديـًا أو شموليـًا، أو أنه يقوم على حكم المؤسسات، فإذا كانت الثقافة السياسية الديمقراطية تقود إلى النظام السياسي الديمقراطي، وتدعم مؤسساته فإن تفاعلاته تسهم في خلق الثقافة وغرسها وتدعيمها، ومن ناحية أخرى فإن وجود المؤسسات الديمقراطية هو الذي يشكّل الاتجاهات الإيجابية تجاه المشاركة السياسية، ويخلق روح العمل العام والتسامح مع الآراء والمصالح المتخالفة، ويزيد من التنافس بين المواطنين، كما أن غياب تلك المؤسسات يضعف إمكانيّات تبلور الثقافة السياسية الديمقراطية[١].

٥. الواقع الاجتماعي Social Reality

إن الحروب والثورات والانقلابات والتغييرات الاجتماعية غير المخططة والمفاجئة والأزمات بشكل عام لها تأثير بالغ على إمكانيات استبدال ثقافة سياسية بأخرى سائدة، فمثلاً تمكّنت الثقافة السياسية المعارضة (النازية) في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والتي قامت على خلفية الأزمات الاجتماعية والاقتصادية هناك أن تتحوّل إلى ثقافة سياسية سائدة بين أوساط من النخب ومن الشعب الألماني[٢].

إن فالفقر، والبطالة، والتهميش، والاستبداد، وتدني المستوى المعيشي، والفساد عوامل مهمّة في تغيير نمط الثقافة السياسية السائدة، وما ثورات الربيع العربي إلا دليل واضح على ذلك.

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٥)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مج١٠، (ع)٨٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٥.

(٢) نبيل، الصالح، مرجع سابق، ص١٢.

٦. العوامل الخارجية Foriegn Factors

يتضح تأثير العوامل الخارجية على تكوين الثقافة السياسية إما من خلال الاحتلال المباشر وفرض ثقافات سياسية جديدة، ومثال ذلك ما قامت به قوات الحلفاء بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بصياغة قيم واتجاهات سياسية جديدة بالشكل الذي ينسجم مع البنى السياسية الديمقراطية في دول مثل اليابان وألمانيا والعراق ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، أو من خلال محاولات نشر الثقافة الديمقراطية من مجتمع لآخر عن طريق العولمة التي تعني في إطارها العام التحول من النطاق القومي إلى النطاق العالمي أو الكوني.

وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة التجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة التباين والاختلاف إلى حالة التجانس والتماثل[١]، حيث تسعى العولمة إلى تقريب المسافات وإزالة الحواجز بين البلدان والقارات وتحويل العالم إلى وحدة واحدة من خلال وسائل الاتصال الحديثة. وتسعى العولمة إلى تجاهل الفرق بين مجتمع وآخر وبين جزء وآخر من العالم؛ حيث يحمل كل مجتمع من الصفات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما يميّزه عن غيره من المجتمعات[٢]، وللعولمة السياسية أثر كبير على ثقافة المجتمع وسياسته من خلال محاولتها طمس ملامح الهوية الثقافية للمجتمع، وجعل الشعوب عالمية بلا تاريخ وبلا وطن، وبالتالي إضعاف الارتباط بالتاريخ والوطن والأمة، وتتفاوت تجارب النظم السياسية في رفضها أو التعايش معها، وتشكّل العولمة دافعاً للعديد من الدول للبحث عن وسائل متعددة لحماية فكرها وأعرافها

---

(١) محمد، اسعيد، (٢٠٠٢)، في الاجتماع السياسي هذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والآفاق، (ط١)، مكتبة الفلاح، الكويت، ص٦٩.

(٢) حسن، منصور، مرجع سابق، ص٢٢٣.

وتقاليدها وحضارتها وثقافتها، حيث أنها تُعتبر جزء من الغزو الثقافي الجديد أو نمط من أنماطه والذي يهدف إلى القضاء على قوة الانتماء الثقافي أو التحام الفرد مع ثقافته الأصلية وتفاعله معها[(١)].

المطلب الرابع- رموز الثقافة السياسية

Political Culture Symbols

يوجد لكل ثقافة سياسية رموز خاصة بها تعكس وتعبّر عن منظومة القيم والمعايير التي تقوم عليها هذه الثقافة، ويمكن عن طريق دراسة هذه الرموز وتحليلها وفهم أصولها وتكوينها والتغيرات الحاصلة فيها وأنماط التعامل معها فهم الكثير من الثقافة السياسية السائدة فيه.

إن انتشار الرموز الدينية مثلاً في مجتمع ما، يعكس ثقافةً سياسيةً ذات توجه ديني وسلوك سياسي متأثر بالدين على عكس حالة تسود فيها في مجتمع آخر رموز لها طابع علماني.

وتحتل الرموز السياسية حيّزاً هاماً في توجيه السلوك السياسي للناس بناءاً على قدرتها على ترسيخ ولائهم لها. وهي تعمل على خلق هوية جماعية ينتمي إليها الأفراد وعلى تجنيد وحشد أعضاء الجماعة لتحقيق أهداف مشتركة أو للإيمان بفكر معين أو لتبني توجهات ذات مميزات خاصة[(٢)].

وفي أغلب الأحيان تعطي المؤسسات الرسمية دوراً مهماً للرموز السياسية

(١) عمر، سمحة، (٢٠٠٥)، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص٨.

(٢) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص١٥.

في توجيه التصرفات السياسية، فتستخدمها في عملية السيطرة والتحكم بالأمور، وفي سعيها للحصول على الشرعية من المواطنين. ومن الممكن الوصول إلى مستوىً عالٍ من السيطرة واكتساب ولاء المواطنين بواسطة استخدام موجّه ومكثّف للرموز لتجنيد الدعم للسياسة المعمول بها[1].

ومن أهم الرموز السياسية المعروفة في العديد من المجتمعات[2]:

أولاً- البطل القومي كرمز أو القيادة الكارزمية، حيث تبرز تضحياته وخدماته لمجتمعه ووطنه بغض النظر عمّا إذا كانت قد وقعت فعلاً أم لا. وتُستعمل صوره وأفكاره وأقواله حقيقية كانت أم مفتعلة للتجنيد السياسي، والحفاظ على التضامن.

ثانياً- الدولة كرمز، حيث أنها تمثل مواطنيها وتحتل رموزها أهميةً كبيرةً. ومن ضمن هذه الرموز: العلم، والنشيد الوطني، والعاصمة، وغيرها.

ثالثاً- الأحداث التاريخية مثل المعارك الشهيرة التي شهدت انتصارات أو هزائم مأساوية، وكذلك حروب الاستقلال والتحرّر، والأعياد الوطنية.

رابعاً – المناسبات الوطنية على اختلاف أنواعها، مثل عيد الاستقلال والتحرّر، وهذه المناسبات تمنح الأفراد شعوراً بالانتماء إلى المجموع، وتعزّز التضامن، وتساعد على إزالة الخلافات والتوترات الداخلية، وتدعم شرعيّة النظامين الاجتماعي والسياسي.

---

(١) بلال، العمري، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) نبيل، الصالح، مرجع سابق، ص١٦ – ص١٧.

المطلب الخامس- الثقافات السياسية الفرعية

Political sub- cultures

لكل ثقافة سياسية طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها من الثقافات السياسية الأخرى، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تنتج ثقافات سياسية فرعية تتشكل داخل الثقافة السياسية السائدة، ويمكن تعريف الثقافة السياسية الفرعية بأنها ثقافة فئات وحركات مختلفة تنسب إلى نفسها خصائص ومميزات تجد لها تعبيراً في منظومة من القيم والمعايير تنضوي في إطار الثقافة العامة السائدة في المجتمع، أو قد تتعارض معها في بعض الأحيان[١]، ومن الأمثلة على الثقافات السياسية الفرعية:

١. ثقافة الصفوة Elite Culture

وثقافة الجماهير Mass Culture

يُنظر لثقافة الصفوة بأنها الثقافة العالية أو الراقية، وهي محصورة في نخبة معينة، ويقوم مفهوم الصفوة على أساس وجود جماعات تتولى شؤون الحكم وإصدار القرارات العليا داخل المجتمع على المستوى السياسي أو الاقتصادي[٢]، وتختلف طبيعة الصفوات السياسية باختلاف النظم السياسية للمجتمعات. فقد تكون هذه الصفوات قائمة على أساس معايير منسوبة كالطائفة أو الطبقة أو العرق أو السن أو الدين أو الوراثة السياسية، وقد تكون قائمة على أساس الإنجاز والمكانة التي يكتسبها الشخص بعمله كالخبرات والحصول على ثقة الشعب من خلال الانتخابات[٣]، وتعرف مجتمعات كثيرة تمييزاً بين

(١) نبيل، الصالح، نفس المرجع، ص١١.

(٢) ر، سمحة، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) عمر، سمحة، نفس المرجع، ص١١٥.

ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير، بل إنه من المحتم أن ينقسم كل مجتمع إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة؛ لأن هذا شرط تكوّن وظهور المجتمع السياسي[1].

وقد أكّد عدد من الباحثين على أن الجماهير لاتستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقّدة التي تواجه المجتمع مما يفرض دوراً أكبر للنخبة، وعليه فإن المجتمع ينقسم إلى فئتين النخبة الحاكمة، والجماهير[2]، ويتفاوت مدى التجانس أو الاختلاف بين هاتين الثقافتين من مجتمع لآخر، ففي الدول المتقدمة توجد درجة عالية من التجانس بينهما، أما في الدول النامية فهي تعاني من فجوة بين ثقافة الجماهير وثقافة الصفوة، ويرتبط هذا التباين الثقافي بحجم الاختلاف في عملية التنشئة السياسية، فالصفوة تلقّن أبناءها القيم الحديثة وتلحقهم بالمدارس الأجنبية حيث يتعلمون أساليب الحياة العصرية، أما أبناء الجماهير فيكتسبون القيم التقليدية داخل الأسرة والقرية والمدارس الحكومية[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر السلبي لثقافة الصفوة وثقافة الجماهير على المشاركة السياسية في معظم الدول النامية؛ حيث تتصف المشاركة السياسية فيها بالموسمية وعدم الفاعلية كون القرارات السياسية تتخذ من جانب الصفوة، ثم تُدعى الجماهير بعد ذلك للمشاركة من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب والتزوير[4].

---

(١) نبيل، السمالوطي، (١٩٧٨)، بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، (ط١)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص١٦١.

(٢) شادية، عبدالله، مرجع سابق، ص١١.

(٣) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤) ٤ ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٧.

٢. ثقافة الكبار Adult Culture
وثقافة الشباب Youth Culture

وهي ما يُطلق عليها صراع الأجيال أي ظهور فجوات ثقافية بين الأجيال، فالجيل القديم يظل محافظاً على القيم، بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقعاً تحت تأثير قوى وعوامل اجتماعية جديدة فيقاوم القيم السابقة ويميل إلى تقبل القيم الجديدة وذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى نشوء اختلاف في القيم بين الكبار والشباب.

ومن الدراسات التي بيّنت الفجوة الثقافية بين الكبار والشباب دراسة كمال المنوفي[١] التي خلص بها إلى أن الثقافة السياسية للفلاحين في زمن إجراء الدراسة ضمّت ثقافة سياسية رعوية للفلاحين كبار السن؛ كونهم قد نشأوا في ظل أسرة كانت تعتمد على العقاب البدني والترهيب في تربية الأبناء، وأن الفلاحين الكبار في السن لا يمانعون من التمييز الاجتماعي حسب الثروة أو السن أو التعليم أو المهنة، لكن اختلفت الصورة بالنسبة لدى الفلاحين الشباب، حيث رفض أغلبهم التمييز الاجتماعي، وكانوا ميالين لأي تجديد، وراغبين في الخروج عن التقاليد والعادات والأعراف، هذا بالإضافة إلى أن الفلاحين الكبار في السن اعتبروا أن أي تغيير في ثقافتهم السائدة يمثّل خرقاً للنظام الطبيعي ويحمل في ثناياه تهديداً لمصالحهم[٢].

وتعاني معظم الدول النامية من الفجوة الكبيرة بين ثقافة الكبار وثقافة الشباب، حيث تبقى السلطة السياسية لفترة طويلة في يد نخبة حاكمة تمثّل القديم، ويزداد رجال هذه النخبة تصلباً في إبعاد جيل الشباب عن صفوف القيادة[٣].

---

(١) كمال، المنوفي، (١٩٧٩)، مرجع سابق، ص٢١- ص٢٤.

(٢) كمال، المنوفي، مرجع سابق

(٣) مجيد، خدوري، مرجع سابق، ص١٤١.

٣. ثقافة الحضريين Culture of Urban وثقافة الريفيين Rural Culture

تتسع الفجوة الثقافية بين القرية والمدينة خصوصاً في الدول النامية؛ حيث يتصف معظم أهل الحضر بأنهم أكثر وعياً واهتماماً بقضايا المجتمع القومي، وأكثر ميلاً للأخذ بالجديد، بينما يكون أغلب الريفيين أكثر استغراقاً في مجتمعهم المحلي واعتزازاً بالقديم[1]، وربما يعود سبب ذلك إلى بُعدهم الجغرافي عن مركز اتخاذ القرار السياسي.

٤. الثقافة السياسية المضادة Contra Ideology

قد يحدث في بعض الأحيان أن تتبلور ثقافة سياسية مضادة في المجتمع وتكون ناتجة عند رفض قيم ورموز ثقافة سياسية عامة سائدة واحدة في المجتمع، ويكون مصدرها الجماعات والشخصيات الرئيسية المختلفة التي تمثل الانقسامات المختلفة في المجتمع مثل الأعراق والديانات والطوائف واللغات المختلفة والانتماءات السياسية والأيديولوجة، ويكون للمواطنين في مثل هذه الثقافات وجهات نظر تختلف بحدّة بالنسبة لبعض القضايا بالغة الأهمية على الأقل مثل حدود الدولة أو طبيعة النظام السياسي أو العقيدة السياسية الصحيحة، وينقسم المواطنون على بعضهم بحدّة في الثقافة السياسية المضادة وغالباً ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام السياسي وحل المشاكل الرئيسية، وبحثهم عن الانقسام والانفصال[2].

ونرى أن الثقافة السياسية المضادة هي مجموعة القيم والمعايير والدوافع التي تكوّن نسقاً دينياً أو ثقافياً أو سياسياً في مواجهة القيم والأيديولوجيا العامة للمجتمع.

---

(١) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) جابرئيل، ألموند و (باول الابن)، بنجهام، (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص٧٣ – ص٧٥.

وتتعارض قيم الثقافة السياسية المضادة ومعاييرها كلها أو جزء منها مع الثقافة السياسية السائدة ومع شرعية النظام السياسي القائم، أي أنها لا تعترف أحياناً بحق وشرعية النظام السياسي القائم والثقافة التي تسانده، وتطرح ثقافةً وقيماً بديلةً تسعى إلى الانفصال والتحرر، وقد تكتفي الثقافة السياسية المضادة برفض قيم الثقافة السياسية السائدة والنظام السياسي الذي تسانده ولكنها لا تطرح بديلاً عنه، وقد تتمكن الثقافات السياسية المضادة أحياناً من فرض نفسها بديلاً للثقافة السياسية السائدة، ولكن ذلك يتم عبر عملية صعبة جداً وشروط استثنائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مثل عمليات التغيير الاجتماعي السريعة التي تؤدي إلى فجوات اجتماعية وطبقية واقتصادية تنتج عادةً حركات سياسية شديدة المعارضة للنظام السياسي القائم[1]، والثقافة السياسية المضادة قادرة على الانتقال من جيل إلى جيل عن طريق أدبيات ممنوعة ولقاءات واجتماعات وما إلى ذلك، ودائماً ما تحاول انتهاز الفرص للانتشار والتأثير على الرأي العام[2]، وتستطيع أن تمد نفوذها إلى بعض قنوات التنشئة السياسية كالتعليم الخاص أو المؤسسات الدينية أو عن طريق أشرطة الكاسيت والمنشورات ويبرز الأمر بشكل واضح أكثر في النقاش الحاد حول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ونصيب قوى المعارضة في استعمالها، نظراً لأهمية وسائل الإعلام في خلق الثقافة السياسية.

وترتبط الثقافة السياسية المضادة ارتباطاً وثيقاً بموضوع شرعية النظام السياسي القائم؛ حيث يميل الأفراد في الثقافة السياسية المتوافقة إلى الموافقة على الوسائل الملائمة لاتخاذ القرارات السياسية ويميلون إلى مشاطرة وجهات النظر حول ماهية التحديات والمشاكل الرئيسية التي تواجههم وطريقة حلها،

(١) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) نبيل، الصالح، مرجع سابق، ص٨.

أما في الثقافة السياسية المضادة فإنهم ينقسمون على بعضهم بحدّة مما قد يؤثر على شرعية النظام السياسي في حال استطاعت هذه الثقافة أن تحل محل الثقافة السياسية السائدة كما ذُكر سابقًا.

إن فرصة تبلور الثقافة السياسية المضادة في المجتمعات الفسيفسائية، أي التي تتكوّن من مجموعة من الأعراق أو المذاهب أو الطوائف المختلفة تزداد؛ نظراً لاختلاف أنماط التأهيل والتنشئة والسياسية لكل مجموعة، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين ثقافة سياسية مضادّة، وربّما ثقافات متصارعة تسعى كل واحدة منها لفرض نفسها وسيطرتها وديمومتها.

المبحث الثاني

أبعاد الثقافة السياسية وأنماطها

بيّن (جابرئيل ألموند) و(سيدني فيربا) أن الثقافة السياسية عبارة عن تكرار لأنـواع مختلفة من التوجهات المعرفية والشعورية والتقييمية نحو النظام السياسي بشكل عام بمدخلاته ومخرجاته، ونحو الذات كفاعل سياسي[١].

المطلب الأول- أبعاد الثقافة السياسية

إن للثقافة السياسية ثلاثة أبعاد، هي:

البعد الأول- البعد المعرفي Cognitive Orientation :

ويشمل معرفة الفرد واعتقاداته حول النظام السياسي وأجزاءه ومكوناته وقوانينه ومدخلاته ومخرجاته وأدواره وشاغلي هذه الأدوار[٢]، أي أن هذا البعد يشمل كل ما يعرفه الفرد ويعتقد أنه يعرف عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة، ويشمل هذا البعد المعرفة والإدراك؛ فبإدراك الأفراد لنظامهم السياسي ومكوناته ومدخلاته ومخرجاته ووسائل الاتصال معه يتشكل البعد المعرفي.

---

(1) Gabriel، Almond and Sydney، Verba، IBID، P.17، see also James، Bill & Hardgrave، Robert، (1981)، Comparative Politics، University Press of America، USA، P.87.

(٢) أمين، المشاقبة، (٢٠٠٨)، التربية الوطنية، مرجع سابق.

البعد الثاني- البعد الشعوري – الرمزي Affective Orientation :

ويشمل مشاعر الأفراد وإحساسهم تجاه نظامهم السياسي وأدواره وموظفيه وإنجازاته ورموزه وأشخاصه، وقد تتراوح هذه المشاعر ما بين الانجذاب أو النفور[1]، ويشمل البعد الرمزي معرفة الأفراد بالأعياد والرموز الوطنية وجميع ما يتعلق بالدولة، إضافةً إلى العلاقة الوطيدة بين البعد الرمزي والانتماء والولاء السياسي.

البعد الثالث- البعد التقييمي Evolutional Orientation :

ويتضمن الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي، ويتضمن هذا البعد أيضاً عملية تقييم الأفراد لمخرجات ومدخلات النظام السياسي وإعطاء وجهة نظرهم عنها.

وقد صاغ كمال المنوفي أبعاد الثقافة السياسية في ستة أبعاد رئيسية يحتوي كل منها على قضيتين متعارضتين تمثلت في[2]:

أ- الحرية والإكراه، بمعنى أن الثقافة السياسية الديمقراطية تؤكد على الحرية والإقناع كقيمة أساسية في حين تؤكد الثقافة السياسية الأوتوقراطية على عنصر الإكراه.

ب- الشك والثقة، على اعتبار أن عنصري الشك- الثقة من عناصر الثقافة السياسية لأي مجتمع، ولابدّ من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى يتحقق التسيير الفعّال للعملية السياسية.

---

(١) صادق، الأسود، (١٩٩١)، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ص٣٣٣.

(٢) كمال، المنوفي، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص٢٦٦ – ص٢٧٠ .

ج- الخضوع والمقاومة، بمعنى مدى استكانة الفرد المطلقة لما يتعرض له من بطش واستغلال من جانب الحكومة أو ما بيديه من مقاومة سواء بأسلوب عنيف أو غير عنيف.

د- المساواة والتدرج، أي أن الثقافة السياسية إما أن تؤكد على المساواة بين الأفراد أو على التفرقة بينهم، وهذا يؤثر على درجة المشاركة السياسية للأفراد.

هـ- الدينية والعلمانية، ويُقصد بها أثر الدين على السلوك السياسي للفرد. ويتوقف ذلك على أمرين،

أولهما طبيعة هذا الدين من حيث المجالات التي يتدخل فيها، وثانيهما هو مدى تدين الفرد

والتزامه بتعاليم دينه.

و- الولاء المحلي والولاء القومي، حيث يُعدّ الولاء من أهم مؤشرات تكامل المجتمع السياسي؛ فالمجتمعات التى تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو المجتمع القومي والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية يتجه ولاء الأفراد فيها نحو

القبيلة أو الأسرة. ويترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والمشاكل القومية.

المطلب الثاني- أنماط الثقافة السياسية

Poltical Culture Patterns

تختلف أنماط الثقافة السياسية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف عناصر تشكّل تلك الثقافة في ذلك المجتمع، ولكل نمط ثقافي علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعوية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي، أما ثقافة الخضوع السياسي فتتعلق ببناء تسلطي ومركزي، في حين ترتبط ثقافة المشاركة بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية، ولهذا فإن نوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع معين تنتج وتعزّز من الناحية المثالية نظام سياسي محدّد ديمقراطي أو سلطوي مفكّك.

وتميز الأبحاث بين عدة أصناف من الثقافات السياسية وذلك بناءاً على واقع الدول التي أجريت فيها هذه الأبحاث، وفي عام (١٩٦٣) نشر جابرئيل ألموند وسيدني فيربا كتاب الثقافة المدنيةThe civil culture وهو عبارة عن بحث مقارن استغرق خمس سنوات في خمس دول غربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك لبحث وتحديد العلاقة بين المؤثرات الثقافية والسلوك السياسي، وقد توصلّت هذه الدراسة إلى إبراز ثلاثة أنماط للثقافة السياسية هي:

١. الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة

Parochial political culture

وتشير إلى نمط توجهات الأفراد الذين يظهرون وعياً ضئيلاً أو جهلاً بالنظام السياسي ويكون تأثيرهم على الحياة العامة محدوداً جداً، وتقوم الثقافة السياسية من هذا النمط في مجتمعات غير ديمقراطية تُبنى فيها العلاقة بين

النظام والمجتمع على أساس الدمج بين علاقات القوة والسيطرة وبين علاقات الأبوة[1].

وتفترض هذه الثقافة موقف اللامبالاة والجهل في مواجهة الدولة والانكفاء على الوحدات المحلية فيما يتعلق بالانتماء سواء تعلق الأمر بالقبيلة أو بالقرية[2].

ومما يميّز هذا النوع من الثقافة السياسية أن الأفراد لايعرفون شيئاً عن العناصر التي تساهم في عملية مدخلات النظام السياسي ومخرجاته[3]، ولا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية. ولا يكوّن الأفرد ضمن هذا النمط من الثقافة السياسية أي مشاعر حول نظامهم السياسي بشكل عام، وحول البنى والقادة السياسيين[4].

ولا يدرك الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية أي شيء عن حقوقهم وواجباتهم ودورهم في التأثير على النظام السياسي[5]، وتكون الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للنظام السياسي، حيث ترتبط نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية وأخرى كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية وغيرها[6]، ولا توجد وظائف سياسية متخصصة في هذا النمط من الثقافة السياسية، وإنما ترتبط الأدوار

(1) Gabriel. Almond and Sydney. Verba. IBID. P.16.

(٢) بيرتراند، بادي، (٢٠٠١)،التنمية السياسية، (ط١)، (ترجمة: محمد نوري المهدوي)، تالة للطباعة والنشر، الانتشار العربي، ليبيا، ص٥٣.

(3) Peter H.. Merkl. IBID. P.151.

(٤) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٧.

(5) Gabriel. A. Almond and Sidney. Verba. IBID. P.19.

(٦) محمود، معياري، مرجع سابق، ص١٩.

السياسية والدينية والاجتماعية برئيس المجتمع، ويكتسب الزعيم السياسي أو العسكري في هذه الثقافات السياسية مكانةً قريبةً من القداسة والعظمة وصفات الأبوّة[1]، وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي مركباته متداخلة [2].

٢. الثقافة السياسية الخاضعة

The Subject political culture

وتتميز بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه، وبعدم مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار السياسي والتأثير على الحياة العامة، كما أنهم لايطالبون بإشراكهم في هذه العملية بل يقبلون ممارسات السلطة وأساليب تطبيقها لقراراتها بخضوع وطاعة، وتتراوح مواقف الأفراد من النظام السياسي في هذا النمط من الثقافة السياسية بين الرفض والتأييد بناءاً على درجة قيام هذا النظام على توفير بعض حاجاتهم الضرورية، ولكنهم في أغلب الأحيان لا يطالبون بالمشاركة اعتقاداً منهم بأن الفصل بين النظام السياسي والمجتمع حادّ وراسخ[3].

ومن خصائص هذا النوع من الثقافة السياسية سيادة العنف السياسي Political Violence في بعض الأحيان؛ بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية للإدارة[4]، كما وتنتشر حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي، كما يسود الاغتراب والهجرة وغياب روح المبادرة وفقدان الشعور بالقدرة على تغيير الواقع والنأي

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) نبيل، الصالح، مرجع سابق، ص١٩.

(3) Gabriel، A. Almond and Sidney، Verba، IBID P، 7.

(٤) رعد، الزبيدي، (٢٠١١)، مبادئ الثقافة السياسية.. دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، الكتاب المصري للمطبوعات، القاهرة، ص٥٦.

عن السلطة والهروب من الخدمة العسكرية والانتفاضات والتمردات والتطرف السياسي[١]، وتكون نظرة الأفراد نحو نظامهم السياسي في هذا النمط من الثقافة السياسية قائمة على أساس الاستسلام أساساً بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع[٢].

٣. الثقافة السياسية المشاركة

The Participant political culture

يتميز هذا النمط من الثقافة السياسية بتأثير وعلاقات متبادلين بين النظام السياسي والأفراد أو بين المركز السياسي وأطرافه، فليس هناك فصل حاد بينهما، بل انفتاح لكل واحد على الآخر، فالأفراد يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي والضغوط الموجّهة إلى المركز.

ومن خصائص هذا النوع من الثقافة السياسية إدراك الفرد لجوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام ومخرجاته ومدخلاته ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه بحقوقه وواجباته في إطار من مشاركته السياسية الفاعلة وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية[٣].

ويتسم الفرد في هذا النمط من الثقافة السياسية بكفاءة سياسية عالية، وعادةً ما يوجد هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية، ويشدّد هذا النوع من الثقافة السياسية على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؛ فالمواطن يرى أنه يستطيع أن يؤثر في النظام السياسي، وأن يتأثر بقراراته[٤].

---

(١) محمود معياري، مرجع سابق، ص١٩.
(٢) رعد، سالم، مرجع سابق، ص١٦٨.
(٣) سلطان، القرعان، مرجع سابق،ص٢٧.
(٤) عمر، سمحة، مرجع سابق، ص٥١.

وقد بيّن (ألموند) و(فيربا) بأن أغلب الثقافات السياسية هي في الواقع عبارة عن خليط من هذه الثقافات معاً، وأنه من الممكن إيجاد ثقافة سياسية تكون عبارة عن تداخل بين ثقافة المشاركة والثقافة الرعوية في العديد من الدول النامية[1].

وقد حدّد (ألموند) و(فيربا) هذه الأنماط الثلاثة من الثقافة السياسية كاقتراب لدراسة ومقارنة النظم السياسية وفهم السلوك السياسي استناداً إلى تحليلهما للظاهرة السياسية بناءاً على ثلاثة مستويات، وهي[2]:

المستوى الأول– مستوى النظام السياسي: ويتضمن وظائف المحافظة على النظام السياسي وتحقيق التكيف، كما يتضمن عملية التنشئة السياسية من خلال صياغة أو تعديل أو تغيير الاتجاهات في الثقافة السياسية، وتعليم المستهدف تجنيدهم سياسياً كيفية أداء الأدوار المناطة بهم، وصياغة الاتجاهات أو تعديلها، وتقابله ثقافة النظام التي تركز على الوعي بهذا النظام ومؤسساته وشرعيته وشاغلي الأدوار الرئيسية فيه.

المستوى الثاني– مستوى العملية السياسية: وتركز على عملية التحويل داخل النظام السياسي، أي تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتركز ثقافة العملية لهذا المستوى على إدراك الفرد لذاته كمشارك في التأثير في عملية التحويل هذه.

المستوى الثالث– مستوى السياسة والسياسات: ويركز على الأداء السياسي البسيط، وجوهره هو عملية تطبيق السياسة واستخراج الموارد وتوزيعها،

---

(1) Gabriel، A. Almond and Sidney، Verba، IBID P، 9

(٢) نصر، عارف، (٢٠٠٢)،نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية مقاربة ابستمولوجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيروت، ص٢٦٢ – ص٢٦٧.

وتنظيم السلوك ووضع الرموز والمعلومات الذي يعود في تغذية راجعة Feed back إلى المدخلات مرة أخرى، وتقابلها ثقافة السياسة التي تركز على إدراك المواطن لمخرجات النظام من قرارات وسياسات وتنفيذ لها. ويركز مستوى السياسة على مخرجات النظام السياسي من قوانين أو أنظمة أو تعليمات، وكيفية تحقيق هذه السياسات، وماذا يتوقع الأفراد من هذه السياسات.

الفصل الثالث

المشاركة السياسية

Political Participation

تمهيد

بما أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة القيم التي تتعلق بنظرة الأفراد إلى السلطة السياسية، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فإنها تؤثر في علاقته فيها من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين عليه القيام بها، كما أنها تتضمّن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.

وفي هذا السياق التعريفي تؤكد الكثير من الدراسات على الارتباط الأساسي بين الثقافة السياسية والديمقراطية؛ كون الديمقراطية ليست تعبيرًا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها أيضًا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجِّع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين[١]، وهي النظام الذي يصون المصلحة العامة ويرمي إلى توفير الشروط اللازمة لإيجاد مجتمع متحضّر يؤمن بحرية الفرد والمساواة والتسامح الديني وحرية الفكر[٢].

والديمقراطية أيضاً هي النظام الوحيد الذي يؤدي إلى سيطرة الرجل العادي على المسائل السياسية، وهذا هو جوهرها، كما أنها تكفل لكل شخص قدراً من السيطرة على الحكومة[٣]، وتؤدي طريقة ممارسة الحكم من قبل الأفراد الذين يتولون السلطة السياسية دوراً مهماً في تمهيد الطريق نحو الديمقراطية؛ فعندما

(١) كمال، المنوفي، (١٩٨٥)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦٥.
(٢) خليفات، سحبان، (١٩٩٦)، الديمقراطية في التراث العربي الإسلامي، مجلة أفكار، (ع١٢٣)، كانون الثاني- شباط ١٩٩٦، وزارة الثقافة الأردنية: عمان، ص٥٢.
(٣) شادية، عبدالله، مرجع سابق، ص١١.

يشرف هؤلاء على انتخابات نزيهة ويتقبلون الهزيمة بروح رياضية ويؤمنون بمبدأ تداول السلطة يكونون قد خطوا خطوة باتجاه الديمقراطية وتعزيزها في المجتمع[1].

وقد قدّم (روبرت دال) Robert Dahl عدة شروط على مؤسسات الدولة الالتزام بها للوصول إلى الثقافة السياسية الديمقراطية أهمها السيطرة على المؤسسة العسكرية، وعدم وجود سيطرة خارجية من جانب قوى معادية للديمقراطية، ووجوب أن تعمل هذه المؤسسات في إطار مجتمع ديمقراطي يتسم بالحداثة السياسية والاقتصادية وضعف التعددية الثقافية، وأن غياب بعض هذه الشروط أو عدد منها لا يجعل قيام الديمقراطية أمراً مستحيلاً، بل إنه يجعله أمراً ممكناً[2]، وقد بيّن كمال المنوفي أن الثقافة السياسية الديمقراطية تقوم على ستة عناصر[3] من ضمنها الاستعداد للمشاركة السياسية التي تعرّف بأنها المساهمة الإيجابية في صنع القرار لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وعلى كافة الأصعدة بدءاً من الأسرة ومنظمات المجتمع المدني وصولاً إلى مؤسسات الدولة، أو القدرة على التأثير على القرار السياسي أو متخذيه، ومنها مشاركة إيجابية وأنواعها الانتخاب، والاتصال الشخصي، واللوبي، وجماعات الضغط، وأخرى سلبية وأنواعها المظاهرات والشغب، والعنف[4].

---

(١) سلطان، القرعان، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) روبرت، دال، (٢٠٠٥)، الديمقراطية ونقّادها، ط(٢)، (ترجمة: نمير مظفّر)، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ص٣٥٤، ص٣٩٢، ص٤٠٨.

(٣) للاستزادة راجع: كمال، المنوفي، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص٦٥- ص٧٨.

(٤) أمين، المشاقبة،(٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص٧٧.

والمشاركة السياسية أيضاً هي قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات، وتتضمّن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها وتحديد طبيعة نظام الحكم وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها، وتتمثل في حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظّم[1]. وبرأينا أن المشاركة السياسية هي نشاط طوعيّ يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي أو القومي سواء كان ذلك النشاط ناجحاً أو غير ناجح، منظماً أو غير منظم، مستمراً أو موقفاً، ويتم التعبير عن هذا النشاط من خلال عدة مستويات مؤقتاً من التصويت في الانتخابات وصولاً إلى تقلّد المناصب السياسية.

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٦٦.

المبحث الأول

مفهوم المشاركة السياسية وخصائصها

تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من الخصائص، من أهمها[1]:

١- أنها سلوك طوعيّ ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

٢- تُعتبر المشاركة السياسية سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكـًا فطريـًا يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة فى المجتمع.

٣- المشاركة السياسية سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

٤- تمثل المشاركة السياسية عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع فى كل مرحلة من مراحل التنمية، فى المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة فى الفوائد والمنافع.

٥- لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل ان للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك

(١) جلال، معوّض، مرجع سابق، ص٧٠.

فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في وقت واحد، ولا تقتصر المشاركة السياسية كذلك الأمر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو اقليمي أو قومي.

المطلب الأول- أهمية المشاركة السياسية

Importance of Political Culture

تُعتبر المشاركة السياسية أحد أهم مدلولات الحياة السياسية الديمقراطية في المجتمع، فهي أداة عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه، وللتعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغة قراراته، كما أنها تُعتبر من الوسائل الهامة والضرورية لانطلاق أي عملية تنموية في المجتمع خاصة عملية التنمية السياسية، ومما لا شك فيه أن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرار، أي إن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. وبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية، أو من خلال مؤسساتهم الطوعية[1].

وتلعب المشاركة السياسية دوراً مهماً في عدّة مجالات، ففي مجال الترضية تقوم بخلق وتعديل الأدوار بناءاً على الكفاءة السياسية، وفي مجال الكفاية يقوم المشاركون بخلق وتعديل استخدامات الموارد المتاحة للنظام السياسي حتى

(١) إسماعيل، سعد، (١٩٨٧)، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٣٦٣.

يحقق أهدافه، وفي مجال المرونة يقوم المشاركون بخلق وتعديل شرعية النظام السياسي وقراراته[1].

ويرادف مفهوم المشاركة السياسية مفهوم التعددية السياسية التي تُعتبر الوسيلة السلميّة المناسبة لتداول السلطة دون تحميل الشعوب سلبيات الانقلابات العسكرية أو الثورات وما يرافقها من أعمال عنف[2].

ويرتبط مفهوم المشاركة السياسية عموماً بالنظم السياسية الديمقراطية النيابية، وقد بيّن (صموئيل هنتنغتون) أن ارتفاع مستوى المشاركة السياسية في هذه النظم السياسية يعود إلى تفاعل خمسة عوامل، وهي[3]:

١. التحديث، والذي يُعرّف بأنه عملية التحوّل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع محدث، وهي عملية تقوم على الاستفادة الرشيدة من الموارد، وتهدف إلى إقامة مجتمع حديث[4]، ويشمل التحديث العديد من العناصر منها التصنيع، وعمليات النمو في القطاع الزراعي والصناعي، والهجرة من الريف إلى المدينة، والتحضّر، وارتفاع نسبة التعليم، وزيادة وسائل الاتصال الجماهيري، ودمقرطة المجتمع، وتغيير منظومة القيم الاجتماعية.

٢. التغيير في بنية الطبقات الاجتماعية.

٣. تأثير المفكرين ووسائل الاتصال الجماهيري الحديثة على آراء المواطنين وحثهم باستمرار على المشاركة السياسية.

---

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق ص٧٢.

(٢) إسحق، فرحان، (١٩٩٦)، الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة أفكار، ع (١٢٣)، كانون الثاني- شباط ١٩٩٦، عمان: وزراة الثقافة الأردنية، ص٣٦.

(٣) السيد، عليوة و منى، محمود، مرجع سابق، ص٥٢.

(٤) محمد، محمد، مرجع سابق، ص١٤٩.

٤. بروز الاختلاف بين جماعات وقيادات سياسية مختلفة.

٥. زيادة دور الحكومة المركزية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد من يؤيد السياسات العامة للدولة ومن يدعو لتعديلها؛ لأنها تمسّ حياة المواطن، وينجم عنها زيادة حجم المشاركة السياسية.

وبالرغم من أن المشاركة السياسية تُعتبر فعل أو سلوك إلا أن معظم الدراسات ركزّت على دراسة الاتجاهات أكثر من دراسة السلوكيات؛ كون الاتجاهات هي المحرك الرئيس لهذا السلوك، على اعتبار أن عملية المشاركة السياسية عملية مكتسبة يتعلمها الشخص أثناء حياته وخلال تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية ابتداءاً من الأسرة، وتدريجياً من جماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية، والأحزاب، ومما لاشك فيه أن المشاركة السياسية ليست فعلاً مادياً فقط، بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء وإرادة في التغيير وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن وأن المشاركة حق من حقوقه السياسية وأنه عن طريقها يستطيع أن يغير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة[١].

المطلب الثاني- مستويات المشاركة السياسية

Levels of Political Participation

تختلف مستويات المشاركة السياسية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد ومن زمن إلى آخر، وذلك تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف مستويات المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي، فهناك الفرد الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، وهناك السياسي المحترف وأعضاء الحزب النشيطين، إذ تنتظم العلاقة بين هؤلاء على أساس

(١) جلال، معوّض، مرجع سابق، ص٦٣.

الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، وتكون علاقة تنظيمية تتحدّد وفقاً لشكل المشاركة السياسية ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك أو الفاعل السياسي كفرد[١].

وتمرّ المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة تبدأ من الإهتمام بالشأن العام أو السياسي، ثم تتطوّر إلى الانخراط السياسي، ثم تتحوّل إلى القيام بنشاط سياسي، ثم تتطوّر بالوعي بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي، وتصل في آخر مراحلها إلى تسلّم منصب سياسي معيّن[٢].

وقد قسّم (كارل دويتش) Karl Deutch مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات، وهي[٣]:

المستوى الأول: ويمثل المستوى الأعلى للمشاركة السياسية، ويضمّ الأفراد الذين يمارسون حقوقهم السياسية، والنشطاء في العمل السياسي، وهم يتصفون بالاهتمام بما يجري حولهم من أحداث ووقائع، ولديهم الشعور بالثقة بالذات والقدرة على التأثير فى العملية السياسية، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب، وهم أعضاء نشطون فى التنظيمات الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح وجماعات ضاغطة، وقد وضع (كارل دويتش) ستة شروط إن توافرت ثلاثة منها لدى أي شخص يجعله منتمياً إلى هذا المستوى من المشاركة السياسية[٤]، وهذه الشروط هي:

---

(١) حامد، ربيع، (١٩٧١)، أبحاث في النظرية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص٢١٧-ص٢١٨.

(٢) عبدالحليم، الزيات، (٢٠٠٢)، التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي.. البنية والأهداف، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص١٠٢.

(3) Karl. Deutch. (1961). Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review. LV. Sep. 1961.

(٤) الطاهر، موهوب، مرجع سابق، ص١١٥.

١. عضوية لمنظمة سياسية أو لمرشّح في الانتخابات.

٢. التبرّع لمنظمة سياسية بشكل دوري.

٣. حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

٤. المشاركة في الحملات الانتخابية.

٥. توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.

٦. الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الأسرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: ويضمّ المهتمين بالنشاط السياسي Politically Relevant People أو ما يمكن وصفهم بالمتابعين للنشاط السياسي، وأهمهم الذين يُدلون بأصواتهم في الانتخابات، ويقومون بمتابعة ومناقشة الأحداث العامة، ويهتمون بالتطورات السياسية بشكل عام.

المستوى الثالث: ويضمّ الأفراد الذين يشاركون في العمل السياسي بشكل موسمي أو يشاركون اضطرارياً في أوقات الأزمات أو عندما تكون مصالحهم مهدّدة.

وقد أضاف ثروت مكي مستوى رابع من مستويات المشاركة السياسية ويضم الهامشيّين Spurs، والمتطرّفين سياسياً Excessive Participants والذين يعملون خارج الأطر الشرعية، ويلجأون لأساليب العنف كالمظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب والتخريب والاغتيالات السياسية واختطاف الشخصيات السياسية[١].

(١) ثروت، مكي، مرجع سابق، ص٦٥، ص٦٧.

المبحث الثاني

علاقة التنشئة السياسية والثقافة السياسية بالمشاركة السياسية

ترتبط التنشئة السياسية بالثقافة السياسية ارتباطـًا عضويـًا؛ فالثقافة السياسية هي المحيط العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منها مضمونيها الاجتماعي والسياسي[1]، فإذا تم النظر إلى الثقافة على المستوى الكلي أي المجموع الكلي للقيم والاتجاهات والتوجهات التي تؤثر على السياسة والسلوك السياسي، فإن التنشئة السياسية يمكن أن يُنظر إليها على المستوى الجزئي أو المستوى الفردي، كاكتساب الفرد للثقافة السياسية المحيطة به؛ فالعلاقة بين عملية التنشئة السياسية وبين الثقافة السياسية هي علاقة تبادلية، فالتنشئة السياسية- وانطلاقـًا من تعريفها بأنها: «العملية التي تقوم بنقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل لآخر- ترتبط بالثقافة السياسية من خلال دورها الرئيسي في نقل الثقافة السياسية للمجتمع والحفاظ عليها أو تغييرها».

وعملية التتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تتم من خلال المؤسسات التعليمية والتعرض لوسائل الإعـلام والخبرة العملية في الحياة السياسية الاجتماعية هي التي تحدّد محتوى الثقافة السياسية، حيث أن هناك علاقات

---

(١) ابراهيم، أبراش، (١٩٩٨)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق:عمان، ص٢٠٧.

سببية متبادلة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية وتؤثر على أدائها لكنها لا تحددها بالكامل[١].

ويعد مفهوم التتنشئة الاجتماعية والسياسية أحد المفاهيم المحورية في علم السياسة المعاصر، بل إنه بالتكامل مع الثقافة السياسية يعبّر عن أهم عمليات النظام السياسي من أجل اكتساب الشرعية للنظام السياسي، وتحقيق التنمية، والحفاظ على التكامل القومي، ودفع الجماهير للمشاركة؛ ذلك أن مفهوم التنشئة السياسية يشير إلى عملية تكوين المجتمع السياسي تكوينـاً مميزاً بما تغرسه هذه العملية من قيم ومعايير وأنماط سلوك تكون نتيجتها إيجاد مواطن ذي ثقافة سياسية معينة.

وبالمقابل، فإن لنمط الثقافة السياسية السائدة الدور الأكبر في التأثير على السلوك السياسي للفرد بحكم تأثيرها الكبير المسيطر على معظم هيئات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهي تؤدي وظائفها، فالفرد الذي ينشأ في بيئة تخضع مؤسسات التنشئة فيها بشكل عام إلى نمط واحد مسيطر من الثقافة السياسية سيسلك سلوكـاً سياسيـاً نابعـاً من الخصائص التي يتميز بها هذا النمط من الثقافة السياسية المسيطرة.

ونرى بأن العلاقة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية هي علاقة إجبارية وتلازمية ولا غنى عنها؛ حيث أن التنشئة السياسية لأي فرد كان تبدأ من خلال الأسرة التي تعد النواة الأولى لعملية التنشئة السياسية بمجملها، ومنها يتأثر تأثيراً مباشراً من والديه وتوجهاتهم السياسية التي تتمثل في الأفكار والآراء التي يعتقدون بها، ثم يأتي دور المدرسة في تعزيز ذلك، ويكون تأثير كل من

(١) حمدي، حسن، مرجع سابق، ص١٨٠.

العائلة والمدرسة في التتنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد مرتبطاً ارتباطا مباشراً بالإطار العام الذي يتحدّد بمدى انتمائهم لطبقة اجتماعية معينة، ومدى التزامهم بالعادات والتقاليد السائدة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الدين والإعلام والخبرات المكتسبة للأفراد وغيرها من الأمور، وهو ما يُطلق عليه المحيط العام الذي يشكّل الثقافة العامة التي تنبع الثقافة السياسية من خلالها، والتي تساهم في التتنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، وبشكل إجباري- تلقيني- أو اختياري عفوي.

وأخيراً، فإن التطابق بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية يُعدّ أمراً ضرورياً لتأمين استقرار النظام السياسي؛ لأن كل نظام سياسي يسعى لأن تكون ثقافته مقبولة من جميع أفراد المجتمع بهدف الحفاظ على استقراره وديمومته.

وبقدر ما تؤدي عملية التنشئة السياسية إلى الاستقرار السياسي، فإن الانقطاع فيها يؤدي إلى حالة عدم استقرار سياسي، ويمكن أن يحدث ذلك في أحد المجالات التالية[1]:

١. التعارض بين أنماط التتنشئة الاجتماعية والسياسية وبين الأبنية السياسية السائدة.

٢. اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.

٣. تباين أنماط التنشئة بين الأجيال.

وعليه، فإن مشاركة الفرد السياسية تعتمد على مدى معرفته بنظامه السياسي ومؤسساته، وهو يكتسب هذه المعرفة من خلال المصادر المتعدّدة مثل

---

(١) علي، الفتلاوي، (١٩٩٦)، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص١٤٤.

وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمكتوبة والندوات السياسية والحملات الانتخابية.

ومن هنا تأتي أهمية العلاقة بين المشاركة السياسية وبين الثقافة السياسية وعملية التنشئة السياسية والتي برأينا يجب أن تكون علاقة تلازمية ومنسجمة، فبما أن الثقافة السياسية تشكّل مجموعة القيم التي تساعد على فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم إلى المشاركة السياسية، وبما أنها عنصر ضروري للمواطنة الديمقراطية فإن الأفراد لن يستطيعوا اتخاذ حسابات عقلانية وموضوعية حول ما إذا كانت مشاركتهم السياسية ستكون في صالحهم أو غير صالحهم دون توفّر الحد الأدنى من المعلومات حول القضايا والموضوعات العامة التي تهمّهم، حيث أنه كلما زادت معرفة الأفراد بالنظام السياسي زادت مشاركتهم السياسية، بالإضافة إلى أن نمط الثقافة السياسية السائد في كل مجتمع هو الذي يحدّد مدى وحجم المشاركة المتاح للأفراد، وعليه فإن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية تسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة إلى الثقافة المشاركة لأن وجود الثقافة المحدودة يعكس عموما درجات عدم التجانس الثقافي والسياسي وأنماط اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي وهذا يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية التي تظهر نوعية الأداء الساسي والاجتماعي لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة[1]، فالثقافة السياسية إذن تمارس تأثيراً سياسياً كبيراً في توجيه سلوك

(١) عبدالله، عبدالرحمن، (٢٠٠١)، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ص٤٤١.

الأفراد، وتحدّد القواعد التي تحكم هذه المشاركة وتعمل على تحقيق تقبل الناس للنظام السياسي ويتم ذلك من خلال مدّ الأفراد بالمعرفة والمعلومات عن النظام السياسي وتبرير شرعيّة وجوده[١].

(١) الطاهر، موهوب، مرجع سابق، ص١٧٩.

خاتمة

إن التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تُعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

وتحاول الأنظمة السياسية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دوراً في فاعليّة الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في نظر شعبها.

وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد النظم السياسية إلى جانب مؤسسات أخرى كالأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، والجامعة، والمؤسسات الدينية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المقروءة والمرئيّة والمسموعة.

ومن خلال تحديد مكوّنات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه، حيث تساعد ثقافة التنشئة السياسية السائدة على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية.

وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتّساع مداركه وتنوّع ثقافاته، فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها، والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال، وتتكوّن لديه ثقافة سياسية تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية التي تبلور علاقته مع سلطة النظام الحاكم، وتحكم هذه الثقافة تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكماً أم محكوماً، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

إن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع يحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي الذي يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامته وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كان السلطة الحاكمة نفسها، وتكون العلاقة بين الأفراد ونظامهم السياسي قائمة على أساس الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي مبنٍ على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته.

وتؤسس التنشئة السياسية السليمة للاستقرار السياسي في المجتمع والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية، مما يساهم في تقريب وجهات النظر بين المكوّنات الاجتماعية المختلفة بعيداً عن التطرّف والانغلاق.

وفي ضوء التحولات السياسية في العديد من الأنظمة السياسية اليوم من خلال انتشار منظومة القيم الديمقراطية وتعزيز قيم المشاركة السياسية فإنه من الضروري إيلاء الاهتمام بمؤسسات التنشئة السياسية وتفعيل دورها وتعزيز أبعاد الثقافة السياسية من أجل إعطاء المزيد من الشرعية السياسية للأنظمة، مما يساهم في تعزيز حالة الاستقرار السياسي في المجتمع.

قائمة المراجع

- المراجع العربية

أولاً – الكتب:

- اسعيد، محمد، (٢٠٠٢)، في الاجتماع السياسي هـذه هي العولمة المنطلقات والمعطيات والآفاق، (ط١)، مكتبة الفلاح، الكويت.
- الأسود، صادق، (١٩٩١)، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
- ألموند، جابرئيل و بنجهام (باول الابـن)، جي، (١٩٩٨)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، (ترجمة: هشام عبدالله)، الأهلية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان.
- ألموند، جابرئيل و بيجهام باول (الابن)، جي، (١٩٨٠)، السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية، (ترجمة: أحمد عناني)، مكتبة الوعي العربي، القاهرة.
- باحجرز، خالد، (٢٠١٥)، دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد الإرهاب والتطرف من منظور التربية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- بادي، بيرتراند، (٢٠٠١)، التنمية السياسية، (ط١)، (ترجمة: محمد نوري المهدوي)، تالة للطباعة والنشر، الانتشار العربي: ليبيا.

- بركات، حليم، (١٩٨٦)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بركات، حليم، (٢٠٠٠)، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بن نعمان، احمد، (ب.ت)، الهوية الوطنية، شركة الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- تمار، يوسف، (٢٠١٢)، الاتصال والإعلام السياسي الثقافة السياسية بين وسائل الإعلام والجمهور، (ط١)، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- حمادة، بسيوني، (١٩٩٦)، وسائل الإعلام والسياسة دراسة في ترتيب الأولويات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- حمدي، عبدالرحمن، (١٩٩٨)، المنهج في العلوم السياسية – أوراق ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، مطابع الدستور التجارية: عمان.
- حنفي، حسن،(٢٠١١)، الدين والثقافة والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- خدوري، مجيد، (١٩٧٢)، الاتجاهات السياسية في العالم العربي دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، (ط١)، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- دال، روبرت، (٢٠٠٥)، الديمقراطية ونقّادها، ط(٢)، (ترجمة: نمير مظفّر)، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.

- دعبس، محمد، (١٩٩٤)، الإرهـاب بين التجريم والمرض: رؤية في أنثربولوجيا الجريمة، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ربيع، حامد،(١٩٧١)، أبحاث في النظرية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
- روشيه، غي، (١٩٨٨)، مدخل علم الاجتماع العام – الفعل الاجتماعي، (ط ١)، (ترجمة: مصطفى دندشلي)، بيروت.
- الزبيدي، رعد، (٢٠١١)، مبادئ الثقافة السياسية دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، الكتاب المصري للمطبوعات، القاهرة.
- الزَّبيدي، محمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، (٢٠٠٨)، تاج العروس من جواهر القاموس، (ط٢)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت.
- زهيرة، كمال، (١٩٩٩)، النوع الاجتماعي والمواطنة دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، (ع٢٧)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك.
- الزيات، عبدالحليم، (٢٠٠٢)، التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- سالم، رعد، (٢٠٠٠)، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، (ط١)، دار وائل للنشر، عمّان.
- سالم، فيصل، (١٩٨١)، التنشئة السياسية والاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت.

- سعد الدين، ابراهيم، (١٩٩٤)، الملل والنحل والأعراف هموم الأقليّات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.
- سعد، إسماعيل، (١٩٨٧)، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- السمالوطي، نبيل، (١٩٧٨)، بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، (ط١)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- سنو، غسان و الطراح، علي، (٢٠٠٢)، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام دراسات في إجراءات تشكّل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية، دار النهضة، بيروت.
- شريف، السيد، (٢٠٠٢)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشنقيطي، محمد، (١٩٩٨)، الإعلام الإسلامي، الرياض: دار عالم الكتب.
- الشويحات، صفاء، (٢٠٠٧)، الشباب بين الوطنية والمواطنة، سلسلة التثقيف الشبابي (٨١)، المجلس الأعلى للشباب، عمّان.
- شيللر، هربرت، (١٩٨٦)، المتلاعبون بالعقول، (ترجمة: عبدالسلام رضوان)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- صالح، غانم، (١٩٨٨)، الفكر السياسي القديم والوسيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.

- الصالح، نبيل، (١٩٩٧)، الثقافة السياسية، (ط١)، سلسلة مبادئ الديمقراطية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله.
- الطيار، صالح، (٢٠١٣)، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، باريس: مركز الدراسات الأوروبية.
- الطيار، عبدالله، (٢٠١٣)، المسجد وأثره في تنمية المواطنة الصالحة، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- عارف، نصر، (٢٠٠٢)، نظريات السياسية المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية مقاربة ابستمولوجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- عارف، نصر، (٢٠٠٦)، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، (ط١)، المركز العلمي للدراسات، عمّان.
- عبدالقادر، عبدالعالي، (٢٠٠٧)، النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، الجزائر.
- عبدالله، شادية، (٢٠٠٤)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- العجارمة، نوفان، (٢٠١٢)، المواطنة، ندوة المواطنة ومستقبل النظام السياسي في الاردن، حزيران٢٠١٢، مركز الرأي للدراسات، عمّان.
- علوي، أحمد، (٢٠٠٥)، دور المدرسة الأساسي في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، مركز البحوث والتطوير، اليمن.

- علیوة، السید ومحمود، منى، (٢٠٠٠)، المشاركة السياسية، الموسوعة السياسية للشباب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية.
- العمري، بلال، (١٩٩٧)، أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية دراسة ميدانية، سلسلة دراسات، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان.
- العناقرة، محمد و البواعنة، لؤي و الدمنهوري، محمد،(٢٠٠٨)، التربية الوطنية، (ط١)، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.
- العناني، ختام و طربية، محمد، (٢٠٠٧)، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فتحي، هلال وآخرون، (٢٠٠٠)، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت.
- الفرنجي، نادين، (٢٠١٢)، مثلث النهضة التنمية والتربية والحكم الصالح تركيز في الحالة اللبنانية، (ط١)، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت.
- مبيض، رشيد، (٢٠٠٣)، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مفاهيم ومصطلحات، ط(٢)، دار القلم العربي، حلب.
- مجموعة مؤلفين، (٢٠٠٤)، المعجم الوسيط، (ط٤)، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- محمد، محمد، (١٩٨٦)، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهج، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والثلاثون، المؤلف، الاسكندرية.

- المشاط، عبدالمنعم، (١٩٩٢)، التربية والسياسة، (ط١)، دار سعاد الصباح، القاهرة.
- المشاقبة، أمين، (٢٠١٠)، التربية الوطنية في الأردن، ط(٨)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- المشاقبة، أمين، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، المؤلف، عمان.
- المشاقبة، أمين، (٢٠٢٠)، نظريات السياسة المقارنة، دار الحامد، عمان.
- معياري، محمود، (٢٠٠٣)، الثقافة السياسية في فلسطين دراسة ميدانية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- مكي، ثروت (٢٠٠٥)، الإعلام والسياسية وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، (ط١)، عالم الكتاب: القاهرة.
- منصور، حسن، (١٩٨٩)، الانتماء والاغتراب دراسة تحليلية، سلسلة الحضارة والفكر، دار جُرش للنشر والتوزيع، خميس مشيط.
- المنوفي، كمال، (١٩٧٩)، الثقافة السياسية المتغيّرة في قرية مصريّة، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- المنوفي، كمال، (١٩٨٠)، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، (ط١)، دار ابن خلدون، بيروت.
- الموسى، محمد و الساموك، صمد و ابراهيم، انتصار،(٢٠١١)، الإعلام الجديد وتطور الأداء والوسيلة والوظيفة، سلسلة مكتبة الإعلام للمجتمع جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر: بغداد.

- موهوب، الطاهر، (٢٠٠١)، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ميكشيللي، أليكس، (١٩٩٣)، الهوية، (ط١)، (ترجمة: علي وطفة)، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق.
- نافعة، حسن و معوّض، جلال و عبدالرحمن، حمدي، (٢٠٠٢)، مقدمة في علم السياسة، الجزء الأول.
- نبيه، نسرين، (٢٠٠٨)، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

ثانياً – الدوريات

- أبو الحب، ضياء الدين، (١٩٨١)، تربية الكبار وتحديات العصر، مجلة التربية المستمرة، (ع٣)، السنة ٢، مايو ١٩٨١.
- أسعد، وطفة، (٢٠٠٣)، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، مجلة عالم الفكر، الكويت، (ع٣)، مج ٣١، يناير-مارس ٢٠٠٣.
- بن ورقلة، نادية، (٢٠١٣)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي الاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، ع(١١).
- خليفات، سحبان، (١٩٩٦)، الديمقراطية في التراث العربي الإسلامي، مجلة أفكار، (ع١٢٣)، كانون الثاني- شباط ١٩٩٦، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.

- رشاد، عبدالغفار، (١٩٩٤)، الثقافة السياسية العربية دراسة في التحول الديمقراطي، مجلة منبر الحوار، السنة التاسعة، (ع ٢٤)، خريف ١٩٩٤.
- سالم، نادية، (١٩٨٣)، التنشئة السياسية للطفل العربي- دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية، مجلة المستقبل العربي، (ع ٥١).
- شاكر، عبدالغفار، (٢٠٠٤)، نشأة وتطوّر المجتمع المدني، الحوار المتمدّن، ع(٩٨٥)، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٤
- الشبل، علي، (٢٠٠٥)، الغلو في الدين معناه تاريخ أسبابه، مجلة البحوث الإسلامية، ع(٧٤)، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض.
- ظاهر، أحمد، (١٩٨٦)، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مج١٤، (ع٣).
- العادلي، حسين، (٢٠٠٨)، المواطنة دونما اشتراطات تغدو سجناً لحرية الإدارة، جريدة الصباح البغدادية، ع(١٣١٩)، ١٢فبراير٢٠٠٨.
- الغامدي، حسين، (٢٠٠١)، تشكّل أزمة هوية الأنا لدى عيّنة من الجانحين وغير الجانحين بالمنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع(٣٠)، مج٥، الرياض.
- فرحان، إسحق، (١٩٩٦)، الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة أفكار، ع (١٢٣)، كانون الثاني- شباط ١٩٩٦، عمان، وزراة الثقافة الأردنية.

- الكواري، علي، (٢٠٠١)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ع(٢٦٤)، السنة ٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- المشاقبة، أمين، (١٩٩٣)، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج٩، (ع١).

- معوّض، جلال، (١٩٨٣)، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (ع٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- المنوفي، كمال، (١٩٨٥)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مج١٠، (ع٨٠)

- الهزايمة، عبدالمجيد و الشرعة، محمد، (٢٠٠٦)، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن دراسة إحصائية تحليلية، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٣٣، (ع٣)، الجامعة الأردنية.

ثالثاً – وقائع الندوات والمؤتمرات

- ابراهيم، حسنين، (١٩٩٢)، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، مؤتمر المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

• تركس، مجدي، (٢٠٠٧)، تنمية الثقافة السياسية للمرأة بصعيد مصر، المؤتمر العام المقام في جامعة أسيوط، أبريل ٢٠٠٧، البرنامج التنموي للمرأة والطفل بسوهاج بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور فاونديشن، سوهاج.

• الحيدري، ابراهيم، (٢٠٠٩)، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكاليّة الهوية في العراق، الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، ٢-٣ أكتوبر،٢٠٠٩، بغداد.

رابعاً – الرسائل الجامعية

• سمحة، عمر، (٢٠٠٥)، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

• شقفة، عطا، (٢٠١١)، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

• الفتلاوي، علي، (١٩٩٦)، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

• فياض، يحيى، (٢٠٠٨)، ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- القرعان، سلطان، (٢٠٠٠)، العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

خامسـاً- مراجع الانترنت

- الحسن، حمزة، (٢٠٠٢)، ملاحظات غير حذرة أزمة الهوية في المملكة العربية السعودية، www.gulfissues.com
- الخطة الوطنية لمكافحة الفكر المتطرف، (٢٠١٤)، عمان، www.alanbatnews.net
- www.almaany.com
- www.web.worldbank.org

سادساً – المراجع الأجنبية

- Almond، Gabrial، (1965)، Comparative Political System، Journal of Politics، Vol.18، No.3.
- Almond، Gabriel and Verba، Sidney، (1965)، The Civic culture، Little Brown and company، Boston.
- Bill، James and Hardgrave، Robert، (1973)، Comparative Politics، University Press، Boston، USA
- Bohner، G and Wanke، M. (2002)، Attitudes and attitudes change، Hove، Psychology press، UK

- Brewster، Smith، (1973)، Political attitudes، In Jeanne Knutson، ED hand book of Political Physiology.
- Deutch، Karl، (1961)، Social Mobilization and Political Development، American Political Science Review، LV.
- Diamond، Larry، (1993)، Political Culture and Democracy in: Larry Diamond Ed Political Culture in developing countries، London، Lynner publishers.
- Hayman، Herpart، (1959)، Political Socialization: Study in the Psycology Political Behavior.
- Holtzman، Wayn، (1978)، Introduction to Psycology، Harper and Row Publishing INC، London.
- Kassin، S. and Berhan، S. (1996)، Social Psycology، Third Edition، Hougton Mifflin Company، Boston.
- Merkl، Peter، H. (1970)، Modern Comparative Politics، Rienhart and Winston INC، USA.
- Michael، Billing، (1995)، Banal Nationalism، London، Sage.
- Patrick، Kirka & Lawrence، Samuel، (1972(، The Social Psychology of Political life، Duxbury Press، CA.